جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز البحر المتوسط على دول الإقليم
دراسة حالة: تركيا، لبنان وإسرائيل (2009-2021)

إعداد الطالب
علاء محمود السنيد

إشراف
الدكتور احمود علي أبو سليم

أطروحة مقدَّمة إلى كلية الدراسات العليا إستكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في العلوم السياسية / قسم العلوم السياسية
جامعة مؤتة، 2021م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تعبر بالضرورة عن آراء جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب علاء محمود ضفيدع السنيد

والموسومة بـ: التداعيات السياسية والاقتصادية والامنية لغاز البحر المتوسط على دول الاقليم (٢٠٠٩-٢٠٢١) تركيا واسرائيل ولبنان دراسة حالة

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية في تاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٣

من الساعة ١١ إلى الساعة ١ قرار رقم ٢٠/٢٠٢٠/٢٠٢١

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
د. احمود علي سعد ابو سليم		مشرفا ومقررا
أ.د فايز شراري سلامه الزريقات		عضوا
د. رضوان محمود سليمان المجالي		عضوا
د. وليد خالد ابو دلبوح		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الإهداء

إلى من علمني حروف النشأة الأولى، حلماً وأملاً وصبراً، إلى من سهر الليالي، وظل سندي الموالي، وحمل همي غير مبالي، إلى سيدي وقائدي ومعلمي الأول، **والدي**
العميد الركن المتقاعد محمود ضفيدع السنيد أطال الله بقاءه،
وألبسه ثوب الصحة والعافية.. أهدي غرسةً من غراس تعبه.

إلى من أثقلت الجفون سهراً، وحملت الفؤاد هماً، وجاهدت الأيام صبراً، وشغلت البال فكراً، ورفعت الأيادي دعاءً، وأيقنت بالله أملاً، **أمي**.. قطرة في بحرها العظيم حباً وطاعةً وبراً.. لمقامك الجليل اهدي هذا العمل البسيط.

إلى من اشدد بهم أزري.. مصدر فخري واعتزازي،
أشقائي وشقيقاتي، حفظكم الله ورعاكم، بكم أُزين هذا العمل وأهديه.

الباحث

علاء محمود السنيد

الشكر والتقدير

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على رسوله المصطفى محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وبعد..

فلا يسعني بدايةً إلا أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى الدكتور **احمود علي سعد أبو سليم** لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، والذي أسهم بعلمه الوافر الجمَّ وسعة أفقه ووقته الثمين وعونه الصادق في مساعدتي حتى تمكنت بعون الله من إنهاء الرسالة على هذه الصورة، فقد كنت الأب قبل الأستاذ، والمربي قبل المعلم، لكَ عليّ أيادٍ لا أكفرها، وجمائل لا أعددها، ولكَ عليّ دعاء أن يرفع الله درجتك ويعلي مقامك ما حييت.

كما أزجي وافر الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل، أساتذتي الموقرين، الأستاذ الدكتور فايز شراري زريقات والدكتور رضوان محمود المجالي والأستاذ الدكتور وليد خالد أبو دلبوح، لتفضلهم بقبول الاطلاع على رسالتي المتواضعة وتقويمها ومناقشتها، والذين كان لملاحظاتهم أعظم الأثر في إثراء محتواها.

كما لا يفوتني أن أشكر جميع أعضاء الهيئة التدريسية، في قسم العلوم السياسية الذين تتلمذت على أيديهم ونهلت من وافر علمهم طوال فترة الدراسة، وكذلك إلى المؤسسة الوطنية العريقة، إلى الصرح العلمي الشامخ، مؤته السيف والقلم –جامعة مؤتة– ولأسرتها الكرام على ما قدموه من تسهيلات ممكنة خدمةً للعلم ولطالبيه.

ولأن القائمة تطول؛ فأقدم جزيل شكري وتقديري إلى كل من قدم لي العون والمساعدة والمساندة ولو بكلمة أو دعوة صادقة.

الباحث

علاء محمود السنيد

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
قائمة الخرائط والأشكال	ز
الملخص باللغة العربية	ح
المخلص باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
1-1 المقدمة	1
1-2 مشكلة الدراسة	3
1-3 أسئلة الدراسة	3
1-4 أهداف الدراسة	4
1-5 أهمية الدراسة	4
1-6 حدود الدراسة	6
1-7 منهجية الدراسة	7
1-8 مصطلحات الدِّراسة	8
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	**11**
2-1 الإطار النظري	11
2-2 الدراسات السابقة	24
الفصل الثالث :أهمية الغاز وتطوره في منطقة شرق المتوسط	32
1.3 أهمية الغاز وابرز حقول الغاز العالمية	32
1.1.3 نبذه تاريخية عن أهمية الغاز ومراحل تطوره	32

العنوان	الصفحة
2.1.3 جيوستراتيجية الغاز العالمي	36
2.3 امن الطاقة واكتشافات حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط	42
1.2.3 امن الطاقة	42
2.2.3 حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط	45
3.3 قانون البحار ،المعاهدات البحرية الدولية	55
الفصل الرابع : الأهمية الجيوستراتيجية وأفاق التعاون والتحديات في منطقة شرق المتوسط	63
1.4 الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط	63
2.4 آفاق التعاون والتحديات في منطقة شرق المتوسط	72
1.2.4 التحديات والمخاطر الأمنية التي تواجه لبلدان شرق المتوسط	73
2.2.4 آفاق التعاون بين دول شرق المتوسط	79
الفصل الخامس: التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز شرق المتوسط ودور اللاعبين الدوليين	**87**
1.5 تداعيات غاز البحر المتوسط على تركيا	87
1.1.5 الأهمية الإستراتيجية لتركيا	88
2.1.5 إشكالية غاز شرق المتوسط وتداعياته على تركيا	90
2.5 تداعيات غاز البحر المتوسط على لبنان	97
1.2.5 الأهمية الإستراتيجية للبنان	97
2.2.5 إشكالية غاز شرق المتوسط وتداعياته على لبنان	101
3.5 تداعيات غاز منطقة شرق المتوسط على إسرائيل	106
1.3.5 الأهمية الإستراتيجية لدولة إسرائيل	106
2.3.5 إشكالية غاز شرق المتوسط وتداعياته على اسرائيل	110
4.5 تأثير الفواعل الدولية (امريكا ، روسيا ، الاتحاد الأوروبي) على منطقة شرق المتوسط وأهميتها المستقبلية المتوقعة	117

العنوان	الصفحة
1.4.5 دور الاتحاد الأوروبي في منطقة شرق المتوسط	117
2.4.5 الدور الامريكي في منطقة شرق المتوسط	122
3.4.5 الدور الروسي في شرق المتوسط	126
5.5 الأهمية المستقبلية لغاز منطقة شرق المتوسط	129
الخاتمة والنتائج والتوصيات	134
المصادر والمراجع	139

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	اكبر عشر دول في العالم منتجة للغاز الطبيعي.	41
2	أبرز حقول الغاز المكتشفة في شرق البحر المتوسط.	51
3	أبرز الشركات العالمية المتخصصة في التنقيب عن الغاز	53

قائمة الخرائط والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نظرية قلب العالم – ماكندر .	23
2	الخارطة الجيوبولتيكية لمنطقة غاز شرق المتوسط .	46
3	أبرز الحقول المكتشفة بالقرب من جزيرة قبرص .	49
4	دول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط .	66

الملخص

التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز البحر المتوسط على دول الإقليم
دراسة حالة: تركيا، لبنان وإسرائيل (2009–2021)

إعداد: علاء السنيد

جامعة مؤته 2021

هدفت الدراسة الى بيان التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز البحر المتوسط على دول الإقليم دراسة حالة: تركيا، لبنان وإسرائيل (2009–2021) وقد تناولت الدراسة إفرازات أزمة الطاقة وتطوراتها والأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط، وما تشكله اكتشافات حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط على امن الطاقة، كذلك أبرزت الأهمية الجيوستراتيجية وأفاق التعاون والتحديات والمخاطر الأمنية في منطقة شرق المتوسط.

واعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج لتحقيق التكامل البحثي وهي المنهج القانوني ومنهج صنع القرار ومنهج دراسة الحالة.

وقد توصَّلت الدِّراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، حيث أكدت الدراسة بأن لمنطقة شرق المتوسط أهمية جيواستراتيجية واقتصادية خاصة لما تحتويه من موارد للطاقة وخاصة الغاز الطبيعي، وأوصت الدراسة بضرورة التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول منطقة المتوسط لتحقيق الاستقرار السياسي للحفاظ على افاق التعاون بينهم

الكلمات الدالة: الغاز الطبيعي، الصراع، منطقة شرق المتوسط، أمن الطاقة، تركيا، لبنان، إسرائيل.

Abstract

The political, economic and security Reflection of the Mediterranean gas for the countries of the region

Case study: Turkey, Lebanon and Israel (2009-2021)

Prepared by: Alaa Al-Sunaid

Mutah University 2021

The study aimed to explain the political, economic and security Reflection of the Mediterranean gas on the countries of the region. Case study: Turkey, Lebanon and Israel (2009-2021). The study dealt with the implications of the energy crisis, its developments, the geostrategic importance of the Eastern Mediterranean region, and what the discoveries of gas fields in the Eastern Mediterranean region constitute on security Energy also highlighted the geostrategic importance, cooperation prospects, challenges and security risks in the Eastern Mediterranean region.

The study relied on a set of approaches and research integration, namely the legal approach, the decision-making approach, and the case study approach.

The study reached a set of results and recommendations, where the study in the special economic zone, the study in the special economic zone, the study in the neighboring regions.

Keywords: **Natural gas, Conflict, Eastern Mediterranean region, Energy security, Turkey, Lebanon, Israel.**

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

تبرز منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بأهمية خاصة على المستوى الجغرافي والاقتصادي والسياسي، نظرا لما تملكه من موقع استراتيجي يربط بين ثلاث قارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا) واحتوائها ممرات مائية هامة كقناة السويس التي تربط بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي واروربا، وبالتالي تشكل منطقة شرق المتوسط حلقة وصل لبلدان اسيا واوروبا وافريقيا، إضافة إلى ما تحتويه هذه المنطقة من الموارد والثروات الطبيعية الضخمة على رأسها النفط والغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه مؤخراً، وهو ما يعطيها أهمية إقتصادية بالغة على المستويين الإقليمي والدولي كمصدر هام من مصادر الطاقة في العالم. وقد شكل التنافس المحتدم على الغاز الطبيعي بين القوى الإقليمية والدولية إلى وجود صراعات بين الدول على مر العصور، إلا أن هذا الصراع أخذ منحنى جديداً منذ مطلع الألفية الثانية وخاصة بعد اكتشاف الاحتياطات الهائلة من الغاز الطبيعي في هذه المنطقة (قنديل، 2020: 13).

وتستند أهمية الغاز واستخراجه على مدى العلاقات بين دول شرق المتوسط التي تختلف في شكل طبيعة أنظمتها السياسية فهي خليط لنظم ديمقراطية كتركيا واسرائيل واليونان، ولنظم شمولية كمصر وسوريا ونظم تعاني الانقسام كلبنان وسوريا كل هذه الظروف تجعل عملية استخراج الغاز وتصديره تصطدم باختلاف في الرؤيا والتوجهات واستقلال قرار الدولة وسيادتها (باكير، 2019: 14).

لقد كشفت الدراسات وخاصة الأمريكية ان منطقة شرق المتوسط تمتلك احتياطات الغاز الطبيعي وهذ فرصة ذهبية وثروة ثمينة لجميع دول المنطقة، والتي تشمل كل من مصر وفلسطين ولبنان وسوريا وتركيا وقبرص والكيان الصهيوني

المحتل (إسرائيل)، عدا الاحتياطات التي لا تزال عمليات الاستكشاف والتنقيب عنها مستمرة (الرنتيسي، 2020: 12).

ونظراً لأهمية الغاز الطبيعي، فهناك دلالات تؤثر في مستقبل التنافس على الطاقة في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، وهذا المشهد التنافسي بات أكثر الشواهد تعبيراً على خريطة التحالفات الإقليمية الجديدة في شرق البحر المتوسط، وصراع المراكز الإقليمية على هذه الثروة. فالدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في إثارة الصراعات بين الدول – دول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط من ناحية – وصراعات الدول الكبرى، من ناحية أخرى خاصة في ظل حالة التعقيد التي تحيط بالتطلعات السياسية والاقتصادية لهذه الدول للحصول على مميزات المركز الإقليمي للطاقة في هذه المنطقة الحيوية التي تتشابك فيها الحدود المائية.

وفي ضوء تنامي أهمية هذا المصدر "الغاز الطبيعي" فليس من المستبعد أن تمثل هذه الاحتياطات الكبيرة في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط فرصة لجميع الدول بشكل قد يدفعها للتصارع والتنافس فيما بينها للحصول على الحصة الأكبر في ظل اتفاقٍ واضح حول الحدود البحرية لمناطقها وإشكالية إعادة ترسيم الجدود المائية لتلك الدول.

وقد يشكل استخراج الغاز من منطقة شرق المتوسط تداعيات سياسية تتمثل في عدم التوافق السياسي في العلاقات بين الدول، وتداعيات امنية تتمثل فيما قد يشكله استخراج الغاز من المنطقة والذي يستدعي إلى اتخاذ تدابير امنية اضافية لحماية منشات الغاز وعمليات التنقيب، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية التي تتمثل في توجيه أطماع الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا في الحصول على كميات اكبر الغاز بالإضافة الى تداعيات اخرى تستدعي مزيد التنافس والصراع بين بلدان شرق المتوسط خاصة تركيا وإسرائيل ولبنان.

2.1 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة في البحث في التداعيات السياسية والاقتصادية والامنية في منطقة البحر المتوسط، فقد شهدت دول منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط منذ عام 2009م توتراً نتيجة التنافس على استغلال الموارد الطبيعية وأهمها الغاز الطبيعي ولما لهذه المنطقة من أهمية جغرافيا سياسية، حيث بدأت عمليات الاستكشاف لحقول الغاز بالازدياد بعد نجاح الاكتشاف الأول لحقل تمار عام 2009 قبالة الساحل الفلسطيني من قبل الكيان الصهيوني. ومن هنا أتت مشكلة الدراسة للبحث في الآثار والانعكاسات السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على الاكتشافات المتزايدة لحقول الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، والبحث في الصراع والتنافس بين تركيا ولبنان وإسرائيل على استغلال الثروات الطبيعية هناك، وانعكاساتها السياسية والأمنية والاقتصادية في الإقليم والنظام الدولي.

3.1 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس والذي مفاده: ما هي التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لاكتشاف حقول غاز البحر المتوسط على دول الإقليم؟ وقد انبثق عن السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أهمية الغاز، وما هي ابرز حقول الغاز في العالم؟
2. ما الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط؟
3. ما هي أفاق التعاون في منطقة شرق المتوسط؟ وما هي ابرز التحديات؟
4. ما هو تأثير القوى الدولية في التأثير على دول الإقليم؟

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على الأهداف التالية:

1-التعرف على أهمية الغاز وابرز الحقول في العالم ومنطقة شرق المتوسط.

2-بيان الأهمية الجيوستراتيجية وأفاق التعاون والتحديات في منطقة شرق المتوسط.

3-التعرف على ابرز التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز شرق المتوسط على تركيا وإسرائيل ولبنان.

4-إمكانية الوصول إلى بعض التوقعات المستقبلية لهذه الحالة.

5- بيان دور الفواعل الدولية في التأثير على دول الإقليم في اكتشافات غاز المتوسط.

5.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة بشقيها (الأهمية العلمية والعملية) من خلال تسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا الدولية المستجدة العالقة في الوقت الحالي، والمتعلقة بالأمن الطاقوي، من خلال دراسة حالة الصراع والتنافس لدول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط.

أولا: الأهمية العلمية: تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

1. التعرف على الأسباب والدوافع لحالات التحالف والانقسام للدول المتنافسة.
2. إمكانية المساهمة في تحليل المشكلة ووضع التصور للحلول القانونية استناداً إلى قواعد القانون الدولي.
3. تزايد الاهتمام المحلي والإقليمي والدولي بتطورات الموقف والتعرف على التفاعلات المترتبة على اكتشاف الغاز الطبيعي في المنطقة.
4. أنها تسهم في توفير دراسة علمية تحليلية حديثة قد تساعد الباحثين والمختصين على فهم الأبعاد والتداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية بحالة الدراسة لدول المنطقة المتنافسة.

5. أنها تقدِّم إطاراً نظرياً للمفاهيم المتعلقة بالدراسة واستنباط قواعد يمكن تعميمها وتطبقيها على صراعات مماثلة على مناطق أخرى من العالم.

ثانيا: الأهمية العملية (التطبيقية):

تأتي الأهمية العملية للدراسة باعتبارها تتناول فترة زمنية حديثة نسبياً لتقديم إضافة نوعية للباحثين والمختصين في هذا الشأن، من خلال توضح طبيعة العلاقة بين دول الإقليم الغنية بالثروات الطبيعية لتعطي تفسيرا عن حقيقة الصراع وعن طبيعة الأهداف التي تسعى الدول المتنافسة لتحقيقها، وما يمكن أن يولده ذلك الصراع من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية.

6.1 حدود الدراسة:

أولاً: الحد الموضوعي: يدخل موضوع الدراسة ضمن مجموعة من حقول العلاقات الدولية والقانون الدولي، إذ انها تدرس ظاهرة التنافس والتصارع لبعض دول منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، وما يترتب عليها من آثار ونتائج اقتصادية وأمنية وانعكاساتها على العلاقات السياسية لدول المنطقة، بالإضافة إلى دراسة الجوانب القانونية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات والتي هي جزء من حقل العلاقات الدولية أيضاً.

ثانياً: الحد الزماني: تنحصر الفترة الزمنية لهذه الدراسة منذ مطلع العام 2009م، وهي البداية الفعلية لعملية اكتشاف حقول الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، ذو الاحتياطات الضخمة، والتي تعتبر بداية سباق التنافس والتصارع والخلافات حول حقوق الاستغلال والتنقيب.وتستمر هذه الدراسة حتى عام 2021م، ولاعتبار أن المشكلة لا تزال قائمة، حيث يرى الباحث بأنه لا يمنع هذا التحديد الزمني استمرارها لحين الانتهاء من الدراسة.

ثالثاً: الحد المكاني: تهتم الدراسة في الأساس بالتركيز على تهديدات الأمن الطاقوي وأثرها على العلاقات البينية لدول منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط والتي تضم كلا من: لبنان، تركيا، وإسرائيل.

7.1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق التكامل المنهجي لتغطية موضوع الدراسة، فإن الباحث لم يقتصر لدراسته على منهج واحد، بل سعى إلى استخدام أكثر من منهج لتحقيق الفائدة المرجوة في استقصاء أبعاد الموضوع لكي تتمكن الدراسة من تحديد الأبعاد والآثار السياسية والاقتصادية للصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

أولاً: المنهج القانوني: وهو ذلك المنهج الذي يحلل العلاقات السياسية الدولية من ناحية الجوانب القانونية التي تحيط بالعلاقات بين الدول، وبالتالي فهو يدرس الموضوع من زاوية الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي. حيث يتناول المعاهدات والاتفاقات الدولية وتحليل تصرفات الدول والتمييز في مدى مشروعيتها القانونية، وكيفية تسوية المنازعات والتكييف القانوني للحرب والتكييف القانوني لموضوع الاعتراف بالدول وغيرها، دون التطرق إلى تحليل العوامل والمتغيرات الخارجية التي تؤثر في نماذج السلوك الخارجي للدول (مقلد، 1985: 16).

وسيتم توظيف المنهج القانوني في هذه الدراسة من خلال تحليل النصوص المتعلقة بقواعد القانون الدولي الناظم لمثل هذه النزاعات ومحاولة الوقوف على القواعد الحاكمة للاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات الدولية، بالإضافة إلى بيان دور قانون البحار في تقسيم وتحديد الحدود البحرية للدول وموقف القانون الدولي من الصراع الحدودي البحري بين دول المنطقة.

ثانياً: المنهج المقارن: يعد المنهج المقارن وسيلة لبحث وتعليل الظواهر المختلفة، ووسيلة تقصي الجذور التاريخية التي يتم في ضوئها تحديد أوجه التشابه والاختلاف في النمط والأسلوب بين ظاهرتين اجتماعيتين أو اقتصاديتين أو سياسيتين أو أكثر ضمن فترات زمنية مختلفة(ربيع،1987: 256)؛ وذلك بهدف استخلاص نتائج وقواعد علمية عامة لا ترتبط بمكان ولا زمان معينين والوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، والحكم يكون مرتبطاً باستخدام عناصر التوافق

والتشابه أو التباين والاختلاف بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما(القصبي،2007: 241).

واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن لإجراء المقارنات بين الحقول المكتشفة من حيث الكميات ومواقع الاكتشاف وشركات التنقيب بالاضافة الى مدى الآثار والتداعيات المترتبة على هذه الاكتشافات.

ثالثاً: منهج صنع القرار: يستند هذا المنهج على تحليل العوامل المؤثرة التي تحيط بصانعي القرار خاصة في صانع القرار لدى دول شرق المتوسط، حيث تعتبر عملية صنع القرار عملية تفاعلية بين الأطراف المشاركة فيه سواء مؤسسات رسمية أو غير رسمية لإقرار السياسة العامة؛ لذلك فإنه لا بدَّ من توضيح المراحل التي يمر بها صنع القرار والعوامل التي تؤثر فيه، ومعرفة الدوافع التي من أجلها يصنع القرار.

وقد تمَّ استخدام منهج صنع القرار من خلال معرفة المدخلات التي تؤثر على صانع لدى دول شرق المتوسط بسبب التنافس الاقتصادي على الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، ومعرفة الدوافع والأسباب التي ساهمت في نشوء هذا الصراع، ومعرفة تأثير كل ذلك من خلال المخرجات من قرارات التي تصدر عن دول شرق الأبيض المتوسط (النجار، 2011: 7).

رابعاً: منهج دراسة الحالة: ينبثق منهج دراسة الحالة من المنهج الوصفي، ويقوم بالتركيز على دراسة حالة معينة والتي قد تكون فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو غيرها، حيث تكون الدراسة بشكل شامل ومستفيض لتتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها بما يحقق الوصول إلى الوصف الكامل والتحليل (المنوفي، 2006: 126).

ويهتم هذا المنهج بتسليط الضوء ودراسة الشخصيات والجماعات السياسية المؤثرة والوقائع والأحداث والمناطق حضارياً وتاريخياً وثقافياً واقتصادياً. وتتم من خلال تجميع كم هائل من المعلومات والبيانات من مختلف المصادر حول نشأة وتطور ومراحل الحالة ثم العمل على دراستها وتحليلها وتصنيفها وإعادة تجميعها وتنظيمها وفق محاور الدراسة، حيث لا يعتمد هذا المنهج على الاكتفاء بالجوانب

السطحية بل بالغوص إلى أعماق حالة الدراسة وصولاً إلى الحقائق المفقودة والتفسيرات العلمية والمطلوبة (القصبي: 2004: 268-269). وتم توظيف منهج دراسة الحالة في الوقوف على الحالة الصراعية بين تركيا ولبنان وإسرائيل على حقول الغاز في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط كوحدة تحليلية تستحق الدراسة المعمقة، حيثُ سيتمّ دراسة خلفيات تلك الحالة وأبعادها القانونية وتداعياتها الأمنية والاقتصادية والسياسية لتلك الدول.

8.1 مصطلحات الدراسة:

الغاز الطبيعي (Natural Gas): هو احد مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة، وهو احد موارد الطاقة الأولية الهامة للعديد من العمليات الصناعية والصناعات الكيماوية، ويتكون من العوالق وهي كائنات مجهريه تتضمن الطحالب والكائنات الأولية الميتة والمتراكمة في طبقات المحيطات والأرض، ونتيجة الضغط والحرارة الناتجان عن الطبقات الرسوبية تتحول هذه المواد العضوية إلى غاز طبيعي (الحداد، 2011: 238).

منطقة شرق المتوسط (East Mediterranean Region): هي تلك المنطقة الجغرافية التي تمتد من هضبة الأناضول شمالاً، ومصر جنوباً، والشام شرقاً، بما تحويه من دول تقع على النصف الشرقي للبحر المتوسط (مركز الجزيرة للدراسات، 2011، 195).

حقول غاز شرق البحر الأبيض المتوسط : وهي حقول ضخمة من الغاز الطبيعي تقع ضمن الإطار الجغرافي لمنطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، والتي تقع قبالة سواحل قبرص وإسرائيل ولبنان وغزة ومصر (الزواوي، 2016، 2).

الصراع (Conflict): هي ظاهرة تعبر عن موقف ينشأ عن وجود التناقض في المصالح أو القيم بين طرفين أو أكثر لديهم الوعي والإدراك الكافي بهذا التناقض، ووجود رغبة لدى الأطراف بالاستحواذ على وضعيات لا تتماشى ولا تتوافق مع رغبات الآخرين، أو هي الظروف التي تشتبك بموجبها جماعة بشرية محددة الهوية

سواء عنصرية أو قبلية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو دينية، في معارضة واعية مع واحدة أو أكثر. والصراع يختلف عن المنافسة ويختلف عن التوتر، كما انه قد يكون عنيفا أو غير عنيف وقد يكون قابل للحل أو غير قابل (رسلان، 1986، 15).

التعريف الإجرائي للصراع: هو سلوك بين دولتين او اكثر تظهر عليه التناقض في المواقف وعدم التوافق في المصالح وتفقد عناصر التوافق لينتقل السلوك من مرحلة التنافس الى مرحلة الصراع.

الصراع الدولي (International Conflict): ويقصد به صراع إنساني ينشأ عن رغبة طرفين أو أكثر للقيام بأعمال متعارضة فيما بينهم، وقد يجري الصراع الدولي بين أفراد أو بين كيانات، مدفوعة بمجموعة من الرغبات والحاجات الخاصة، كما تأخذ أشكالاً مختلفة وفقاً لمحصلة اعتقادات وتصورات ورغبات القوى المشاركة في أدواره واستناداً إلى مجموعة من الأسباب والمبررات المنطقية (عودة، 2005: 17).

التعريف الإجرائي: الصراع الدولي هو صراع بين إرادات الدول حول قضية ماء ربما تكون سياسية او اقتصادية او دينية، وقد شهد العالم حربين دوليتين الحرب العالمية الأول والثانية، وتبرز من خلال الصراع سلوكيات التنافس والتسابق لفرض الهيمنة واكتساب المكانة الدولية

التنافس (Rivalry): هو وضع أو حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر يتجهان نحو خوض التنافس بناءً على حسابات عقلانية، موجهين جهودهم وإمكانياتهم نحو تحقيق مصالح وفوائد تتوفر في بيئة معينة في النظام الدولي، دون الوصول إلى استخدام الأداة العسكرية والعنف لتحصيل تلك الفوائد والأهداف (نذير، 2014، ص5).

التعريف الإجرائي: التنافس هي حالة او سلوك يسبق الصراع، والتنافس سلوك تمارسه الدولة لانسياب سياسية او اقتصادية او عسكرية تسعى الدول لتحقيق غايات أخرى من خلال سلوكيات التنافس.

الجغرافيا السياسية (Geopolitics): وتعني دراسة العلاقات الدولية من حيث الموقع الجغرافي للدول وخصائصها، وهو العلم الذي يهتم بدراسة الظواهر السياسية بأبعادها المساحية بين الأرض والدولة أو بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى. (محمد، 1996-1997، ص15). وعرفها الأستاذ جاكسون D.JACKSON بأنها دراسة الظاهرة السياسية ضمن إطارها المكاني من خلال تحليلها للحدود ومشاكلها للتنظيمات الجغرافية الناتجة عن تطبيق السلطات أو النظم السياسية للدول (خاطر، 2010: 19).

التعريف الإجرائي: الجغرافيا السياسية هي بيان مدى تأثير تضاريس الأرض وحجم مساحة الارض وما تحتويه من موارد طبيعية وانعكاسها على قوة الدولة، لذلك الجغرافيا السياسة هي ابرز العناصر التي تساهم في قوة الدولة ومكامنها الدولية.

امن الطاقة: ضمان إنتاج الدول للطاقة واستخدامها في ضوء توافرها بكلفة معقولة من أجل تحقيق هدفين أولا: تسهيل النمو الاقتصادي الذي يقود إلى خفض مستويات الفقر. ثانياً: التحسين المباشر لمستويات معيشة المواطنين للوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة. (عبد المعطي،2017).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

اعتمدت هذه الدِّراسة على نظريات متعددة لما للدراسة من أهمية وخاصة انها تتعلق بدراسة التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لمنطقة شرق المتوسط، وقد اعتمدت الدراسة مجموعة من النظريات ابرزها: نظرية الصراع، والنظرية الواقعية ونظرية الجغرافيا السياسية، ونظرية الدولة كائن حي، ونظرية قلب العالم، ونظرية القوى البحرية كنظريات مهمة حول الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط.

مدخل تعريفي: الصراع في منطقة شرق المتوسط

شكل التنافس والصراع ابرز السمات بين دول شرق المتوسط، وقد دخلت المنافسة المستمرة منذ فترة طويلة في شرق البحر الأبيض المتوسط مرحلة جديدة، حيث أدت اتفاقيات ترسيم الحدود الموقعة حديثًا، والوعود بأعمال الحفر البحرية، والبيانات السياسية الشديدة الحدة، والتدريبات والمناورات العسكرية المتزايدة إلى زيادة التوتر بين حلفاء الناتو. في حين أن كل من تركيا واليونان – وهما اللاعبان الرئيسيان في هذا النزاع – يتصرفان حاليًا بطريقة خاضعة للرقابة لتحقيق أهدافهما في هذه المنطقة، فإن هذا نوع من الدبلوماسية التي لا هوادة فيها يمكن أن تؤدي إلى التصعيد والصراع بسرعة كبيرة. كما تسبب القرار الأمريكي الأخير برفع الحظر العسكري عن جمهورية قبرص في قلق شديد في أنقرة ويمكن أن يرفع التوترات إلى مستوى أعلى(صحيفة الشروق،2020: 11).

وقد أعلن الجانبان عن مواقفهما "المتطرفة" حول حقوقهما في شرق البحر الأبيض المتوسط للمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، وعبرا بوضوح عن اعتراضهما على موقف الطرف الآخر بدلاً من الانخراط في محادثات بناءة أو مساومة من وراء الكواليس، وتمسك الطرفان على خطابهما المتصاعد. ويبدو أن هناك رغبة في تلقين كل طرف للآخر درسًا بدلاً من الدفع الحقيقي لإيجاد حلول من خلال الحوار. إضافة إلى النهج غير الفعال والمثير في بعض الأحيان للوسطاء

المحتملين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لتصبح القضية أكثر إثارة للقلق (مارك، 2020: 13).

وقد أدى هذا الاكتشاف وهو أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي على الإطلاق في البحر الأبيض المتوسط إلى زيادة المخاطر في لعبة طاقة شرق البحر الأبيض المتوسط ومشاركة جلبت شركات الطاقة الجهات الفاعلة الأوروبية، وخاصة فرنسا وإيطاليا إلى المعادلة (دراج، 2020: 9).

رداً على ذلك، فإن اتفاقيات الطاقة الجديدة التي وقعتها قبرص وإسرائيل ومصر لمشروع الغاز الطبيعي المسال، واتفاقيات التحالف العسكري التي أيدتها، ومنتدى غاز شرق البحر المتوسط الجديد، جعلت تركيا تشعر بالاستبعاد والتهديد من قبل التحالفات الإقليمية الجديدة. أدى ذلك إلى تفاقم التطورات الإقليمية الأخرى التي جعلت أنقرة تشعر بالعزلة. إضافة إلى تراجع علاقات تركيا مع إسرائيل وانقطاع الروابط مع مصر، وتوتر العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة (نورشين، 2020: 13).

كما هددت تحالفات الطاقة النامية في شرق البحر الأبيض المتوسط بقلب سياسة الطاقة التركية رأساً على عقب، والتي كان هدفها الأساسي هو الحفاظ على مكانة تركيا كمركز للطاقة بين ممرات الشرق والغرب والشمال والجنوب، وتفكك فجأة اعتقاد تركيا بعدم وجود بديل للمسار التركي في نقل غاز شرق المتوسط عبر خط الأنابيب إلى السوق الأوروبية(الغول، 2020: 12).

ويبدو أن الإحباط من الجانب اليوناني للاتفاق التركي الليبي قد تحول سريعًا إلى إجراءات ملموسة أكثر. استخدمت اليونان التضامن الأوروبي لطرح القضية على جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن أنقرة تدعي أن فرنسا تستخدم اليونان كنقطة انطلاق لتحقيق أهداف باريس الخاصة في المنطقة، فإن إجراءات الاتحاد الأوروبي تلبي بوضوح رغبات أثينا، على الأقل على المدى القصير (جلال، 2020: 9).

توظيف النظريات

اولا: نظرية الصراع : يعرف الصراع لغةً: بأنه خصومة، أو المنافسة، أو نزاع، أو مشادة، أو تباين أو تضارب بالأهداف. (عمر،2008: 1289).ويعرّف اصطلاحاً: بأنه تلك الظروف التي تشتبك بمقتضاها جماعة بشرية محددة الهوية (سواء كانت سياسية، أم ثقافية، أم اقتصادية، أم دينية، أم قبلية، أم لغوية) في معارضة ذات وعي مع واحدة أو أكثر من جماعه بشرية أخرى محددة الهوية، وذلك بسبب اعتناق هذه الجماعة ما يختلف من الأهداف فيما بينهم، وعرفه لويس كوسر بأنه: النضال المرتبط بالقيم والذي يطالب بتحقيق الوضعيات النادرة والمميزة من قوة وموارد، بحيث تكون أهداف الفرقاء هي إيذاء أو تحييد أو القضاء على الخصوم. (رسلان، 1986: 18).

والصراع يعرف بأنه ظاهرة متناهية التعقيد، متداخلة المسببات والمصادر، كثيرة الأبعاد، ومتشابكة في تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، وهو تنازع الإرادات الوطنية نتيجة الاختلاف بالدوافع والتطلعات والموارد، متنوع المظاهر والأشكال والأدوات (العقابي، 2010: 217).

وعرفه أحمد رسلان بأنه: موقف يتضمن وجود طرفين على الأقل، وأن كل طرف صراعي يعتبر وحدة سلوك، وهذه الوحدة قد تكون على شكل شخص أو أسرة أو جماعة أو دولة أو منظمة أو تحالف مجموعة دول، بحيث تكون هذه الوحدة لها القدرة على اتخاذ عدد من المواقف مع الاحتفاظ بالهوية الخاصة والحدود الواضحة، وقد يأخذ شكلا عنيفا أو غير عنيف، وقد يكون ظاهرا ومسيطر عليه أو خفيا وغير مسيطر عليه، أو قد يكون قابلا للحل أو غير قابل (رسلان، 1986: 18).ومن خلال ذلك، من هنا نجد أن مفهوم الصراع يرتكز على توافر مجموعة العناصر الرئيسية على النحو التالي: (الخزندار، 2014: 63-62)

1-وجود أكثر من طرف.

2-وجود حالة تنافر أو عدم انسجام أو عدم اتفاق بين الأطراف حول هدف ما أو مصلحة ما أو قضية ما، بحيث تكون مصدر هذا التنازع.

3-وجود عنصر ندرة الهدف أو المصلحة في ذلك الوقت.

كما إن هناك مجموعة من المصطلحات التي تتداخل وتختلط في المدلولات والسمات مع مصطلح الصراع، لكن يبقى الفارق بينهم في كيفية التعامل مع هذا الصراع سواء عن طريق الحل أو التسوية، ومن هذه المصطلحات الخصومة، والخلاف، وعدم التناغم، والمنافسة، والعدائية، والانقسام، والتوتر، وصولا إلى اشد حالات الصراع وهي الحرب، وان هذه المصطلحات تنطبق على كافة مستويات الصراع سواء أفراد أو جماعات أو دول أو غيرها.

ونظرية الصراع التي طرحها كارل ماركس لأول مرة هي نظرية أن المجتمع في حالة صراع دائم بسبب المنافسة على الموارد المحدودة. وترى نظرية الصراع أن النظام الاجتماعي يتم الحفاظ عليه من خلال الهيمنة والسلطة وليس بالإجماع والتوافق. وفقًا لنظرية الصراع يحاول أصحاب الثروة والسلطة التمسك بها بأي وسيلة ممكنة وبشكل رئيسي عن طريق قمع الفقراء والضعفاء. الفرضية الأساسية لنظرية الصراع هي أن الأفراد والجماعات داخل المجتمع سيعملون لمحاولة تعظيم ثروتهم وقوتهم(سباعنة، 2020: 9).

مرتكزات نظرية الصراع

تستند نظرية الصراع على المرتكزات التالية: (الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019: 22).

1. تركز نظرية الصراع على المنافسة بين المجموعات داخل المجتمع على الموارد المحدودة.
2. تنظر نظرية الصراع إلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية على أنها أدوات للصراع بين المجموعات أو الطبقات، وتستخدم للحفاظ على عدم المساواة وهيمنة الطبقة الحاكمة.
3. ترى نظرية الصراع الماركسي أن المجتمع منقسم على طول خطوط الطبقة الاقتصادية بين الطبقة العاملة البروليتارية والطبقة الحاكمة البرجوازية.

4. تنظر الإصدارات اللاحقة من نظرية الصراع إلى أبعاد أخرى للصراع بين الفصائل الرأسمالية وبين مختلف أنواع الجماعات الاجتماعية والدينية وغيرها.

توظيف نظرية الصراع

لا شك ان الصراع من النظريات الواقعية والتي تنظر الى العلاقات الدولية ان التعاون هو الاستثناء وان المصالح هي القاعدة في العلاقات الدولية، وتجادل بأن الصراع هو حالة طبيعة في الحياة الدولية. وتقول الواقعية أن الصراع على السلطة كان دائمًا الموضوع المركزي للعلاقات الدولية. وتؤمن المؤسساتية الليبرالية أيضًا أن الصراع موجود كشيء طبيعي، على الرغم من أنها أكثر تفاؤلاً بشأن حل النزاع من خلال المؤسسات الدولية في قضايا التنافس والصراع على عاز الشرق الأوسط إلا أن التعاون والاتفاق هو استثناء بين دول الشرق المتوسط وان التنافس على استخراج الغاز هو الأساس في العلاقات بين دول المنطقة.

ثانيا: النظرية الواقعية:

في مجال انضباط العلاقات الدولية، هناك نظريات عامة أو وجهات نظر نظرية متنافسة. الواقعية، والمعروفة أيضًا بالواقعية السياسية، هي وجهة نظر للسياسة الدولية تؤكد جانبها التنافسي والصراع. عادة ما يتناقض مع المثالية أو الليبرالية، التي تميل إلى التأكيد على التعاون. يعتبر الواقعيون أن الفاعلين الرئيسيين في الساحة الدولية هم الدول، التي تهتم بأمنها، وتعمل من أجل تحقيق مصالحها الوطنية الخاصة، والصراع على السلطة. وغالبًا ما يكون الجانب السلبي لتأكيد الواقعيين على القوة والمصلحة الذاتية هو تشكيكهم فيما يتعلق بعلاقة المعايير الأخلاقية بالعلاقات بين الدول. السياسة الوطنية هي عالم السلطة والقانون، في حين أن السياسة الدولية، كما يزعمون في بعض الأحيان، هي مجال بلا عدالة، ويتميز بالصراع النشط أو المحتمل بين الدول.,(Lasan, 2012:48)

كما أنها لا تنطوي على تمجيد الحرب أو الصراع. الواقعيون الكلاسيكيون لا يرفضون إمكانية الحكم الأخلاقي في السياسة الدولية. فبدلا من ذلك، هم ينتقدون

الأخلاق – خطاب أخلاقي مجرد لا يأخذ في الاعتبار الحقائق السياسية. كما إنهم يعطون قيمة عليا للعمل السياسي الناجح على أساس الحكمة والقدرة على الحكم على صواب فعل معين من بين البدائل الممكنة على أساس عواقبه السياسية المحتملة. (Donnelly,2000),.

يؤكد رواد هذه النظرية على أن الدول تسعى دائما للعمل على تعزيز قوتها، وهو ما يؤكده أهم رواد هذه النظرية الألماني هانز مورغانثو (1980–1904)، الذي أكد أن السياسة الدولية تقوم على ركنين أساسيين هما القوة والمصلحة، وان المصلحة تتحدد ضمن إطار القوة، وان الدول تحاول السعي للبحث عن القوة وهي مجبرة على ذلك لتفادي الدمار والزوال، وان هذا السعي بالحصول على القوة هو نابع من طبيعة الفطرة البشرية، وبالتالي إن سلوك الدول للحصول على القوة هي امتداد للسلوك الإنساني. كما وتستند أصول هذه النظرية إلى أفكار الانجليزي توماس هوبز (1679–1588) أن القوة والحصول عليها إنما هي حالة طبيعية، وذلك أن الإنسان بطبعه يميل إلى الصراع مع أقرانه من البشر إما لتحقيق منفعة ذاتية، أو دفاعا عن أمنه، وان ذلك يتم في ظل غياب سلطة منظمة (توفيق، 2010: 93–91).

وعليه فإن القوة السياسية التي تعنيها النظرية الواقعية هي المتعلقة بمدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول أثناء علاقاتها المتبادلة والتي هي أوسع نطاقا من العنف بأشكاله، سواء المادية أم العسكرية. وبالتالي فان النظرية الواقعية تنظر إلى أن المجتمع الدولي والعلاقات الدولية في صراع مستمر نحو الحصول على المزيد من القوة وكيفية استغلالها بما يحقق مصالحها واستراتيجياتها دون الالتفات إلى التأثيرات المترتبة على مصالح الدول الأخرى. وترتكز النظرية الواقعية على ركن القوة وفق ما يلي (مقلد، 1985: 20–19):

أ– الاعتماد على القوة بمفهومها الشامل، سواء القوة كناتج سياسي مرتبط بقدرة الدولة على تغيير سلوك الآخرين بما يتوائم مع مصالحها، أو القوة كمجرد أداة يتم استخدامها وصولا إلى أهداف أخرى عديدة، أو القوة

كمؤثر ودافع محرك مرتبط بدوافع أصحاب القرار والمسئولين في الدولة على اكتساب القوة وتعزيز قدرات الدولة.

ب- اعتبار المصلحة القومية هدف سهل التحديد، لأنها دائما تتحدد في إطار القوة فقط، وبالتالي تأخذ شكل المفهوم الواسع والفضفاض رغم اختلاف تحديدها حسب المقاييس.

ج-أن مصالح الأطراف في النظام الدولي الذي هو ثابت وغير متغير (حسب مورغانثو) تتحدد دائما بدافع القوة تحت أي ظرف ومهما كانت طبيعة الأطراف وبالتالي سيبقى محكوما بصراعات القوى.

د- أن عملية السياسة الخارجية عي عملية ترشيدية من خلال التوفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف.

هـ- أن القوة هي أداة التحليل لكافة الظواهر السياسية الدولية المعقدة.

و-كما ترتكز الواقعية على فكرة المصلحة القومية من خلال:

ز-أن سعي الدولة لتحقيق مصلحتها القومية هو الهدف النهائي والمستمر لسياسيتها الخارجية وان المصلحة هي محور ارتكاز السياسة الخارجية.

ح-أن المصلحة القومية تجرد أهداف السياسة الخارجية للدول من أي تبريرات مفتعلة أو غير واقعية.

ط-أن المصلحة القومية تبقى دائما المقياس العام الذي من خلاله يتم الاستدلال على العوامل المحددة للسلوك الخارجي للدولة مهما تبدلت القيادات السياسية أو التحولات على النظام السياسي للدولة.

إن النتيجة المؤسفة وغير المقصودة للجدل حول الواقعية الجديدة هي أن الواقعية الجديدة وجزء كبير من نقدها (مع استثناء ملحوظ من المدرسة الإنجليزية) تم التعبير عنها بمصطلحات علمية وفلسفية مجردة. وقد جعل هذا نظرية السياسة الدولية غير قابلة للوصول تقريبًا إلى شخص عادي وقسّم انضباط العلاقات الدولية إلى أجزاء غير متوافقة. في حين أن الواقعية الكلاسيكية كانت نظرية تهدف إلى دعم الممارسة الدبلوماسية وتوفير دليل يتبعه أولئك الذين يسعون إلى فهم التهديدات

المحتملة والتعامل معها. وعليه، فإن نظريات اليوم، المعنية بمختلف الصور والمشاريع الكبرى، غير مناسبة لأداء هذه المهمة. وربما يكون هذا هو السبب الرئيسي لوجود اهتمام متجدد بالواقعية الكلاسيكية، وخاصة بأفكار هانز مورغانثو. بدلاً من أن يُنظر إليه على أنه شكل عفا عليه الزمن من الفكر الواقعي ما قبل العلمي، والذي حلت محله نظرية الواقعية الجديدة، يُعتبر تفكيره الآن أكثر تعقيدًا وأهمية معاصرة أكبر مما كان معروفًا سابقًا (Williams, 1993: 32).

توظيف النظرية الواقعية: تؤكد النظرية الواقعية ان العلاقات بين الدول تقوم على أساس القوة وتحقيق المصالح، لذلك فالتنافس والصراع بين دول شرق المتوسط هو لتحقيق مصالحها، وتبرز إمكانية تحقيق المصالح من خلال ابراز القدرة والقوة للدولة، لذلك تبرز تركيا وإسرائيل كأبرز قوتين متنافستين في الحصول على الغاز في منطقة شرق المتوسط.

ثالثاً: نظريات الجغرافيا السياسية: منذ انتصاف القرن التاسع عشر تزايدت الدراسات الجغرافية التي تناولت الأبعاد والمضامين السياسية التي يشغلها الموقع الجغرافي للدولة، فانشغل عدد من منظروا التفكير السياسي بدراسة الجغرافيا النابعة عن حقيقة وجود الدولة "كحقيقة سياسية"، وما يترتب على الوجود السياسي – الجغرافي من نتائج ذات تأثير على حركة الدولة في مجالها الإقليمي والدولي. فعلى سبيل المثال أن الحدود السياسية الفاصلة بين الدول لم تعد تظهر حداً فاصلاً عن واقع سياسي له انعكاسات على سلوك الدولة، سواء كان في تعاملها مع ما تتضمنه بيئتها الإقليمية من موارد مادية تسهم في بناء قوتها، أو من خلال توظيف الحقائق الجغرافية بكافة مكوناتها لتتمكن من اتباع أنماط سلوكية مع الدول التي تجاورها لتعود بالنفع عليها. وعليه، فان توفر القدرة الكافية للدولة على صياغة وإعادة رسم وتصميم أهدافها والعمل على انجازها، هو انعكاس لحتمية وجودها الجغرافي وقدرتها على تطويع موقعها الجغرافي خدمة لسياستها. من خلال ذلك، سيتم التطرق لأهم النظريات التي تناولت الجغرافيا السياسية من جانب جيوبولتيكي ومن جانب جيوستراتيجي.

أ- **نظرية الدولة كائن حي – فريديريك راتزل (1844-1904):** انطلق الالماني راتزل في صياغة فروضه النظرية من فكرة اساسية، هي أن هناك مقاربة عضوية بين دراسة الدولة –كوحدة سياسية– ودراستها باعتبارها كائناً حياً. وبما أن الكائن الحي ينمو ويكبر، فإن الدولة كذلك تنمو وتتوسع. وطالما ان النمو يعتبر ظاهرة طبيعية بالنسبة للكائن الحي، فلا يجوز الاعتراض على عملية نمو الدولة. لان الدولة كنظام سياسي لا تتقيد بالاعتبارات المكانية أو القيود الجغرافية، وهذا مشروط بتأمين قدر كافٍ من القوة لان القوة هي المحفز للنمو(فهمي، 2005: 62).

وربط راتزل عملية نمو الدولة بتوفر القوة كعامل أساسي لتحقيقه، وأن الدولة القوية والدولة العظمى تبقى تنمو وتتوسع باستخدام القوة على حساب الوحدات والكيانات الغير قادرة على الاستمرار والصراع حتى لا يتبقى إلا الدول القوية، ثم تبدأ هذه الدول بالتوسع على حساب بعضها البعض حتى لا يبقى إلا دولة واحدة، لان الأرض بنظر راتزل "لا تكفي سوى دولة واحدة". وبرر راتزل أن التوسع له مبررات ومسوغات منطلقة من الحاجة الاقتصادية والثقافية وأنهما عاملان يدفعان إلى الحركة تحت غطاء القوة، وإذا توقفت الدولة عن التوسع فإنها تكون قد تحولت من الهجوم إلى الدفاع ثم إلى الانكماش ثم تكون هدفا لدولة أخرى أكثر قوة منها (خاطر، 2010: 45).

اختلف علماء القانون والاجتماع والتاريخ حول أصل نشأة الدولة، وترتَّب على هذا الاختلاف ظهور العديد من الأفكار والنظريات التي وُضعت لتفسير هذه النشأة. ثم أن البحث عن أصل نشأة الدولة وتحديد وقت ظهورها يعد من الأمور العسيرة، إذ لم نقل مستحلية، ذلك أن الدولة ظاهرة اجتماعية يرجع أصلها إلى الحضارات القديمة، و هي في تطورها تفاعل مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة(صغور، 2008: 13).

وقد قام البعض بتقسيم هذه النظريات إلى مجموعات نوعية متقاربة، فنجد البعض يقسِّمها إلى نظريات ديمقراطية وأخرى غير ديمقراطية، وذلك لقرب هذه النظريات أو

بُعدها من الفكرة الديمقراطية، ويقسِّمها البعض إلى نظريات دينية وأخرى بشرية، وذلك من حيث إرجاع النشأة إلى البشر أو إلى قوى غير بشرية، ويرى البعض إرجاع هذه النظريات إلى اتجاهَين اتجاه نظري وآخر واقعي أو اتجاه غيبي وآخر علمي(الخزرجي، 2004: 123).

مرتكزات النظرية: تستند نظرية الدولة على مجموعة من المرتكزات أبرزها (خالد، معمري،2009: 35).

1- العملية: أي تطور وليست مرحلة أو درجة بمعنى أنّ التغيير يُشير إلى مجموعة من التطورات أو التغيرات التي تحدث في هيكل ووظائف الأبنية السياسية المختلفة، والتفاعلات والأنماط السياسية المرتبطة بها. مع ملاحظة أنّ النظر إلى عملية بناء الدولة لا يعني بالضرورة رفض فكرة وجود مراحل في إطار هذه العملية.

2- الديناميكية: أي أنّها لا تعرف نقطة تنتهي عندها، فهي تقتضي وجود استمرارية وحركية دائمة من طرف الهياكل السياسية، بهدف تطوير النظام السياسي لملائمة ذاته وأبنيته مع الظروف والتغيرات الجديدة.

3- النسبية: كونها تكتسب مضامين متباينة بتباين البيئات الثقافية والحضارية ونسق القيم السائدة، وذلك أنّ بناء الدولة كعملية لا تتم في فراغ ولكنها ضمن إطار تاريخي وحضاري وثقافي.

4- الحياد: من حيث دلالته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه النظام العام (السياسي والاجتماعي)، فالدراسة العلمية والموضوعية لعملية بناء الدولة لا تكون بالافتراض أنّها عملية حتمية سواء من حيث حدوثها أو سرعتها أو نتائجها، بل هذا ما يُحدّده الإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.

5- العالمية: بمعنى أنّ هذه العملية تحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية وبأشكال مختلفة، وصفة العالمية تصبح نتيجةً مترتبةً على اعتبارها عملية،

كون عملية البناء تتفاوت من حيث الوتيرة ودرجة الإنجاز من الدول النامية إلى الدول المتطورة والأكثر تطوراً.

توظيف النظرية

وباعتبار السلطة والسيادة احد عناصر الدولة فقد ساهم ذلك في حلق حالة من التنافس على غاز منطقة شرق المتوسط، ومهما كان شكل الدولة وطبيعة نظامها السياسي ديمقراطي شمولي فأن تحقيق المصالح هو الأساس الذي تستند عليه علاقاتها الدولية، لذا فأن التنافس بين تركيا واسرائيل ولبنان هو فرض لعناصر القوة لتحقيق مصالحها للسيطرة على حقول الغاز لما له من أهمية في تنمية وتطور الاقتصاد لتلك الدول.

ب- **نظرية قلب العالم – هالفرد ماكندر (1861-1947)**:يعتبر ماكندر أحد أهم مؤسسي المدرسة الجغرافية في بريطانيا، اهتم بدراسة الإقليم وتحليل عناصره، كما سلط الضوء على التوزيع الجغرافي لليابسة والماء وان هناك صراع بين قوى البر وقوى البحر. وكانت محاضرته عام 1904 بعنوان "الارتكاز الجغرافي للتاريخ" أول تفسير لهذا الصراع وتضمنت صياغاته القلب الأرضي أو قلب الأرض والجزيرة العالمية. ويعني بذلك انه من خلال نظرة كوكبية وجد أن الماء يغطي ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية بينما تشغل اليابسة ربع مساحتها فقط، وأن قارات العالم القديم (أوروبا وآسيا وأفريقيا) متصلة اتصالا بريا متكاملا وتشكل كتلة أرضية ضخمة، وهذه الكتلة أطلق عليها اسم جزيرة العالم (حسين، 2009: 65).

ويرى ماكندر أن من يستطيع بسط سيطرته على جزيرة العالم يستطيع أن يسود العالم، لان نواة الجزيرة بعيدة وبمنأى عن أي هجوم، وأنها تتمتع بموارد وإمكانات في مجالات الزراعة والصناعة والتعدين قادرة على أن تجعلها قوة اقتصادية كبرى، وأنها قادرة على بناء قوة عسكرية عظمى تستطيع الزحف والتوسع في كل الاتجاهات. ويرى ماكندر أن السيطرة على جزيرة العالم لن تأتي إلا بالسيطرة على منطقة الارتكاز، وهي المنطقة الداخلية المحمية الشاسعة المساحة الممتدة في

أواسط آسيا من نهر ينسي في الشرق وشرق أوروبا من الغرب، ومن المحيط القطبي في الشمال حتى تركيا منغوليا في الجنوب (فهمي، 2005: 89).

من خلال هذه النظرية قدم ماكندر إحدى النظريات المختصة بمجال صراع القوى العالمية تنظر إلى العالم ككل نظرة كوكبية، كما هو الذي ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني، فقد وجد أنَّ الماء يشغل ثلاثة أرباع مساحة الكرة الأرضية، بينما تشغل اليابسة ربع مساحتها فقط، كما وجد أنَّ قارات العالم القديم (الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا تشغل ثلثي مساحة اليابسة، ويسكن هذه القارات الثلاث نحو90% من سكان العالم بينما لا يسكن القارات الأخرى سوى10% (حسام الدين،2009).

رواد النظرية: ويعد ماكندر هو من منظري نظرية قلب العالم، وقد قَدَّمَ ماكندر مفهوم قلب العالم ليُفسر للإمبراطورية البريطانية الحاجة إلى معالجة التوسع الروسي باتجاه الخليج الفارسي، في وقت كانت روسيا تعزز بقوة نظام القوة البرية الممثلة من طرف روسيا أنْ تكون تقريباً كمحرك للقوة البحرية الممثلة من طرف الإمبراطورية البريطانية وهذا يمنح مزايا حاسمة في جزيرة العالم(خاطر، 2010: 48).

فرضيات النظرية : يؤكد ماكندر على الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، وان السيطرة على قلب العالم هو السيطرة على العالم كله، وقد انتهى ماكندر إلى فرضياته العلمية والتي يدور فحواها حول ما يلي(محمود، 2014: 12).

1-من يحكم شرق أوروبا يحكم قلب الأرض

2-من يحكم قلب الأرض يحكم الجزيرة العالمية

3-من حكم الجزيرة العالمية حكم العالم"

توظيف النظرية : ترى نظرية قلب العالم ان من يسيطر على منطقة حوض الأبيض المتوسط هو يسيطر على العالم، حيث تقع منطقة شرق المتوسط في قلب العالم، ومن هنا جاءت الأهمية الجيوبوليتيكية من خلال دراسة كيفية استخدام الجغرافيا

كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية، وهذا ما تستند عليه دول شرق المتوسط في اطار فرض السيطرة على حقول الغاز في منطقة شرق الموسط.

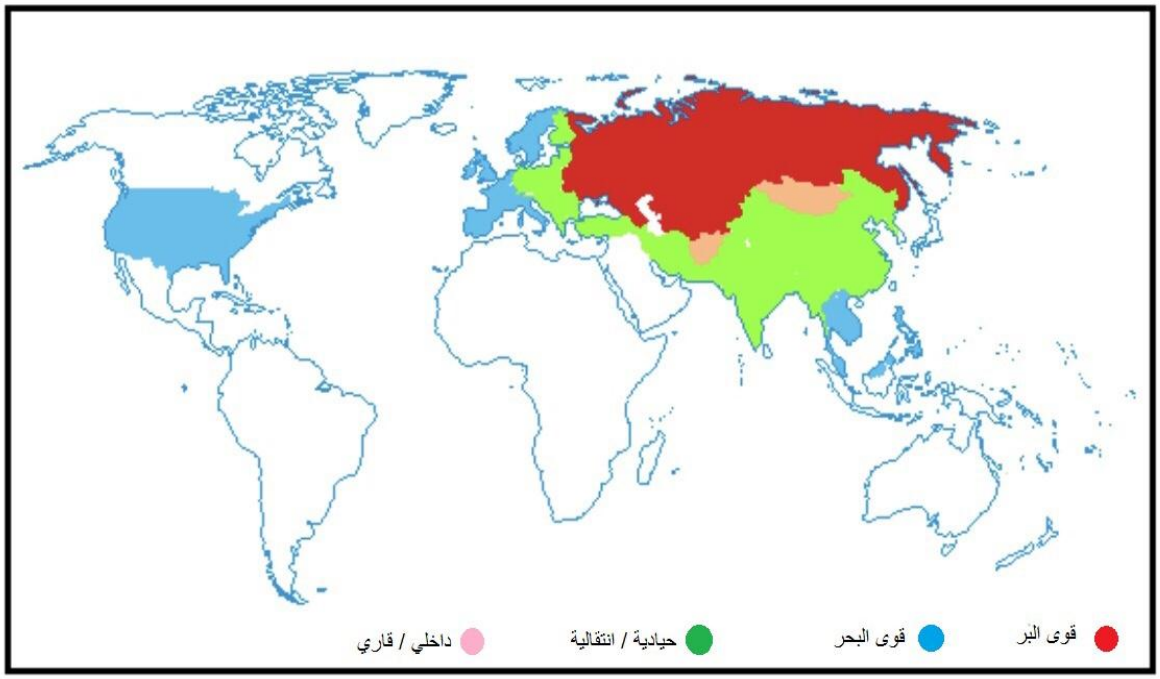

الشكل (1):

نظرية قلب العالم – ماكندر

المصدر:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/OsosAmnWat/map02.GIF_cvt.htm

ت- **نظرية القوى البحرية – الفرد ماهان (1840-1914):** يعتبر ضابط البحرية الأمريكي الفريد ماهان من ابرز المنظرين الذين درسوا أهمية الموقع الجغرافي البحري للدولة وأثره في بناء قوتها، وأطلق عليه لقب "الاستراتيجي البحري الأكثر أهمية في القرن التاسع عشر الميلادي". وكان نموذجه التجريبي القابل للقياس في بناء الإطار النظري يدور حول القوة البحرية لبريطانيا، من خلال تساؤله المحوري عن الأسباب التي جعلت بريطانيا قوة عظمى في ذلك الوقت، حيث كان لموقعها البحري الجزري قوة جعلتها بمنأى عن أحداث الانقسامات السياسية في القارة الأوروبية، بالإضافة إلى الاعتماد على مبدأ "تركيز القوة" من خلال حشد أكبر قدر من السفن والأساطيل

الحربية تجعلها الأقرب للانتصار في أي منازلة بحرية مع العدو من خلال ضرب أسطول العدو ضربة قاضية، خاصة في ظل الثورة الصناعية التي عاشتها أوروبا خلال الفترة (1760–1830). حيث كانت بحاجة إلى أسواق خارجية لتصريف إنتاجها الصناعي وحاجتها إلى استيراد المواد الخام من المستعمرات، وذلك من خلال أساطيل تجارية ضخمة وعن طريق طرق ملاحية متعددة مسندة بقوة بحرية حربية قادرة على حماية النقل التجاري من الاعتداء والقرصنة. (الديب: 2005: 797–800).

وتوصل ماهان إلى توفر ستة عوامل واستنتاجات ساهمت في بناء وتكوين القوة البحرية للدول هي: الموقع الجغرافي الساحلي، وطبيعة سواحل الدولة من حيث المسافة والعمق والتكوين المناسب للموانئ، وخصائص الظهير القاري وهي الأراضي الملاصقة للساحل، وعدد السكان، والخصائص القومية للسكان، وطبيعة النظام السياسي وتوجهاته. (خاطر: 2010: 59).

2.2 الدراسات السابقة:

أولا: الدراسات العربية:

دراسة الصياد، احمد جمال و البستاني، جاد مصطفى و دبل، عاطف محمود (2021)، بعنوان "مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.

تناولت الدراسة البحث في الأهمية الإستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط وحددت محاور الصراع والأطراف ذات الشأن المباشر والأطراف الدولية الأخرى الفاعلة في صراع غاز المتوسط، كما وضحت الدراسة بعض الصراعات البارزة في المنطقة على رأسها الصراع التركي اليوناني حول جزيرة قبرص وحول ترسيم الحدود البحرية إضافة إلى العلاقات التركية المصرية والخلافات فيما بينهما، وتناولت الدراسة الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والخلاف اللبناني–الإسرائيلي حول ترسيم الحدود البحرية إضافة إلى دور الأزمة السورية في التأثير على سعيها للحصول على

حصتها من ثروات البحر المتوسط، ثم اختتمت الدراسة بوضع تنبؤات وسيناريوهات مستقبلية محتملة للصراع.

دراسة علاء حسن جمعة 2020 بعنوان: "التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة" مركز ترينذز للدراسات والاستشارات، أبو ظبي.

تناولت الدراسة حجم التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة،اضافة الى إبراز الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في ظل الاكتشافات الكبيرة للنفط والغاز الطبيعي، وما شكلته هذه الموارد من حدوث توترات انعكست على مصالح القوى المحلية والإقليمية والدولية. كذلك كشفت الدراسة عن مساعي تركيا لتصبح قوة إقليمية ليس في شرق البحر الأبيض المتوسط فقط، بل وفي الشرق الأوسط عموماً. وقد برزت هذه التوترات بقيام تركيا بإرسال سفن الاستكشاف والتنقيب في منطقة مُتنازع عليها مع اليونان، كذلك سلطت الدراسة الضوء على التوترات ورصد انعكاساتها على تركيا وعلى المنطقة بكل مستوياتها السياسية والاقتصادية والدولية وصولاً إلى التطورات المحتملة التي يمكن أن تأول إليها هذه التوترات.

دراسة شادي عويضة، 2019 بعنوان: "استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة"، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت. تناولت الدراسة الوضع الإسرائيلي من ناحية القدرة والإمكانيات التي تمتلكها لاستغلال حقول الغاز الطبيعي ومدى أثرها على زيادة نفوذها بالمنطقة والإقليم، إضافة إلى البحث في أثر اكتشاف الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط على حالات التعاون أو النفوذ لتلك الدول. وهدفت الدراسة إلى الجمع بين موضوع اكتشاف واستغلال الغاز الطبيعي وأثره على زيادة النفوذ، والتي سارت وفق مجموعة من المناهج اتبعها الباحث هي المنهج التاريخي والمنهج القانوني بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي.

ووصلت الدراسة إلى نتائج مفادها أن هذه الاكتشافات ستغير خارطة الطاقة في المستقبل وتلقي بتأثيراتها على الدول المالكة لهذه الموارد وعلى إسرائيل في وجه

الخصوص التي تسعى لإنشاء اكبر أسطول بحري متطور لحماية حقولها إضافة إلى الدور الكبير الذي سوف تلعبه مصر لاكتشافها اكبر حقل للغاز في المنطقة.

دراسة خالد فؤاد، 2019 بعنوان: "غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول.بدأت الدراسة بالحديث عن واقع الغاز في مصر في منذ مطلع القرن الحادي والعشرين ما بين الوفرة في الإنتاج وقيامها بتصدير الغاز إلى الانخفاض المتتالي بالإنتاج وصولا إلى الاستيراد لتغطية الاستهلاك المحلي المتزايد، ثم تطرقت إلى خصائص الحقول المكتشفة في المياه الإقليمية المصرية وخاصة حقل ظهر وعن كميات الإنتاج والاحتياطات المتوفرة مقارنة بما تم اكتشافه في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط. ثم تطرقت إلى الاكتشافات الإسرائيلية وكيف جعلتها تتحول من مستورد للغاز إلى مصدر له، محددا جملة من المخاطر والتهديدات والتعقيدات الأمنية والسياسية التي تواجه خيارات التصدير الإسرائيلي، مع طرح مجموعة من البدائل المحتملة "سلباً وإيجابا" لتصدير إسرائيل للغاز الطبيعي. ثم عرجت الدراسة إلى التعاون والتنسيق بين مصر وإسرائيل خلال العشر سنوات الماضية وكيف تفاوتت تلك العلاقة جراء الأحداث السياسية وكيف انعكست ما بين تقارب وتباعد بين الطرفين.

كما تطرق الباحث الى مدى إمكانية تصدير الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا في ظل العديد من التعقيدات السياسية والجغرافية والفنية إضافة إلى الموقف الروسي المزود الرئيسي للقارة الأوروبية، وأشارت الدراسة انه ولنتيجة بعض المواقف السياسية الروسية تتجه بعض الدول الأوروبية للبحث عن مزود بديل للغاز الطبيعي.

واختتمت الدراسة ببيان الإستراتيجية الإسرائيلية لغاز المتوسط على المدى القريب والبعيد وبطرح بعض السيناريوهات المحتملة، كما أشارت إلى إمكانية تعرض الأمن القومي المصري للتهديد جراء الاعتماد على استيراد الغاز من إسرائيل.

دراسة خديجة عرفة، 2014 بعنوان: "امن الطاقة وآثاره الإستراتيجية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.استهلت الباحثة دراستها بالتطرق إلى مفهوم أمن الطاقة ومصادرها بالإضافة إلى تعريفات الطاقة من وجهة نظر الدول الكبرى كالولايات

المتحدة وروسيا والصين. ثم تناولت امن الطاقة على الدول المستوردة وامن الطاقة في للدول المصدرة، ثم بحثت في تأثيرات الطاقة على السياسات الخارجية للدول ومدى حدود تأثيرها بالاعتماد على منهج دراسة الحالة.

دراسة هنادي حسين، 2014 بعنوان: "إكتشاف الغاز في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية للصراع، 2009-2014"، (رسالة ماجستير)، الجامعة الهاشمية، الزرقاء.

بحثت هذه الدراسة في طبيعة الموقع الجغرافي وأهميته الإستراتيجية والسياسية، وجغرافيا حقول الغاز والمكتشفة وأبعادها الاقتصادية ومدى تأثيراتها على دول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط. كما تناولت الدراسة في دور القوى الرئيسية المتنافسة مثل روسيا والولايات المتحدة والى إبراز الدور القطري في المنطقة إضافة إلى دور اكتشاف الغاز بالأزمة السورية.

كما تناولت الدراسة دور القانون الدولي لحل مثل هذه النزاعات من خلال توضيح الحدود البحرية وترسيمها مع الوقوف على أهم الخلافات الحدودية البحرية بين دول الحوض، مثل الخلافات اللبنانية – الإسرائيلية والخلافات الفلسطينية – الإسرائيلية والخلافات المصرية – الإسرائيلية. واعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل إطار سياسات القوى وفق المنظور الواقعي والمنهج الوظيفي في إطار الجغرافيا السياسية.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط برزت مجدداً كهدف لتنافس الدول الكبرى ونبهت إلى وجود أدوات صراع بحلة جديدة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وكما عملت على ربط العلاقة بين اكتشاف حقول غاز البحر المتوسط وبين الأزمة السورية.

دراسة زهير حامدي، 2013 بعنوان: "الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلي في شرق المتوسط"، مجلة سياسيات عربية، العدد الأول، الدوحة.

تناولت الدراسة تداعيات الجغرافيا السياسية المحتملة لاكتشافات غاز حوض شرق البحر الأبيض المتوسط على تلك المنطقة عموماً وعلى إسرائيل خصوصاً،

ومدى تأثيرها في مجريات الصراع العربي الإسرائيلي. كما تناولت التداعيات الاقتصادية والمالية لدول الإقليم ومدى انعكاسها على الإستراتيجية الإسرائيلية المستقبلية، كما تطرقت الدراسة إلى الخلافات الحدودية بين لبنان وإسرائيل والخلافات بين تركيا وقبرص إضافة إلى دور القوى الدولية مثل أمريكا وروسيا في محاولة تخفيف حدة الأزمات علاوة على مشاركة شركاتها في عمليات التنقيب والاستكشافات.

وفي ضوء تحليل ذلك توصلت الدراسة إلى توقعات واحتمالات في إعادة رسم الخارطة الجيوسياسية لمنطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط من خلال إمكانية وجود تحالف ثلاثي بين كل من إسرائيل وقبرص واليونان للتضييق على المحاولات التركية مما قد ينعكس سلباً على الدول العربية التي تملك سواحل في شرق البحر المتوسط، خاصة في ظل حالة الضعف وعدم الاستقرار التي تشهدها هذه الدول، كما توقعت الدراسة بإمكانية إجراء عمليات التنقيب من قبل كل من سورية ولبنان والعمل على مد أنبوب غاز عربي إلى أوروبا.

دراسة صالح النعامي، 2011 بعنوان: "اكتشافات الغاز الإسرائيلية: قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

استهل الباحث دراسته بالحديث عن الاكتشافات لحقول الغاز الإسرائيلية، وركز على خمسة حقول منها، بالإضافة إلى تطرقه إلى مصادر الغاز قبل هذه الاكتشافات، وتناولت الدراسة الأهمية الإستراتيجية والفائدة الاقتصادية التي سوف تعود على إسرائيل جراء هذه الحقول. حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليل استناداً إلى المعلومات والبيانات والوثائق.

واختتمت الدراسة بالتطرق إلى الخلافات اللبنانية الإسرائيلية حول الحدود البحرية وتسليط الضوء على الدور الأمريكي لاحتواء الموقف تخوفا من تفجر صراع إقليمي إضافة إلى الحفاظ على المصالح الاقتصادية الأمريكية والمتمثلة في شركات التنقيب عن الغاز.

دراسة وليد خدوري، 2011 بعنوان: "غاز شرق البحر الأبيض المتوسط: الواقع والتوقعات"، مجلة الدراسات الفلسطينية.

تناولت الدراسة الاكتشافات الضخمة للغاز الطبيعي في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بتقديم توطئة شاملة لدول المنطقة (مصر، لبنان، سوريا، قبرص، إسرائيل) موضحاً الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية في السيطرة على مواردها

وتناولت الظروف السياسية والتاريخية للصراع بين الدول المتنافسة وموضحا الفرص التي من الممكن الاستفادة منها لتلك الدول، سواء على مستوى التقدم الصناعي أو الأهمية البيئية للغاز الطبيعي والمردود المالي. محذراً في ذات الوقت من اتخاذ بعض الدول سياسات القوة وفرض الأمر الواقع والتي تتجه بالعلاقات نحو مزيد من الاضطراب خاصة في انه أصبح بعداً جديداً للصراع العربي الإسرائيلي.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

دراسة زنوناس تازياراس Zenonas Tziarras، 2019 بعنوان: الجغرافيا السياسية الجديدة لشرق المتوسط: الشراكات الثلاثية والأمن الإقليمي The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security.

تهدف الدراسة إلى اهمية شرق البحر الأبيض المتوسط كمساحة جيوسياسية متميزة في سياق التحولات العالمية والإقليمية. إنه يصور الهوية الجيوسياسية الجديدة لشرق البحر الأبيض المتوسط من الناحية التاريخية والنظرية وينظر إلى الآفاق الأمنية والسياسية والاقتصادية. وفي الوقت نفسه، فإنه يتتبع التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الإقليمية، ويحاول إعادة تصور أنماط الصراع والتعاون من خلال دراسة إمكانات الإقليمية والتعاون بين الدول في مختلف القطاعات. وبذلك، تقدم السلسلة توصيات حول كيفية المضي قدمًا في معالجة العقبات المهمة التي تحول دون تعزيز التعاون الإقليمي وفيما يتعلق بالاستراتيجية التي يمكن اتباعها نحو تصميم مشروع إقليمي قابل للتطبيق ومستدام في شرق البحر الأبيض المتوسط. تبدأ السلسلة بمفهوم شرق البحر الأبيض المتوسط كمنطقة وقطاع محدد من البيئة كنقطة

انطلاق لمناقشة تعاون إقليمي أوسع. ثم ينتقل بعد ذلك إلى قطاعات السياسة الأخرى والمسائل المتعلقة بسياسات الدولة في شرق البحر المتوسط ومصالحها بالإضافة إلى دور القوى الكبرى.

دراسة ساره فوغلر وايريك ثامسون Sarah Vogler and Eric V. Thompson، 2015 بعنوان: اكتشافات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط: الآثار المترتبة على الأمن البحري الإقليمي Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security. Foreign and Security Policy Program

وقد تناولت الدراسة أهمية اكتشافات الغاز البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط وتأثيره على امن الطاقة في منطقة الشرق المتوسط، والمستقبل الاقتصادي والجيوسياسي. وعلى الرغم من الفرص التي توفرها هذه الموارد، فإن عددًا من نزاعات ترسيم الحدود البحرية تعقد استكشاف الموارد وتنميتها، لا سيما على خلفية النزاعات الإقليمية الطويلة الأمد. تمتلك جمهورية قبرص و "الجمهورية التركية لشمال قبرص" وتركيا وإسرائيل ولبنان مطالبات في حقول الغاز، التي يتعارض بعضها. هذا الوضع له تأثير سلبي على الأمن البحري في المنطقة.

دراسة انجيلوس جياناكوبلسAngelos Giannakopoulos ، 2016 بعنوان: التعاون في مجال الطاقة والأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط: تحول زلزالي نحو السلام أو الصراع Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?

وقد تناولت الدراسة ما شهدته منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط من اهمية بالغة في سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي واكتسب اهتمامًا متزايدًا بسبب مجموعة من التطورات المهمة التي حدثت داخل وخارج أوروبا. وتشمل هذه:

أ- المواجهة بين الاتحاد الأوروبي (والغرب بشكل عام) مع روسيا والصراع العسكري في أوكرانيا، مما يعرض إمدادات الطاقة الروسية إلى الاتحاد الأوروبي

للخطر بينما يسلط في الوقت نفسه الضوء بوضوح على اعتماد أوروبا المفرط على هذه الشحنات

ب- التقدم الأخير داخل الاتحاد الأوروبي نحو سوق طاقة متكامل تمامًا في الاتحاد الأوروبي (اتحاد الطاقة)، والتي تميزت آخر مراحلها بنشر مجلس الشؤون الخارجية في 20 يوليو 2015، بعنوان "استنتاجات المجلس حول دبلوماسية الطاقة". في هذا المجال المهم للسياسة، يركز الاتحاد الأوروبي أيضًا على التطورات الأخيرة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط والتي أدت على مدى السنوات القليلة الماضية إلى تحول جيوسياسي متزايد يؤثر على جميع البلدان المجاورة، وخاصة إسرائيل وقبرص واليونان وتركيا ؛ وتأثر مصر والدول العربية الأخرى بنفس القدر بهذه التطورات

ثالثا: ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة الحالية التداعيات والآثار السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على اكتشاف الغاز في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة لهذه التداعيات. وبينت الدراسة مدى التنافس الإقليمي بين دول منطقة شرق البحر الابيض المتوسط حول قدرة مزيد من التنقيب والاستكشاف لمواقع الغاز الجديدة. كما أظهرت الدراسة مدى التنافس والصراع على الغاز الطبيعي بين الدول المتنافسة، مع بيان وأفاق التعاون والمخاطر والتحديات التي تعاني منها الدول بسبب الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تشكلت بسبب الأزمات في منطقة الشرق الأوسط والتي أبرزها الأزمة السورية، كذلك ما شكلته التحديات التي تواجه عملية استخراج الغاز الطبيعي من تضارب سياسات دول المنطقة وتحديات تقنية وإدارية واقتصادية إضافة الى المخاطر الأمنية والتي تستدعي تزويد حراسة كاملة لأبار الغاز الطبيعي من فرقاطات وسفن حربية.

الفصل الثالث

أهمية الغاز وتطوره في منطقة شرق المتوسط

برزت منطقة شرق المتوسط كمركز سريع النمو ليس فقط لإنتاج الغاز الطبيعي وتصديره، ولكن لوفرة الموارد الطبيعية الخام، وقد شكلت حالة الطلب على الغاز كأبرز مصادر الطاقة التي تستند عليه كثير من الصناعات، ارتباطاً بكثير من الصراعات في الشرق الاوسط بسبب التنافس على موارد الطاقة، وقد برزت اشكالية الطاقة منذ اكتشافات مادة النفط حيث كان النفط وسيلة ضغط على الدول الغربية غير المصدرة، مما شكل ذلك تخوف لكثير من الدول في البحث والتنقيب عن النفط للهروب من الضغوطات السياسية والاقتصادية(نوار، 2020: 5). وقد تم الاطلاع على اهمية الغاز، وابرز الحقول العالمية وكميات الإنتاج، واثر اكتشاف الغاز على أزمات منطقة شرق المتوسط.

1.3 أهمية الغاز وابرز حقول الغاز العالمية

تبرز أهمية الغاز لما له من قيمة في الصناعات في الدول المتقدمة خاصة في صناعات توليد الكهرباء والتدفئة والطبخ وكوقود لبعض المركبات. ومن خلال ذلك تم الاطلاع على ابرز مواقع حقول الغاز الرئيسية، والشركات العملاقة المنقبة له، وبيان أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وابرز الدول المنتجة للغاز(قاسم، 2020: 6).

1.1.3 نبذه تاريخية عن أهمية الغاز ومراحل تطوره

الغاز الطبيعي عبارة عن خليط هيدروكربوني يتكون أساسًا من بارافينات خفيفة مشبعة مثل الميثان والإيثان، وكلاهما غازي تحت الظروف الجوية. قد يحتوي الخليط أيضًا على هيدروكربونات أخرى، مثل البروبان والبيوتان والبنتان والهكسان، في خزانات (حقول) الغاز الطبيعي، حتى الهيدروكربونات الثقيلة تحدث في الغالب في شكل غازي بسبب الضغوط العالية(التميمي،2016: 12).

ويبرز الغاز الطبيعي بشكل سائل على السطح عند درجة ضغط جوي معين، ويتم إنتاجها بشكل منفصل كسوائل الغاز الطبيعي (NGLs)، إما في وحدات الفصل أو في مصانع معالجة الغاز. وبمجرد فصلها عن تيار الغاز، يمكن فصل سوائل الغاز الطبيعي إلى كسور، بدءًا من أثقل المكثفات (الهكسانات والبنتانات والبيوتانات) عبر غاز البترول المسال (البيوتان والبروبان بشكل أساسي) إلى الإيثان. ويعتبر هذا المصدر للهيدروكربونات الخفيفة بارزًا بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث توفر معالجة الغاز الطبيعي جزءًا كبيرًا من خام الإيثان لتصنيع الأوليفين وغاز البترول المسال لأغراض التدفئة والأغراض التجارية (عبدالله،2013:13).

وغالبًا ما تحتوي الغازات الطبيعية على كميات كبيرة من كبريتيد الهيدروجين أو مركبات الكبريت العضوية الأخرى، وفي هذه الحالة، يُعرف الغاز باسم "الغاز الحامض". وتتم إزالة مركبات الكبريت أثناء المعالجة، حيث إنها سامة عند استنشاقها، كما أنها تسبب تآكلًا في المنشآت وخطوط الأنابيب، كما أنه ينتج عنها ملوثات خطيرة إذا تم حرقها في منتجات مصنوعة من الغازات الحامضة. ومع ذلك، بعد إزالة الكبريت، يتم دائمًا إضافة كمية دقيقة من رائحة مركبات ضارة إلى الغاز الطبيعي التجاري من أجل ضمان الاكتشاف السريع لأي تسرب قد يحدث أثناء النقل أو الاستخدام. (التميمي،2016: 13).

ونظرًا لأن الغاز الطبيعي ومياه التكوين يحدثان معًا في الخزان، فإن الغاز المستعاد من البئر يحتوي على بخار الماء، والذي يتم تكثيفه جزئيًا أثناء النقل إلى محطة المعالجة. لذلك يحتوي الغاز الطبيعي التجاري الذي يتم تجريده من سوائل الغاز الطبيعي وبيعه لأغراض التدفئة عادةً على 85 إلى 90 في المائة من الميثان، والباقي أساسًا النيتروجين والإيثان. وعادة ما يكون لها قيمة حرارية أو تسخين تقارب 38 ميغا جول (MJ = مليون جول) لكل متر مكعب أو حوالي 1050 وحدة حرارية بريطانية (BTUs) لكل قدم مكعب من الغاز(علي، 2019: 3).

وقد تم اكتشاف أول تسرب الغاز الطبيعي في إيران بين 6000 و 2000 قبل الميلاد. ووصف العديد من الكتاب الأوائل تسربات البترول الطبيعية في الشرق الأوسط، وخاصة في منطقة باكو التي تعرف الآن بأذربيجان، أن التسربات الغازية، التي ربما اشتعلت أولاً كانت عن طريق الصواعق الجوية (صحيفة نون بوست،2016: 2).

وتم ذكر استخدام الغاز الطبيعي في الصين حوالي 900 قبل الميلاد. كان في الصين عام 211 قبل الميلاد حيث تم حفر أول بئر للغاز الطبيعي على عمق 150 مترًا (500 قدم). حيث حفر الصينيون آبارهم بأعمدة من الخيزران وأجزاء قرع بدائية لغرض صريح وهو البحث عن الغاز في الحجر الجيري الذي يعود تاريخه إلى العصر الترياسي المتأخر غرب تشونغتشينغ الحديثة. حيث تم حرق الغاز لتجفيف الملح الصخري الموجود في الحجر الجيري. وفي نهاية المطاف تم حفر الآبار إلى أعماق تقترب من 1000 متر (3300 قدم)، وتم حفر أكثر من 1000 بئر بحلول عام 1900(عطفة، 2020: 13).

في اوروبا لم يكن الغاز الطبيعي معروفًا حتى اكتشافه في إنجلترا عام 1659، وحتى ذلك الحين لم يتم استخدامه على نطاق واسع، وبدلاً عن ذلك أصبح الغاز الذي تم الحصول عليه من الفحم المكربن (المعروف باسم غاز المدينة) الوقود الأساسي لإضاءة الشوارع والمنازل في جميع أنحاء أوروبا منذ عام 1790 (كارينا، 2013: 14).

اما في أمريكا الشمالية، كان أول تطبيق تجاري لأحد المنتجات البترولية هو استخدام الغاز الطبيعي من بئر ضحل في فريدونيا، نيويورك في عام 1821. وتم توزيع الغاز من خلال أنبوب صغير من الرصاص إلى المستهلكين للإضاءة والطهي(البزركان، 2013: 13).

طوال القرن التاسع عشر ظل استخدام الغاز الطبيعي محليًا لأنه لم يكن هناك طريقة لنقل كميات كبيرة من الغاز لمسافات طويلة. وظل الغاز الطبيعي على هامش التنمية الصناعية، التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الفحم والنفط. وحدث

اختراق مهم في تكنولوجيا نقل الغاز في عام 1890 مع اختراع اقتران خط أنابيب مانع للتسرب. ومع ذلك، ظلت المواد وتقنيات البناء مرهقة للغاية بحيث لا يمكن استخدام الغاز لأكثر من 160 كيلومترًا (100 ميل) من مصدر الإمداد. وبالتالي تم حرق الغاز المصاحب في الغالب (أي حرق عند فوهة البئر)، وترك الغاز غير المصاحب في الأرض، بينما تم تصنيع غاز المدينة لاستخدامه في المدن (المرهون، 2020: 15).

لقد أصبح نقل الغاز لمسافات طويلة واقعاً عمليًا في أواخر العشرينات من القرن الماضي بسبب المزيد من التقدم في تكنولوجيا خطوط الأنابيب. من عام 1927 إلى عام 1931 وتم إنشاء أكثر من 10 أنظمة نقل رئيسية في الولايات المتحدة. كما تم تجهيز كل من هذه الأنظمة بأنابيب يبلغ أقطارها حوالي 50 سم (20 بوصة) وتمتد لأكثر من 320 كم (200 ميل). وبعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاء عدد كبير من خطوط الأنابيب الأطول ذات القطر المتزايد، وأصبح تصنيع الأنابيب التي يصل قطرها إلى 150 سم (60 بوصة) ممكنًا(الشاذلي، 2019: 5).

منذ أوائل السبعينيات نشأت أطول شبكة خطوط أنابيب الغاز في روسيا. على سبيل المثال، في الستينيات والسبعينيات تم بناء خط أنابيب الشفق القطبي الذي يبلغ طوله 5470 كيلومترًا (3400 ميلًا) عبر جبال الأورال لربط أوروبا الشرقية بحقول غاز سيبيريا الغربية في الدائرة القطبية الشمالية. نتيجة لذلك، يتم الآن نقل الغاز من حقل يورنغوي (Urengoy Gas Field)، وهو ثاني أكبر حقل غاز في العالم في شمال غرب سيبيريا إلى أوروبا الشرقية ثم إلى أوروبا الغربية للاستهلاك. وكان هناك خط أنابيب الغاز الأقصر ولكنه أيضًا يواجه صعوبة هندسية كبيرة، هو خط الأنابيب العابر للبحر المتوسط بقطر 50 سم (20 بوصة)، والذي تم إنشاؤه خلال السبعينيات والثمانينيات بين الجزائر وصقلية. ويبلغ عمق داخل البحر أكثر من 600 متر (2000 قدم) على طول بعض أجزاء هذا الطريق (خوري، 2019: 5).

2.1.3 مواقع حقول الغاز العالمية [*]

إن اعتبار حقول الغاز الطبيعي من ذات الكميات الكبيرة هي التي تقاس باحتوائها على أكثر من 850 مليار متر مكعب (30 تريليون قدم مكعب) من الغاز، وحقول الغاز تلك، لديها احتياطيات من 85 إلى 850 مليار متر مكعب تقريبًا (3 إلى 30 تريليون قدم مكعب). وتمثل هذه الحقول العملاقة ذات المستوى العالمي أقل من 1 في المائة من إجمالي حقول الغاز المعروفة في العالم، لكنها احتوت في الأصل، إلى جانب الغاز المصاحب في حقول النفط العملاقة، ما يقرب من 80 في المائة من احتياطيات العالم والغاز المنتج(خديجة، 2020). ومن ابرز الحقول الغازية ما يلي:

أولا: روسيا: تمتلك روسيا أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم (حوالي 38 تريليون متر مكعب) وهي تتغير بشكل دوري مع الولايات المتحدة كأكبر أو ثاني أكبر منتج في العالم استناداً إلى أحدث الدراسات المسحية الجيوفيزيائية. وتوجد بعض أكبر حقول الغاز في العالم في روسيا وتحديداً في منطقة غرب سيبيريا شرق خليج أوب في الدائرة القطبية الشمالية. فحقل يورنغوي، الذي تم اكتشافه في عام 1966 ويقدر أن لديه احتياطيات أولية تصل إلى 8.1 تريليون متر مكعب (التميمي، 2016: 12).

---

* جميع الأرقام والكميات المتعلقة بالغاز الطبيعي الواردة في هذا المطلب تم تحديثها من تقرير وكالة الطاقة الدولية: مراجعة إحصائية للطاقة العالمية 2020، الإصدار 69 – 2021.

* الفرق بين كميات الاحتياطي المؤكد وبين كميات الإنتاج الفعلي هو أن الاحتياطي المؤكد تلك الكميات التي يمكن استخراجها واستخدامها بدرجة عالية من اليقين في ظل ما هو معروف حالياً من الأسعار والتكنولوجيا والظروف الفنية السائدة، أما كميات الإنتاج فهو فهو الغاز الطبيعي المسيّل الذي تم استخراجه من الحقل وتمت معالجته بالتبريد تحت ظروف حرارية معينة بحيث يسهل نقله عبر الأنابيب (ديب، 2018: 68).

وقد احتلت روسيا المرتبة الأولى بين الدول التي تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العام 2020، حيث بلغت 38 تريليون متر مكعب. جاء ذلك وفقًا لبيانات من تقرير إحصاءات وكالة الطاقة الدولية 2020 الصادر عن شركة البترول البريطانية (BP). وبحسب التقرير، يبلغ إجمالي احتياطي الغاز الطبيعي في العالم 198.8 تريليون متر مكعب، وهو ما يكفي لسد حاجة السوق لنحو 55 عاما. وتحتل منطقة الشرق الأوسط صدارة المناطق التي تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي، حيث تبلغ 75.6 تريليون متر مكعب. يتبع الشرق الأوسط رابطة الدول المستقلة (منظمة دولية أوروآسيوية تضم 12 جمهورية سوفيتية سابقة)، بـ 64.2 تريليون متر مكعب. بينما جاءت المنطقة الأوروبية في المرتبة الأخيرة من حيث حجم احتياطي الغاز الطبيعي، حيث بلغت 3.7 تريليونات متر مكعب.

على مستوى الدول التي لديها أكثر احتياطيات غاز طبيعي مؤكدة، احتلت روسيا المرتبة الأولى بـ 38 تريليون متر مكعب. وجاءت إيران في المرتبة الثانية 32 تريليون متر مكعب، وقطر في المرتبة الثالثة ب 24.7 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي. أما من جانب الانتاج الفعلي للغاز الطبيعي ففي المرتبة الاولى الولايات المتحدة بإنتاج 920.9 مليار متر مكعب،وروسيا ثانياً بـ734.5 مليار متر مكعب، وإيران في المرتبة الثالثة بـ 244.2 مليار متر مكعب(تميزر، 2018: 23).

وفي العام 1967 اكتشف حقل أورينبورغ الذي يقع في منطقة فولغا–الأورال، هو أكبر حقل غاز روسي خارج غرب سيبيريا، وبدأ الإنتاج في عام 1974 (خديجة، 2020).

وفي العام 1969 تم اكتشاف حقل يامبورغ، ثاني أكبر حقل غاز في روسيا، شمال الدائرة القطبية الشمالية وشمال أورينغوي. وقُدرت احتياطياتها الأصلية بـ 4.7 من الغاز، معظمها من صخور الخزان الطباشيري العلوي على أعماق (1000 إلى 1210 متر) وبدأ تطوير يامبورغ في أوائل الثمانينيات(جويل، 2016).

ثانيا: أوروبا: يوجد أكبر حقل للغاز الطبيعي في أوروبا في جرونينجن في هولندا، وباحتياطيات قابلة للاسترداد من 2.7 إلى 2.8 طن متر مكعب. تم اكتشافه عام 1959 على الساحل الهولندي ودخل حيز الإنتاج عام 1963. وقد تم استعادة 60٪ من الاحتياطيات الأصلية. تم حفر البئر المكتشف من خلال مبخرات في حجر رملي قاعدي. وحدد الحفر اللاحق خطًا عريضًا يبلغ عرضه حوالي 24 كم (15 ميلاً) بطول 40 كم (24 ميلًا)، والذي يحتوي على خزان من الحجر الرملي المستمر مغطى بالمبخرات. ويحتوي الخزان على غاز طبيعي على أعماق تتراوح بين 2500 و 3000 متر (رمضان، 2019: 12).

اما ثاني أكبر حقل غاز في أوروبا، هو حقل ترول في النرويج الواقع في أعالي الجوراسي من الأحجار الرملية تحت بحر الشمال على بعد أقل من 100 كيلومتر (60 ميلاً) من ساحل النرويج. تم اكتشافه في عام 1979 ويقدر أنه يحتوي على 1.3 تريليون قدم مكعب من احتياطيات الغاز القابلة للاستخراج. وبعد وقت قصير من بدء الإنتاج في عام 1996، أصبحت النرويج واحدة من أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي في العالم (شطاره، 2007).

ثالثا: امريكا الشمالية: تمتلك الولايات المتحدة احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي تبلغ 12.9 تريليون متر مكعب (454.6 تريليون قدم مكعب). قد يصل حجم أكبر حقل غاز إلى حوالي 14 تريليون قدم مكعب ويمتد هذا الحقل على بنسلفانيا وأوهايو ووست فرجينيا ونيويورك وأجزاء صغيرة من الولايات المجاورة وينتج أكثر من 80.3 مليار متر مكعب سنويًا، ويعد هذا الحقل أكبر مصدر للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة وهو أحد أكبر الحقول في العالم(وكالة الاناضول،2017).

كما تمتلك كندا ما يقدر بنحو 2 تريليون متر مكعب من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة وابرز حقولها هو حقل شمال ألبرتا داخل مقاطعة غراند برايري عام 1976. احتوى على حوالي 20 تريليون قدم مكعب من الغاز في خزان من الحجر الرملي الطباشيري (صحيفة الاتحاد الإماراتية،2018).

اما المكسيك فتبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة حوالي 6.3 ترليون قدم مكعب. وينتشر إنتاج الغاز في جميع أنحاء البلاد، ويأتي الكثير منه من حقل نفط كانتيريل في خليج المكسيك. على الرغم من أن استهلاك المكسيك من الغاز الطبيعي آخذ في الازدياد ويرجع ذلك جزئيًا إلى زيادة الطلب من صناعة الطاقة الكهربائية وحرق مليارات الأمتار المكعبة من الغاز المصاحب كل عام في منشآت إنتاج البترول، إلا انه لا يمكنها معالجة كل الغاز المنتج(صحيفة العربي الجديد،2017: 6).

رابعا: شمال أفريقيا: في شمال إفريقيا يقع الحوض المركزي للجزائر في موقع حقل حاسي الرمل للغاز والمكثفات، الذي تم اكتشافه في عام 1956 في خط جانبي يُقدر أن الحقل احتوى في الأصل على حوالي 2.52 تريليون متر مكعب (من الغاز القابل للاسترداد في خزانات من الحجر الرملي الترياسي مغطاة بطبقات ملحية. ينتج حاسي الرمل حوالي 100 مليار قدم مكعب من الغاز سنويًا، أي حوالي 60 في المائة من إجمالي إنتاج الجزائر من الغاز الجاف(بشكيط، 2009: 12).

خامسا: منطقة الشرق الأوسط: هناك إمكانات غازية هائلة في الشرق الأوسط مرتبطة بحقول النفط الرئيسية في الحوض العربي والإيراني. وهي تحتل المرتبة الاولى عالمياً بإجمالي الاحتياطات المؤكدة بحوالي 75.6 ترليون متر مكعب، كما ويشكل تكوين خف البرمي، الأساس لمعظم المنطقة كأكبر حقل غاز طبيعي غير مرتبط في العالم، وهو حقل الشمال لقطر وحقل فارس الجنوبي قبالة سواحل إيران، والذي يقدر أنه يحتوي على أكثر من 28 تريليون متر مكعب من الاحتياطيات. على أساس هذه الاحتياطيات تمتلك إيران وقطر ثاني وثالث أكبر احتياطيات غاز طبيعي في العالم بعد روسيا(نعناع، 2014: 12).

سادسا: آسيا: أكبر حقل غاز في آسيا هو حقل آرون، والذي تم اكتشافه في عام 1971 في حوض شمال سومطرة بإندونيسيا. وخزان الغاز عبارة عن حجر جيري للشعاب المرجانية يعود تاريخه إلى منتصف العصر الميوسيني. قُدرت الاحتياطيات الأصلية لمنطقة شرق اسيا والمحيط الهادي بحوالي 523.5 مليار متر مكعب (عابد، 2016: 6).

سابعا: حقول شرق المتوسط: تم اكتشاف موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط والتي تتمتع بفوائد مهمة لأمن الطاقة والمكاسب الاقتصادية. أظهر مسح جيولوجي أمريكي أجري عام 2010 أن حوض بلاد الشام – قبالة سواحل إسرائيل وغزة ولبنان وسوريا واليونان وقبرص – يمكن أن يحتوي على ما يصل إلى 120 تريليون قدم مكعب، وبالتالي تأمين إمدادات الطاقة ليس فقط لدول المنطقة ولكن أيضًا أوروبا(باكير، 2020: 12). ويتم لاحقا التفاصيل في بحث مفصل عن حقول الغاز قي منطقة البحر المتوسط.

وتمر البلدان الإقليمية حاليًا بمراحل مختلفة من الاستكشاف والتطوير، لكنها محفوفة بالمخاطر السياسية ومعضلات السياسات، ويمكن لموارد الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط أن تعزز التعاون، وتحل النزاعات الإقليمية، وتحقق فوائد مالية. كما يتم فحص موارد الطاقة بشكل خاص في سياق مساهمتها المحتملة في التنمية الاقتصادية لإسرائيل واليونان وقبرص والنهوض بأمن الطاقة في الأردن وتركيا ؛ وكذلك آفاق جديدة للبنان وسوريا وفلسطين(سلامة، 2020: 5).

وتعتبر الاتفاقيات السياسية أيضًا شرطًا أساسيًا مهمًا للوصول إلى حقول الغاز الطبيعي الواعدة في شرق البحر الأبيض المتوسط. لكن التحدي الرئيسي يكمن في الآثار الدائمة التي يمكن أن تحدثها الاتفاقات السياسية على مناطق الصراع. وبالتالي، يعد التعاون وإنشاء هياكل الاعتماد المتبادل من المتطلبات الأساسية لإطلاق إمكانات المنطقة وحماية التدفق غير المعوق لإنتاج الغاز في المستقبل (سايمون، 2020: 13). والجدول ادناه يبرز اكبر عشر دول في العالم منتجة للغاز الطبيعي.

الجدول رقم (1)

اكبر عشر دول في العالم منتجة للغاز الطبيعي

المرتبة	الدولة	حجم الإنتاج بالمليار متر مكعب
1	امريكا	920.9
2	روسيا	679
3	ايران	244.2
4	قطر	178.1
5	الصين	177.6
6	كندا	173.1
7	استراليا	153.5
8	النرويج	114.4
9	السعودية	113.6
10	الجزائر	86.2

المصدر: المراجعة الاحصائية للطاقة العالمية 2020 والمنشورة على الشبكة العنكبوتية www.bp.com.

وتعتبر المنطقة العربية من أغنى مناطق العالم من حيث موارد النفط والغاز الطبيعي. وفقًا لآخر التقديرات، توجد 40 في المائة من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم في المنطقة العربية مع 17 دولة عربية من أصل 22 لديها احتياطيات نفطية مؤكدة. احتلت المملكة العربية السعودية ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم بـ 36.6 مليار طن متري في عام 2016، يليها إقليمياً العراق والكويت بـ19.3 و 14 مليار طن متري على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، توجد 28 بالمائة من احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم في المنطقة العربية، حيث تمتلك قطر ثالث أكبر احتياطيات في العالم عند 24.7 تريليون متر مكعب في عام 2016(سرور، 2016: 33).

2.3 أمن الطاقة واكتشافات حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط

تبرز اهمية الغاز كجزء من امن الطاقة والذي شكل قلق كبير ومخاطر سياسية واقتصادية لدى الاتحاد الأوروبي، فيعد غاز شرق البحر المتوسط بدائل لتنويع مصادر إمداد اوروبا بقصد الحد من اعتمادها على الغاز الروسي الذي يمثل 38٪ من واردات اوروبا، فقد شكلت الأزمة في أوكرانيا واحتمال انقطاع إمدادات الغاز إلى أوروبا الحاجة إلى بدائل وحلول واكتشافات بديلة في شرق البحر المتوسط تمنح الاتحاد الأوروبي الخيار الذي يسعى إليه في التخفيف من الاعتماد على الغاز الروسي (علوان، 2018: 12).

1.2.3 امن الطاقة

أصبح مفهوم أمن الطاقة أحد أبرز المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتظهر للعيان ضمن المفاهيم والمتغيرات السياسية والاقتصادية الحالية، فالأمن بمفهومه العام لم يعد مقتصراً على النواحي العسكرية والاستراتيجية، بل تعددت أبعاده ليشمل جوانب أخرى من بينها الطاقة، حيث احتل سوق الطاقة مكانة بارزة وقوية في العلاقات الدولية، فجميع الدول تبحث عن تأمين مستقبلها على المدى البعيد، وجزء هام من تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي هو رهن في مدى تحقق أمنها الطاقوي. حيث يعرف أمن الطاقة أو الأمن الطاقوي بأنه قدرة الدولة على توفير امدادات كافية ومعقولة وموثوقة من الطاقة بكافة أشكالها (دندن، 2016: 5)

فالدول التي تمتلك مصادر الطاقة من النفط والغاز الطبيعي تتمتع بقوة اقتصادية هائلة تساعد في تحقيق الأهداف السياسية لهذه الدول، كما أن الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة من البترول والغاز الطبيعي زاد من أهمية خطوط نقلها، والتي تحولت من مجرد وسيلة لنقل الوقود الى شرايين حياة للأنظمة الحاكمة، اضافة الى دورها كوسيلة ضغط ومساومة لتحقيق اهداف السياسة الخارجية للدول. والغاز الطبيعي يعتبر أحد أبرز وأهم مصادر الطاقة البديلة عن النفط، فهو من المحروقات عالية الكفاءة ومنخفضة الكلفة وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة، كما يعد من مصادر

الطاقة النظيفة، ذلك لأن عمليات نقل الغاز تتم عن طريق وسائل تتواجد في باطن الأرض (Umbach, 2008: 1).

ونظراً للدور الهام والرئيس الذي تؤديه الطاقة في كافة الأنشطة اليومية للأفراد والأنشطة الاقتصادية، فقد بات موضوع الطاقة من المواضيع الاستراتيجية في سياسات الدول، ما أدى الى بروز مفهوم أمن امدادات الطاقة على كافة الصعد الوطنية والاقليمية والدولية، كما تطور مفهوم أمن الطاقة ليشمل عدة قضايا منها، أسعار النفط، والاحتياطات من المخزون الاستراتيجي، واستمرارية الامدادات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 2015: 4).

وبهذا السياق تشكل حقول الغاز المكتشفة أهمية كبيرة لعدد من دول حوض المتوسط، حيث تسهم بشكل كبير في تعزيز أمنها الطاقوي، فعلى سبيل المثال، ومع اكتشاف اسرائيل لحقول الغاز الطبيعي في قبالة السواحل الفلسطينية المحتلة على المتوسط، فإنه وبحلول عام 2025 سيشكل الغاز الطبيعي مصدراً لتوليد ما نسبته (50%) من الطاقة الكهربائية المنتجة في اسرائيل، كما اعلنت الحكومة الاسرائيلية في عام 2013 عن جوهر سياسة تصدير الغاز الفائض، حيث سيسمح بتصدير ما نسبته 40% من انتاج الغاز، الى عدد من دول الجوار ومن بينها السلطة الفلسطينية والأردن ومصر (هندرسون، د.ت: 2).

لقد شكل اعتماد الاتحاد الأوروبي على جنوب البحر الأبيض المتوسط بشكل كبير وذلك توفر خطوط أنابيب تنقل الغاز من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يتم تامين حوالي 30% من احتياج أوروبا من إنتاج الجزائر التي تعد ثاني أكبر مصدر للغاز للقارة العجوز بعد روسيا(نوار، 2020: 7).

لقد شكلت المخاطر الداخلية والجيوسياسية الأسباب الرئيسية للحصول على الغاز الطبيعي، ويتعين على بعض البلدان المحاذية لشرق المتوسط كتركيا واسرائيل توحيد قواها إذا أرادت تسخير مواردها وإيجاد أفضل الحلول الاقتصادية والاستراتيجية لتحسين عملياتها. ويتعين عليهم أن يضعوا في اعتبارهم أن استغلال احتياطيات

الغاز الضخمة هذه وجذب استثمارات أجنبية هائلة لن يكون ممكناً دون تعزيز بيئة سلمية ومستقرة فيما بينهم(كوزما، 2020: 12).

وفي ظل جائحة كورنا 2020 والحروب الدائمة في منطقة الشرق الاوسط واستمرار القضية الفلسطينية وفي سوريا واليمن وليبيا نتيجة اندلاع ثورات الربيع العربي 2011، والمواجهة بين القوى العظمى وخاصة الولايات المتحدة والصين وروسيا، وأزمة دول الاتحاد الأوروبي تجاه تركيا قد ساهم في انشاء الخلافات حول القانون البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط ، واندفاع دول منطقة شرق المتوسط على التنافس للوصول إلى حقول الغاز المكتشفة والتي أدت إلى إنشاء جبهة جيوسياسية جديدة في شرق البحر المتوسط من شأنها أن تسبب قلقًا كبيرًا للأوروبيين. في قلب هذه التوترات، يكمن النزاع الذي لم يتم حله في قبرص والخلاف الطويل بين تركيا واليونان والذي تصطف حوله جبهة أوسع من السياسات المناهضة لتركيا بالاضافة الى الخلافات والحروب الأهلية في ليبيا وسوريا، والتي جذبت دولًا من مناطق بعيدة مثل الخليج وروسيا(باكير، 2020: 12).

لقد شكلت عمليات التصعيد في شرق البحر الأبيض المتوسط من قبل فرنسا في عام 2020 عندما نشرت فرنسا حاملة طائرات شارل ديغول للمطاردة الدفاعية للفرقاطات التركية التي تبحر بالقرب من حقول الغاز المتنازع عليها بالقرب من قبرص، لجزء من الاستراتيجية الاوروبية من الاهتمام بالمنطقة، فقد شكل الصراع المتصاعد في ليبيا والتنافس بين تركيا وخصومها الخليجيين زيادة في وتيرة الخلافات الأوروبية التركية على الغاز والأراضي في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط ولم تعد قضية هامشية بالنسبة لأوروبا(صحيفة فرانس 24,2020: 4).

لقد أثارت سلسلة من الاكتشافات الكبرى للغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة واحتمال وجود موارد هيدروكربونية كبيرة تنتظر استغلالها تحت مياه شرق البحر الأبيض المتوسط اهتمامًا دوليًا كبيرًا، فقد تغير بشكل كبير صورة الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط الأوسع، وقد تكون أيضًا قوة تعزز أمن الطاقة والازدهار

الاقتصادي والتعاون الإقليمي، وقد تشكل مكونًا رئيسيًا في الصراع الجيوسياسي، وتأجيج للنزاعات والاحتكاكات والقلق في المنطقة وخارجها(فردوس، 2020: 5).

لذا يبرز مفهوم امن الطاقة من خلال السعي نحو الحفاظ على موارد الطاقة المتاحة وحمايتها من التهديدات الخارجية، وضمان استمرارها وحرية استخدامها وفق المتطلبات والأولويات الوطنية والقومية، والقدرة على تطوير مصادر الطاقة وتنميتها بما يتلاءم مع الاحتياجات المتجددة والمستمرة للطاقة في الحاظر والمستقبل، فلا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وعصب الأمن الاقتصادي هو الأمن الطاقوي، وبالتالي لا شك في وجود علاقة وطيدة بين الأمن الطاقوي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي، بمعنى أن تحقيق الأول يقود إلى ضمان تحقيق الثاني، كما أن فقدان الأول يؤدي حتمًا إلى فقدان الثاني، ومن هنا يمكن إدراك أهمية الأمن الطاقوي في تحقيق الأمن القومي(الشمالي، 2019: 12).

2.2.3 حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط

يعود التنقيب البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط لتاريخ قصير نوعًا ما، فقد تم اكتشاف أول غاز بحري في عام 1969 في مصر مسافة 34 كم شمال شرق من مدينة الإسكندرية، وقد برزت موجة جديدة من الاهتمام بعد اكتشافات الغاز المتواضعة في عامي 1999 و 2000 في الأعماق الضحلة غرب مدينة عسقلان الساحلية في فلسطين المحتلة وقطاع غزة. أدت هذه النجاحات إلى تسريع جهود الاستكشاف مما أدى إلى ثلاثة اكتشافات واسعة النطاق: حقلا تمار وليفياثان في عامي 2009 و 2010 قبالة سواحل إسرائيل وأفروديت في عام 2011 قبالة ساحل جنوب قبرص، وجاء الاكتشاف الكبير التالي في عام 2015 لحقل غاز ظهر في منطقة بحرية عميقة في البحر الأبيض المتوسط ، قبالة سواحل مصر(قاسم، 2020: 12).

ومع ذلك، لا تزال المنطقة واحدة من أكثر المناطق التي لم يتم استكشافها في العالم ولديها احتمالات جيدة لاحتياطيات إضافية من الغاز وربما النفط. وقد أشار

تقييمان أجراهما هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 – أحدهما على دلتا النيل والبحر الأبيض المتوسط في مصر، والآخر على مقاطعة حوض الشام، وقد قدرت كمية الغاز إلى ما يقرب من 10 تريليون متر مكعب من إمكانات الغاز غير المكتشفة القابلة للاسترداد تقنيًا في المنطقة (باكير، 2020: 9).

الاكتشافات تلك وتقييم هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية وكذلك التقديرات المحتملة للموارد التي تفتح العين من قبل المسؤولين القبارصة واللبنانيين، لم تعمل فقط على زيادة الآمال بشكل كبير في إمكانات الغاز الطبيعي الكبيرة في شرق البحر الأبيض المتوسط ، بل جعلتها أيضًا مفضلة سريعة الارتفاع للنفط الدولي وشركات الغاز(مبروك،2014: 12). **والخارطة التالية تبرز الخارطة الجيوبلتيكية لمنطقة غاز شرق المتوسط:**

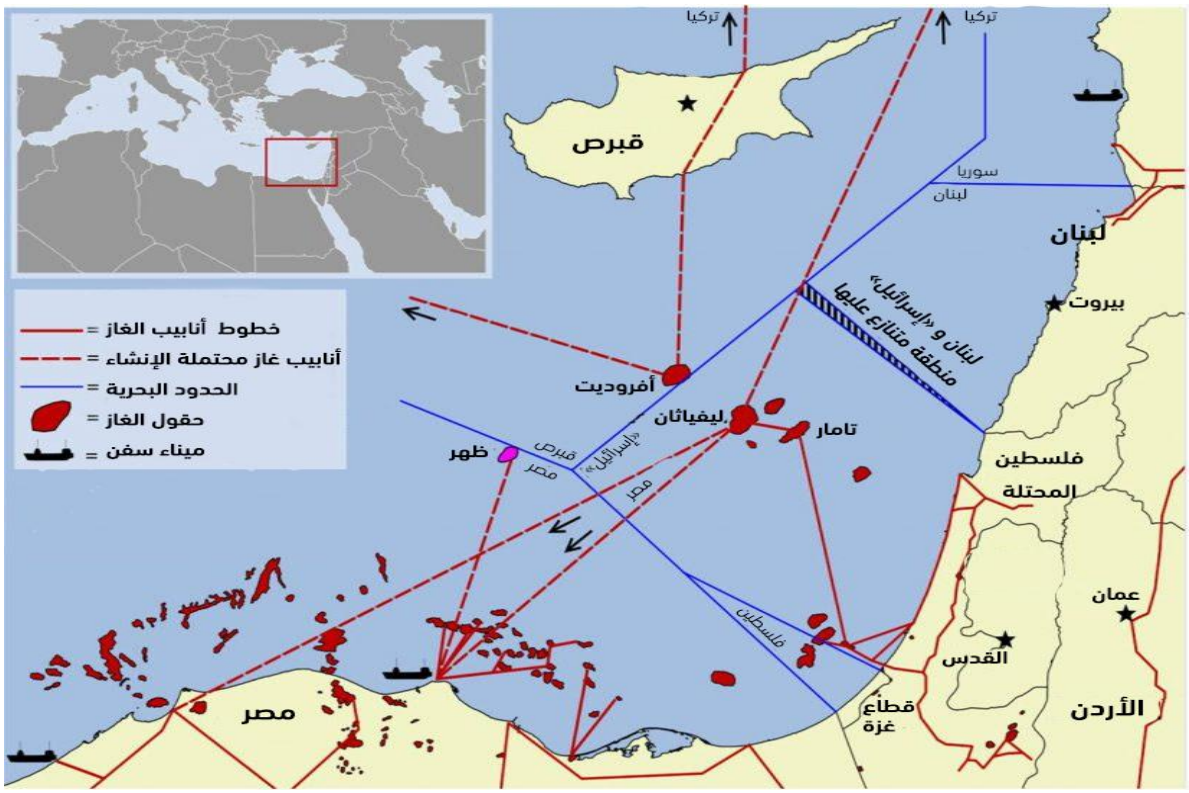

الشكل رقم (2): الخارطة الجيوبولتيكية لمنطقة غاز شرق المتوسط.

المصدر: ترش، بشار (2020) لعبة الصراع على الغاز والنفوذ شرق المتوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 3، ايلول، قطر.

ومن خلال ذلك يمكن إبراز أهم حقول الغاز في الدول التالية التي تعد محاذية لمنطقة شرق البحر المتوسط:

اولا: اسرائيل: في إسرائيل اكتشف حقل تمار عام 2009 المقدر أنه يحتوي على 282 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، بدأ الإنتاج في مارس 2013، واليوم كمية الإنتاج حالي 60٪ من الكهرباء المولدة في إسرائيل تأتي من الغاز المنتج من تمار. هناك حقل اخر هو حقل ليفياثان الذي اكتشف عام 2010، حيث تقدر الموارد المحتملة بـ 621 مليار متر مكعب الا ان العقبات السياسية والتنظيمية مثل تخصيص الموارد المكتشفة في الصادرات والسوق المحلية والضرائب والشكوك الإدارية، والاحتكار النابع من مخاوف احتكار الشركتين الرائدتين النشطتين في قطاع التنقيب والإنتاج الإسرائيلي. تم رفع هذه الشكوك بموافقة المحكمة العليا عام 2016، تم إنشاء ما يسمى بإطار عمل الغاز الطبيعي(حنفي، 2018).

كذلك تم اكتشاف حقل دانيال من قبل اسرائيل في عام 2016، حيث يمكن أن يكون أكبر حقل للغاز الطبيعي قبالة ساحل البحر المتوسط في اسرائيل منذ اكتشاف حقل ليفياثان، وقد قدرت المجموعة التي يقودها إيسرامكو النقب ومودين إنرجي وجود حوالي (9.9) تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في هذا الحقل، ما يجعله أكبر من حقل تامار، وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي في اسرائيل حالياً(قاسم، 2020,16).

كما أن هناك حقل كاريش وتانين، يقع هذا الحقل على بعد (75 كم) من مدينة حيفا، و (20 كم) شمال حقل تامار، وبعمق مائي يقدر بحوالي (5700 قدم)، وقد قدمت وزارة الطاقة الاسرائيلية خطة لتطوير هذه الحقول، وبموجب هذه الخطة سيتم تطوير الحقول لاستغلال كميات الغاز المقدرة بحوالي (1.8) تريليون قدم مكعب، والتي من شأنها أن تتدفق مع نهاية عام 2021(صحيفة الشروق،2019: 4)

وتحتوي الاكتشافات الابار الغازية في منطقة شرق المتوسط المحاذية لإسرائيل وقبرص على ما يكفي من الغاز لتلبية احتياجاتهم لعقود، وبالتالي فإن

تطوير الحقول يتطلب التصدير إلى الأسواق الخارجية. وقد تم توقيع عدة اتفاقيات لتصدير الغاز الإسرائيلي من حقل تمار وليفياثان (إلى فلسطين والأردن ومصر). لذلك تشترك إسرائيل وقبرص في الاهتمام بالتطوير المشترك لخيارات النقل التي من شأنها أن تسمح بالوصول إلى أسواق أبعد، وهناك خيارات لتصدير الغاز الطبيعي المسال عبر خطوط الأنابيب إلى تركيا وإلى اليونان. لكنه يواجه صعوبات فنية وإدارية وتجارية وأمنية وقانونية وسياسية(خدوري، 2020: 5).

ثانيا: قبرص: في قبرص عقدت ثلاث جولات عطاءات خارجية، وقد تم الانتهاء من المفاوضات مع مقدمي العطاءات المختارين للحصول على تراخيص استكشاف الهيدروكربونات البحرية لثلاث كتل عرضت في جولة العطاءات الأخيرة في عام 2016 وفي أوائل اذار 2017. وتم اكتشاف واحد فقط هو حقل أفروديت والذي يحتوي على 128 مليار متر مكعب من الغاز، في عام 2011 تم تقديم برنامج تطوير الحقل في عام 2015 بطاقة إنتاجية تقدر بـ 8.2 مليار متر مكعب في السنة. ويقدر الاستثمار باستثناء تكلفة بناء خط أنابيب بحوالي 4 مليارات دولار. ومن المتوقع بدء التدفقات التجارية من الحقول إلى الأسواق المحلية والأجنبية في عام 2021. ويشكل اكتشاف الحقول الجديدة بمثابة تغيير لقواعد اللعبة في قبرص، لأن حقل أفروديت وحده لا يسمح بإعداد أي تصدير البنية التحتية وخطط التصدير (صبحي، 2018: 5).

الخارطة رقم (3):

أبرز حقول الغاز المكتشفة بالقرب من جزيرة قبرص

المصدر: باكير، علي حسين (2020). كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟ مركز الجزيرة للدراسات، 17، اب، قطر.

ثالثا: مصر: تعد مصر دولة لها تاريخ قديم في إنتاج النفط والغاز. وتتمتع مصر باستقلال تام في مجال الطاقة ويمكنها تصدير الغاز من خلال محطتي تسييل وخطي أنابيب يربطانها بإسرائيل والأردن. أدى انخفاض الإنتاج والطلب المحلي المتزايد إلى جعل البلاد مؤخرًا مستوردًا للغاز. حيث شكلت الاكتشافات الحديثة ولا سيما حقل ظهر في عام 2015 بطاقة 845 مليار متر مكعب من الغاز، ويتنبأ برنامج التطوير السريع الجاري بأول شحنات للغاز، وبذروة إنتاج تقديرية تبلغ 27 مليار متر مكعب في السنة بحلول عام 2021. وهذا يعتبر بمثابة تغيير جيولوجي

يحفز نشاط استكشاف جديد من مختلف كبرى الشركات العالمية في الدولة (سايمون، 2020: 12).

رابعا: لبنان: في لبنان أظهر بحث زلزالي مكثف أجري أكثر من 80٪ في المنطقة الاقتصادية الخالصة للبلاد آفاقًا واعدة، ولكن تم تأجيل جولة التراخيص البحرية الأولى في البلاد التي تم إطلاقها في أوائل عام 2013 بواقع خمس مرات بسبب مرسومين يتعلقان بترسيم الكتل البحرية والاتفاقية النموذجية لتنفيذ جولة التراخيص لم تتم الموافقة عليها من قبل الحكومة بسبب الفوضى السياسية والفراغ المؤسسي أخيرًا، وتم التصديق على هذه المراسيم في عام 2017، وبالتالي تم إطلاق العملية ومن المقرر تقديم العطاءات الخاصة بـ 5 كتل (ثلاثة منها في المنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل بحلول منتصف عام 2021(هلال،2020: 12).

خامسا: فلسطين: يعد حقل غزة مارين من أبرز حقول النفط في فلسطين، وهو يقع على مسافة 36 كم من شواطئ قطاع غزة وبعمق 600م تحت سطح البحر، ويقدر حجمه بحوالي (1) تريليون قدم مكعب(شمعة، 2017: 6).

سادسا: سوريا: وقعت الحكومة السورية اتفاقية استكشاف مع شركة روسية في عام 2013، ولكن مع استمرار الصراع لم يتم تسجيل أي تقدم على ارض الواقع (عبدالقادر، 2013: 26).

سابعا: تركيا: حفرت تركيا 13 بئراً في مياه البحر الأبيض المتوسط بين عامي 1966 ولغاية عام 2016 لكن لم يتم اكتشاف كمية تجارية من الهيدروكربونات. وقد شكل النشاط الزلزالي تأخر في عمليات الاستكشاف(قاسم، 2020: 6).

الجدول (2):

أبرز حقول الغاز المكتشفة في شرق البحر المتوسط

اسم الحقل	الموقع	احتياطاته	شركة التنقيب	أهمية الحقل في استراتيجية الدولة
غزة مارين اكتشف عام 2000 وبدأ تطويره عام 2015	يقع على مسافة 36 كم من شواطئ قطاع غزة وبعمق 600م تحت سطح البحر	1 ترليون قدم مكعب	شركة "بريتش غاز" التابعة لشركة "بريتش بتروليوم".	يشكل حقل غزة مارين أبرز الموارد الطبيعية في فلسطين نظراً لما يمتلكه من كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، لذلك يشكل أهمية كبرى في الأمن الطاقوي الفلسطيني خاصة في ظل ظروف الاحتلال الاسرائيلي والحصار المفروض على قطاع غزة منذ سنوات.
تامار 2009	يقع على مسافة 90 كم من شواطئ شمال فلسطين قبالة حيفا وبعمق 1650م تحت سطح البحر	10 تريليون قدم مكعب	نوبل للطاقة وديليك للطاقة ودورغاز للتنقيب	يشكل أهمية كبرى في الأمن الطاقوي الاسرائيلي، حيث يعد من أهم حقول الغاز الطبيعي الاسرائيلية الكبيرة، اذ تشير التقديرات الى أنه سيوفر حوالي (30%) من احتياجات اسرائيل من الغاز الطبيعي على مدى 20 عاماً على الأقل.
تانين 2012	يقع على بعد 120 كم غرب حيفا وبعمق 5500 م.	1.2 تريليون قدم مكعب	شركة نوبل انيرجي	يشكل أهمية كبرى في الأمن الطاقوي الاسرائيلي على مدى السنوات القادمة، اذ ان الكميات الكبيرة من الغاز الطبيعي في هذا الحقل لم يتم البدء بانتاجها لغاية الآن، وبالتالي يعتبر مخزوناً استراتيجياً للسنوات القادمة.
حقل دانيال 2016		9.9 تريليون قدم مكعب	المجموعة التي يقودها إيسرامكو النقب ومودين إنرجي	يشكل أهمية كبرى للأمن الطاقوي الاسرائيلي كونه يعتبر أكبر حقل للغاز الطبيعي في اسرائيل حالياً.
ليفياثان 2010	يقع على مسافة 135 كم من شواطئ مدينة حيفا وبعمق 1600 م تحت سطح البحر	17 تريليون قدم مكعب	شركة نوبل انيرجي	يشكل أهمية كبرى في الأمن الطاقوي الاسرائيلي، فكميات الغاز الكبيرة تشكل مخزونا استراتيجيا لاسرائيل، خصوصاً وأن البدء بالانتاج فيه جاء متأخراً في العام 2016.

أفروديت 2011	يقع على بعد 180 كم من الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص وبعمق 1700 م تحت سطح البحر	9 تريليون قدم مكعب	شركة نوبل انيرجي	يشكل أهمية كبرى في الأمن الطاقوي القبرصي، حيث يعتبر من أهم حقول الغاز القبرصية ويحتوي على مخزون استراتيجي كبير يوفر نسبة كبيرة من احتياجات الغاز الطبيعي لقبرص.
حقل ظهر 2015	يبعد 200 كم عن شواطئ مدينة بور سعيد المصرية	30 تريليون قدم مكعب	شركة إيني	يشكل أهمية كبرى في الأمن الطاقوي المصري، حيث وصل انتاجه لحوالي 2.5 مليار قدم مكعب لعام 2019، وهو ما يشكل 40% من انتاج مصر من الغاز
كاليبسو 2018	يبعد 76كم من السواحل الجنوبية لجزيرة قبرص	6-8 ترليون قدم مكعب	شركة إيني	رغم ان الكمية المكتشفة الاجمالية لجزيرة قبرص حوالي 20 ترليون قدم مكعب الا انه قادر على يغير من ثروات الجزيرة مستقبلاً.
جلاوكوس 2019	يبعد 160 كم إلى الجنوب الغربي لجزيرة قبرص	5-8 ترليون قدم مكعب	شركة اكسون موبيل	

المصدر: باكير، علي حسين (2020). كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟ مركز الجزيرة للدراسات، 17، اب، قطر.

أما عملية التنقيب والاستكشاف عن الغاز في شرق المتوسط، فقد سعت الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية الكبرى للاستفادة من هذه الثروات من خلال المشاريع الاستكشافية والاستثمارية عبر شركاتها، فإلى جانب دول الحوض الشرقي للمتوسط ذات العلاقة المباشرة، دخلت شركات الطاقة الدولية إلى ساحة المنافسة من خلال البوابة الاقتصادية والتجارية لتصبح ذات دور هام بصفه دولية، في محاولة للسيطرة على سوق الغاز الطبيعي في مناطق عديدة من العالم ولا سيما منطقة شرق المتوسط من بينها. وهناك العديد من شركات الغاز الكبرى المتخصصة في التنقيب عن الغاز وأهمها على النحو التالي:

الجدول رقم (3):

أبرز الشركات العالمية المتخصصة في التنقيب عن الغاز

*	اسم الشركة	طبيعتها	مناطق العمل
1	شل الهولندية البريطانية (Shell)	تأسست عام 1907، وهي شركة ذات خبرة طويلة التنقيب والتكرير وتسويق الغاز الطبيعي والنفط.	– في فلسطين تمتلك الشركة 55% من حقل غاز يبعد 30كم من سواحل غزة يحتوي على اكثر من ترليون متر مكعب من الغاز، الا انها وبسبب معوقات الاحتلال الإسرائيلي لا تجري عمليات تنقيب أو استخراج في المنطقة. – في مصر اعلنت في العام2004 عن اكتشاف بئرين على عمق كبير في اكبر منطقة امتياز لمصر. – في قبرص تبلغ حصتها من حقل افروديت 35% وباتفاقية تستمر لـ15 عام. – في إسرائيل نشطت في اكتشاف حقلي افروديت وليفاثيان ولكنها اوقفت اعمالها عام 2010 بسبب ضغوط من اسرئيل.
2	شركة نوبل انيرجي الامريكية (Nobel Energy)	تأسست عام 1923في جنوب اوكلاهوما وحصلت على ترتيب متميز امام نظيراتها في هذا المجال	– في مصر عقدت الشركة عدة اتفاقيات تتعلق بتصدير كميات من الغاز الطبيعي بالاضافة إلى تصنيع المنتجات البترولية. – في قبرص اكتشفت الشركة حقل افروديت عام 2011 باحتياطات تقدر بـ 5–8 ترليون قدم مكعب. – في إسرائيل تعمل الشركة على انتاج الغاز في حقل تمار بالاضافة إلى تطوير حقل ليفاثيان.
3	شركة توتال الفرنسية (Total)	تأسست عام 1924 وتنتشر في اكثر من 130 دولة	– في قبرص اكتشفت حقل كاليبسو بطاقة مقدرة حوالي 8 ترليون قدم مكعب. – في لبنان قامت الشركة بعمليات التنقيب داخل حدودها البحرية وتبلغ حصتها 40% من المشروع.
4	شركة ديلك الإسرائيلية (Delek)	تأسست عام 1952 وهي مملوكة للحكومة	– تعمل في إسرائيل وفي السواحل الفلسطينية المحتلة على المتوسط منذ العام 1981 ثم توسعت انشطتها بعد دخولها بشراكة مع شركة نوبل انيرجي الامريكية.

5	شركة تباو التركية (Tpao)	تأسست عام 1954 وهي وتتولى ادارتها وزارة الطاقة	– تعمل هذه الشركة لصالح دولتها من خلال امتلاكها لسفينتين للتنقيب عن النفط والغاز قرب السواحل القبرصية في المتوسط وسفينتبن للحفر ولا زالت تمارس اعمالها في سعيها لتحقيق انجازات في المنطقة.
6	شركة ايني الايطالية (Eni)	تأسست عام 1953وتنتشر في اكثر من 67 دولة	– في مصر منذ عام 1954 وتدير عملياتها من خلال شركتها ايوك، مستثمرة بنسبة عالية في حقلي ظهر ونورس ومنحت حق التنقيب في مناطق السويس وسيناء – في لبنان تعمل ضمن تحالف ثلاثي مع توتال الفرنسية ونوفاتيك للتنقيب عن الغاز في البلوك رقم 4.
7	شركة اكسون موبيل الامريكية (ExxonMobil)	تأسست عام 1870 وهي من اكبر شركات تزويد البترول في 6 قارات	– في اليونان اكتشفت الشركة حقل غلاوكوس1 الذي يقدر احتياطاته حوالي 8 ترليون قدم مكعب بالاضافة إلى حق التنقيب والحفر قبالة جزيرة كريت. – في قبرص فازت بالشراكة مع شركة قطر للبترول في حق التنقيب في سواحل جنوب قبرص.
8	شركة قطر للبترول	تأسست عام 1974	– تعمل في قبرص للتنقيب في سواحلها الجنوبية وفي عام 2019 اعلنت عند اكتشافها احتياطي في حقل غلاوكوس.
9	شركة مبادلة الاماراتية	تأسست عام 2002 وهي مملوكة للحكومة	– في مصر تستحوذ على 10% من حقل ظهر بالبحر المتوسط وهي شريك مع شركة ايني الايطالية المشغل الرئيسي للحقل.

المصدر: علي، محمد ابو سريع(2021)، شركات الغاز الكبرى وشرق المتوسط بين التنافس والتعاون، مجلة السياسة الدولية، العدد223،يناير 2021،القاهرة، مصر

ترى الدراسة أن الثروات الطبيعية التي يمتلكها البحر المتوسط، ومن ابرزها حقول الغاز الطبيعي وبكميات ضخمة واستراتيجية، تسهم بدرجة كبيرة في تنافس دول حوض المتوسط خاصة تركيا واسرائيل على تحقيق السبق في اكتشاف هذه الحقول واستثمارها في تعزيز أمنها الطاقوي، خاصة مع اعتماد الدول بدرجة كبيرة على الغاز الطبيعي في العديد من الاستخدامات، وهنا لا بد من قيام دول حوض المتوسط المتجاورة او المتقابلة بحل الخلافات الحدودية والتقاطعات السياسية فيما بينها، تفاديا لحدوث الصدامات والأزمات التي قد تتفاقم لتصل الى درجة أكثر

خطورة، وبالتالي يتوجب قيام هذه الدول باللجوء الى القانون الدولي للبحار لحل تلك الخلافات.

3.3 قانون البحار والمعاهدات البحرية الدولية

شكل قانون البحار بموجب اتفاقية لقانون البحار منذ عام 1945 الإطار القانون للمياه الإقليمية للبحار، ومن خلال ذلك تم الاطلاع على ابرز الاتفاقيات الخاصة في قانون البحار لدول شرق المتوسط.

لقد شكلت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار منذ عام 1945 الإطار القانون للمياه الاقليمية للبحار بعد ان تم الطعن في مبدأ حرية البحار، وبدأت البلدان تطالب بالولاية القضائية على الأراضي الأكبر المحيطة بشواطئها وعلى الجرف القاري. تم التوقيع على المعاهدات البحرية الدولية الأولية في عام 1958 بعد المؤتمر الأول لقانون البحار، لكنها لم تتناول حدود المياه الإقليمية. في عام 1973، بدأ المؤتمر الثالث لقانون البحار بهدف تحديد نظام دولي فوق البحار، وفي عام 1982 تم التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) في مدينة مونتيغو باي في جامايكا. تتناول الاتفاقية، من بين أمور أخرى، حقوق الملاحة، وحدود البحار الإقليمية، والولاية الاقتصادية، والوضع القانوني للموارد خارج حدود الولاية القضائية، وحماية البيئة البحرية وإجراءات تسوية النزاعات بين البلدان. دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في عام 1994 بعد أن صادقت عليها 60 دولة وهي اليوم أهم اتفاقية بحرية دولية(فرزين، 2019: 12).

ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فقد ميزت بين المناطق البحرية إلى مناطق خاضعة للسيادة الدول الساحلية وغير الساحلية، وكذلك لمناطق خاضعة لسيادة الدول الساحلية بشكل مطلق أو مقيد أو بشكل محدود أو مناطق لا تخضع لسيادة أي دولة وعلى النحو الآتي (هواش،2018: 54-77):

1- المياه الداخلية: وهي تلك المياه التي تنحصر بين اليابسة وبين خطوط الأساس التي تستخدم في قياس عرض البحر، وتشمل مصاب الأنهار والموانئ والخلجان

ضمن شروط معينه، وهنا تمارس الدولة سيادتها بشكل مطلق كجزء من أي منطقة ضمن حدودها.

2- المياه الإقليمية: وهي المسافة المائية الممتدة من خطوط الأساس على اليابسة ولغاية 12 ميلًا بحريًا (22 كيلومترًا). وفي هذه المنطقة تتمتع الدولة بالسيادة والولاية القضائية الكاملة، تمامًا مثل الأرض داخل أراضي الدولة، بكل ما يحتويه من مياه وقاع وباطن الأرض تحت القاع والحيز الجوي الذي يعلو مياهه. ومع ذلك تُمنح السفن الأجنبية في هذه المنطقة حق المرور البريء لأغراض الملاحة العادية (طالما أن ذلك لا يضر بسلامة أو أمن الدولة الساحلية).

3- المنطقة المتاخمة: وهي المنطقة الممتدة من المياه الإقليمية ولغاية 12 ميلًا بحريًا إضافيًا، بحيث لا تزيد عن 24 ميلاً بحرياً من نقطة الأساس. ويمكن للدولة أن تمارس سيادة محدودة من خلال فرض قوانين الجمارك والضرائب والهجرة وبما يمنع أي خرق لأنظمتها وقوانينها.

4- المياه الأرخبيلية: وهي المناطق التي تتكون من الجزر أو أجزاء من جزر، والمياه الواصلة بينها وبين المعالم الطبيعية الأخرى ذات الترابط الوثيق إلى حد تشكل كياناً جغرافياً وسياسيا واقتصاديا قائما بذاته داخل خطوط الأساس المستقيمة.

5- المنطقة الاقتصادية الخالصة: وهي المنطقة الواقعة من المياه المتاخمة وتمتد لحد أقصى 200 ميل بحري (370 كيلومترًا) من خط الأساس (الساحل). تتمتع الدولة الساحلية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بحقوق حصرية لاستغلال الموارد الطبيعية واستكشافها والحفاظ عليها وإدارتها، كما تتمتع بحقوق حصرية وولاية قضائية على الجزر الاصطناعية والمنشآت والهياكل والبحوث العلمية البحرية وحماية البيئة البحرية. مع التأكيد على أن المنطقة الاقتصادية الخالصة وهي جزء لا يتجزأ من منطقة أعالي البحار وليست تحت سيادة الدولة الساحلية، إلا أن الدول الساحلية تملك عليها مجموعة من الاختصاصات المحدودة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الدول بحقوق حصرية لحصاد الموارد في باطن أرض الجرف القاري الخاص

بها، والمُعرَّف بأنه الامتداد الضحل نسبيًا لقاع البحر المحيط بالشاطئ(المختار، 2016: 28).

6- الجرف القاري: وهو الذي يشمل قاع وباطن ارض المساحات المغمورة ولا يشمل ما هو فوقه من مياه وحيز جوي لأي دولة ساحلية والممتدة ما وراء البحر الإقليمي ولنهاية الحافة القارية أو لغاية 200 ميل بحري من خط الأساس كحد أقصى. وفي هذه المنطقة تعتبر حقوق سيادية للدولة الساحلية لأغراض الاستكشاف والتنقيب واستغلال الموارد الطبيعية.

7- أعالي البحار: وتسمى أيضا (البحر العالي، الحر، العام، المفتوح)، وهي جميع أجزاء البحر التي لا تشملها منطقة المياه الداخلية أو المياه الإقليمية أو المياه المتاخمة أو المنطقة الأرخبيلية أو المنطقة الاقتصادية الخالصة لدولة ما، وهي من أهم المناطق التي لا تخضع لسيادة الدول الساحلية أو ولايتها، وهي مفتوحة للاستخدامات السلمية لجميع الدول الساحلية وغير الساحلية، ولكل دولة الحق ممارسات الحريات الأساسية فيها مثل: الملاحة شرط رفع السفينة علم الدولة التي تحمل جنسيتها، التحليق في أجواء أعالي البحار، وضع الكابلات وخطوط الأنابيب، الصيد، إقامة الجزر الصناعية، البحث العلمي.

8- منطقة التراث المشترك للإنسانية: وهي قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها فيما وراء حدود الولاية الوطنية، حيث تعد تراثا مشتركا للإنسانية ويتوجب استغلالها لصالح البشرية جمعاء ويستفيد من فوائدها جميع الدول بحيث تضمن تحقيق التنمية الشاملة للاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

من الواضح أن المناطق البحرية للدول يمكن أن تتداخل. في شرق البحر الأبيض المتوسط المزدحم، وغالبًا ما تكون المسافة بين البلدان أقل من 200 ميل بحري، وبالتالي فإن القواعد المحددة ضرورية لاتخاذ قرار بشأن ترسيم الحدود بين الدول عند وجود مطالبات إقليمية متضاربة. وتنص الاتفاقية في المادة 123 على أن "الدول المطلة على بحر مغلق أو شبه مغلق يجب أن تتعاون مع بعضها البعض في ممارسة حقوقها وأداء واجباتها بموجب هذه الاتفاقية". ينطبق التعريف على البحر

الأبيض المتوسط ولكن من الواضح أن الواقع السياسي يضع عقبات أمام هذه القاعدة (العوضي، 1988: 49).

ووفقًا للمادة 74 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن "تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة أو المتاخمة يجب أن يتم باتفاق على أساس القانون الدولي". وإلى أن يتم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، "تبذل الدول قصارى جهدها للدخول في ترتيبات مؤقتة ذات طبيعة عملية، وخلال هذه الفترة الانتقالية، لا تعرض للخطر أو تعرقل التوصل إلى الاتفاق النهائي". وإذا لم يكن الاتفاق المؤقت ممكنًا، فعلى الدول أن تلجأ إلى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات(حمود، 2011: 62).

يمكن أن تشمل آليات تسوية المنازعات محكمة العدل الدولية (ICJ) أو المحكمة الدولية لقانون البحار (ITLOS) أو التحكيم. وتم استخدام هذه الآليات بنجاح من قبل. ففي عام 2002، قضت محكمة العدل الدولية بأن السيادة على شبه جزيرة باكاسي تقع على عاتق الكاميرون. وبدعم من الأمم المتحدة، حسم هذا القرار الخلاف بين نيجيريا والكاميرون وسحبت نيجيريا قواتها من المنطقة. وفي الآونة الأخيرة، في حكم صدر عام 2009، حددت محكمة العدل الدولية الحدود البحرية لترسيم الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة لرومانيا وأوكرانيا. واتفق البلدان مقدما على أنه إذا فشلت مفاوضاتهما الثنائية فسيكون لهما الحق في اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وقبل كلا البلدين الحكم. وكذلك نشرت ITLOS مؤخرًا قرارها الأول الذي يتناول قضية الحدود البحرية، حيث فصلت في نزاع حدودي بحري بين بنغلاديش وميانمار(الرنتيسي، 2020: 5).

عندما ينظر منتدى قانوني دولي في المنهجية المناسبة لترسيم الحدود، فإنه يستخدم تحليلًا تقنيًا أو رياضيًا من أجل رسم خط متساوي البعد ثم يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كان ينبغي أخذ الظروف الخاصة في الاعتبار لتوفير حل عادل. لا توجد قائمة محددة بالظروف الخاصة، ويمكن أن تشمل ظروفًا جغرافية غير عادية، والتناسب، ووجود اتفاقيات بحرية تاريخية وما إذا كانت الدول المعنية قد منحت

موافقتها الصريحة على ترسيم بحري معين بحكم الواقع. ويبدو أن تعديل الحدود وفقًا لظروف خاصة قد لا يكون ضروريًا في المنطقة نظرًا لغياب السمات الجغرافية غير العادية وغياب الاتفاقيات التاريخية ذات الصلة المتعلقة بالساحة البحرية(الربيحات، 2020: 6).

صادقت 162 دولة حتى الآن على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك لبنان وقبرص، وعدد الدول التي صادقت عليها في ارتفاع مستمر. ومع ذلك، فإن إسرائيل وتركيا وسوريا لم تصادق على الاتفاقية، والولايات المتحدة (التي تشارك في المنطقة منذ أن اكتشفت شركة نوبل إنرجي، وهي شركة أمريكية، وتقوم بتطوير معظم الغاز في المنطقة) لم تصادق عليها أيضًا.. على الرغم من الاعتراض السابق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن الموقف الرسمي للولايات المتحدة اليوم هو أن الانضمام إلى الاتفاقية يمثل أولوية قصوى. ومع ذلك، بما أن هناك حاجة إلى أغلبية الثلثين في مجلس الشيوخ للتصديق على المعاهدة، فقد تمكن 34 جمهوريًا من عرقلة المحاولة الأخيرة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. اما السبب الرئيسي وراء إحجام تركيا عن التصديق على الاتفاقية هو نزاع ترسيم الحدود البحرية مع اليونان في بحر إيجه. (حمود، 2011: 66)

يوضح معظم الخبراء القانونيين أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وخاصة القواعد المتعلقة بتعيين حدود البحر، ملزمة لجميع البلدان، بما في ذلك البلدان التي لم توقع عليها، لأنها أصبحت جزءًا من القانون الدولي العرفي. إسرائيل، على سبيل المثال، تنظر بشكل عام إلى الاتفاقية على أنها تعكس القانون العرفي، وتعتبر أحكام الأنظمة القانونية في المناطق البحرية ملزمة. وقد وجهت هذه الأحكام البلاد في مفاوضاتها مع قبرص. بشكل عام، من الواضح أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار توفر إطارًا قانونيًا مفيدًا، لكن الدول في المنطقة ستظل بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق لتحديد حدودها البحرية. (الناصر، 2010: 169).

تم توقيع أول اتفاقية حول ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين قبرص ومصر في فبراير 2003 ودخلت حيز التنفيذ في مارس 2004. وفي نفس العام أعلنت قبرص منطقتها الاقتصادية الخالصة في التشريع. وقعت مصر وقبرص أيضًا اتفاقية سرية في عام 2006 وتبادلا البيانات الزلزالية حول المنطقة. ووقعت اتفاقية بين قبرص ولبنان في كانون الثاني (يناير) 2007، وصادقت عليها قبرص، وتستند الدولة في نشاطها عليها، لكنها لم تصدق عليها من قبل البرلمان اللبناني.

وقعت قبرص وإسرائيل على اتفاقية ترسيم الحدود الثالثة في ديسمبر 2010 بعد مفاوضات قصيرة. تنسجم الاتفاق مع الاتفاقيات السابقة بين قبرص ومصر وقبرص ولبنان وينص على وجه التحديد على أنه يمكن تعديل الحدود القبرصية–الإسرائيلية–المصرية والحدود القبرصية–الإسرائيلية–اللبنانية في المستقبل إذا وافقت الدول الثلاث على التغيير (عبدالحميد، 2020: 12).

وتستند الاتفاقات الثلاثة التي وقعتها قبرص على مبدأ تساوي المسافة (مبدأ الخط المتوسط)، حيث لا توجد ظروف خاصة لتعديل الترسيم. ومن المهم ملاحظة أن جميع المعاهدات تحتوي على بند قياسي يسمح بإجراء تعديلات مستقبلية على خط الترسيم عندما يكون على حدود دول أخرى. ويطبق البند المبدأ القائل بأن الاتفاقية القانونية بين دولتين قد لا يكون لها تأثير على دولة ثالثة (قاعدة الطرف الثالث)(سرتاج، 2020: 12).

وبالإضافة إلى ترسيم الحدود، تقود قبرص الجهود لتوقيع اتفاقيات التوحيد. الوحدة ضرورية عندما تعبر خزانات الغاز الطبيعي الحدود البحرية بين الدول. تجري إسرائيل وقبرص حاليًا مفاوضات متقدمة بشأن اتفاقية إطار عمل محتملة يمكن إبرامها بحلول نهاية العام. وقعت قبرص ومصر بالفعل على اتفاقية إطار عمل لتوحيد الموارد فيما يتعلق بتنمية موارد الهيدروكربون عبر الخط المتوسط. اتفاقيات التوحيد معقدة للغاية لأنها تنطوي على تعاون على المستوى الحكومي والتجاري، غالبًا ما يكون لدى البلدان المتعاونة أنظمة ضريبية وسياسات استيراد وتصدير مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يكون من الصعب تحديد حصة الغاز في

المنطقة الاقتصادية لكل بلد وقد تحتاج الأسهم إلى التحديث مع مزيد من التطوير للخزان. بموجب نظام التوحيد، تتفق البلدان على أن مشغل وحدة واحدة سوف يطور الخزان عبر الحدود من أجل تعظيم الأرباح، وسيتم تقسيم الأرباح بين البلدان. لا يفرض القانون الدولي على البلدان الدخول في اتفاقية توحيد، لكنها لا تزال شائعة وتتطور كممارسة دولية. غالبًا ما تستخدم سلسلة الاتفاقيات بين المملكة المتحدة والنرويج كنموذج لاتفاقيات التوحيد(علوان: 2020: 6)

ان النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان في عام 2010، قدم لبنان إلى الأمم المتحدة مخططًا للإحداثيات الجغرافية يحدد الحدود الغربية والشمالية والجنوبية لمنطقته الاقتصادية الخالصة. يرسم المخطط من جانب واحد الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية ويمتد الحدود البحرية لقبرص اللبنانية جنوباً، بحيث يختلف عن الاتفاقية الثنائية لقبرص اللبنانية لعام 2007 التي لم يصدق عليها لبنان. في يونيو 2011، احتج لبنان على الاتفاق بين إسرائيل وقبرص، بحجة أنه يتعارض مع المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية(صحيفة القدس العربي،2011: 12).

واعترضت إسرائيل على مواقف لبنان أحادية الجانب لعام 2010 لأسباب قانونية ورسم خرائط وأرادت تقديم حساباتها المهنية الخاصة للحدود البحرية، وبالتالي تجنب القبول الضمني للخط الذي حدده لبنان. لذلك، قدمت إسرائيل في يوليو 2011 موقفها الرسمي إلى الأمم المتحدة بشأن ترسيم الحدود بين الدولتين(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020: 11).

كما ينبع الخلاف القانوني بين قبرص وتركيا من اعتماد تركيا على الجرف القاري (الذي توجد عليه الهيدروكربونات) لتحديد حدودها على البحر المتوسط بينما تعتمد قبرص على منطقتها الاقتصادية الخالصة، بالرغم من أن المنطقة الاقتصادية الخالصة تمنح فقط ثلاثة حقوق لا تغطيها الرفوف القارية: حقوق الصيد، والولاية القضائية الحصرية لحماية البيئة البحرية، والحقوق على المجال الجوي الفائق، المستخدم للتوربينات البحرية (ابو ربا، 2020: 6).

وهناك مخاوف تتعلق بالإنتاج والبيئة إن تطوير حقول الغاز الطبيعي يخلق تحديات بيئية وبيروقراطية وتكنولوجية. ونظراً لعمق حقول الغاز الطبيعي في المنطقة، هناك حاجة إلى معدات خاصة لإنتاج الغاز. فالحفر البحري هو مجال متخصص للغاية يتطلب خبرة فريدة، لذلك تعتمد دول المنطقة، التي تفتقر إلى الخبرة في إنتاج الموارد الطبيعية، على الشركات متعددة الجنسيات للحصول على المعرفة الفنية المطلوبة لتطوير مثل هذه المجالات(سايمون،2020: 6).

ان التحويل بعد الاستخراج سيجعل نقل الغاز الطبيعي من الحقول البحرية عبر خطوط الأنابيب إلى مرافق معالجة الغاز التحدي الأول في تطوير نظام الغاز الطبيعي هو خطوط الأنابيب نفسها. وقد تم توصيل الغاز في حقل أفروديت بقبرص عبر خط أنابيب من إسرائيل، وتبلغ سعة خط الأنابيب الحالي الذي يحمل الغاز الطبيعي ليست كافية لتلبية الطلب المستقبلي المتوقع. وستحتاج الحكومة إلى تحديد آلية لتنظيم تدفق الغازات إلى مختلف المستخدمين. وقد نشرت سلطة الغاز الطبيعي بالفعل وثيقة أولية تفيد بأن نقل الغاز إلى مستخدمين صغار لن يتم تعطيله وسيحصل باقي المستخدمين (بما في ذلك شركة الكهرباء الإسرائيلية) على كمية أقل من الغاز بما يتناسب مع متوسط استهلاكهم(سايمون، 2012: 5).

وترى الدراسة إن نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة ليس ضروريًا لحل النزاعات حول الغاز الطبيعي والنفط. يمنح نظام الجرف القاري للدول الساحلية حقوق الاستكشاف والاستغلال الحصرية بغض النظر عن ممارستها أو إعلان السيادة، بينما بموجب شروط نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة، يجب المطالبة بالمنطقة من أجل أن تصبح نشطة ولا تملك أي دولة الحق في استغلال منطقة إذا طالبت بها دول أخرى ولم يتوصل الطرفان إلى اتفاق لترسيم الحدود. ويمكن القول أيضًا إن نظام الجرف القاري أكثر رسوخًا ويوفر اليقين. أخيرًا، نظرًا لأن تركيا لم تنضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فقد تدعي أن المعاهدة المطبقة على البلاد هي اتفاقية أعالي البحار لعام 1958 والتي لا تتضمن نظام المنطقة الاقتصادية الخالصة.

الفصل الرابع

الأهمية الجيوستراتيجية وآفاق التعاون والتحديات في منطقة شرق المتوسط

تبرز أهمية منطقة شرق البحر المتوسط لاعتبارات جيوستراتيجية هامة وحيوية، لعل في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز لمنطقة شرق المتوسط،حيث تتوسط قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويربط تلك القارات بممرات مائية لا سيما الطرق البحرية. كما يعتبر الرابط بين الشرق والغرب إضافة إلى قربه من أغنى بقعة في العالم وهي منطقة الخليج العربي، التي تمتلك معظم المخزون العالمي من النفط من خلال مضيق جبل طارق وقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز، فضلاً عن وجود المضايق والجزر الهامة التي لها اهمية حاكمة في مداخل ومخارج البحر، كما تشرف على سواحله الشمالية والشرقية دول ذات وزن سياسي مؤثر على الصعيد الدولي، في مقدمتها فرنسا وايطاليا وتركيا. (صبحي، 2018: 7).

1.4 الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط

جغرافياً، تقع منطقة شرق المتوسط في إطار البحر الأبيض المتوسط حيث يقع بين دائرتي عرض (27 و 47) وبين خطي الطول (10) غرباً و (37) شرقاً، ويتوسط القارات الثلاث، شمالاً قارة أوروبا، وشرقاً قارة آسيا، وجنوباً قارة أفريقيا، وينفتح البحر المتوسط على المحيط الأطلسي عبر مضيق جبل طارق، والمحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر، ويرتبط بالبحر الأسود وبحر مرمرة عبر الدردنيل والبسفور (صبيخي، 2010: 196).

وتبلغ مساحة البحر المتوسط (2510000) كم2، كما يبلغ طوله امتداداً من الشرق الى الغرب حوالي (10011) ميلاً بحريا اذا تم اضافة سواحل جزيرتي قبرص ومالطا (حلقوم،2016:7). أما عرضه فيتراوح ما بين (814) ميلاً بحرياً بين مضيق الدردنيل التركي وميناء بورسعيد المصري، و (410) ميلاً بحرياً ما بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية الجزائري (غنام،2012: 131). وهو يقسم الى

حوضين فرعيين كبيرين مفصولين هما الحوض الغربي والحوض الشرقي، تقدر مساحة الحوض الغربي بحوالي (85000) كم2، اما الحوض الشرقي فتبلغ مساحته (1650000 كم2)، ويبلغ متوسط عمق البحر (1500م)(El-Geziry, 2010: 40).

وقد أتت هذه التسمية للبحر المتوسط من توسطه لقارات العالم الثلاثة الكبرى وهي أوروبا وأفريقيا وآسيا، كما أن موقعه المتوسط جعله يمتاز بمناخ مناسب للحياة البشرية والزراعة والثروة الحيوانية، حيث أن ضفاف المتوسط الشرقية هي عبارة عن سهول وأودية وأنهار، ففي شرق المتوسط هناك وادي النيل، وعدد من الأنهار الداخلية في دول الشمال الأفريقي، والتي جعلت من جوانب المتوسط منطقة خصبة تمتاز بالتنوع الزراعي للدول المحيطة به (الزبيدي، 2018: 13).

كما اكتسب البحر المتوسط أهمية كبرى عبر التاريخ، باعتباره منطقة تبادل ثقافي وحضاري بين القارات، وكونه ايضاً طريقاً دولياً للتجارة والعبور بين مختلف دول العالم في كافة العصور، وما زاد من أهمية هذه المنطقة هو تعدد الموانئ والمرافق المنتشرة على طول سواحله، والتي شكلت مركزاً هاماً للتجارة الدولية والتبادل الاقتصادي (بعرة، 2015: 155).

ومن أبرز الدول التي ترتبط باتصال مباشر في مياه البحر المتوسط هي الدول الواقعة على الساحل الجنوبي والساحل الشرقي للبحر، يضم الساحل الجنوبي للبحر المتوسط دول شمال أفريقيا وهي المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر، أما الساحل الشرقي للبحر المتوسط فيضمن كل من سوريا ولبنان وفلسطين وتركيا حيث تعتبر تركيا من أبرز دول حوض البحر المتوسط، لما تتمتع به من مكانة جغرافية متفردة، وثقل اقليمي من النواحي العسكرية والاقتصادية والسياسية بين دول حوض المتوسط، حيث تبلغ المساحة الاجمالية لتركيا حوالي (783560 كم2)، منها حوالي (10400 كم2) بحيرات داخلية. وتشكل تركيا المعبر بين أوروبا وآسيا، حيث يقع ما نسبته (3%) من أراضيها في أوروبا (تراقيا) والجزء الأكبر (97%) في آسيا (الأناضول)، وهي من دول حوض البحر المتوسط حيث يحدها من الغرب البحر الأبيض

المتوسط وبحر إيجه، ويمتد الخط الساحلي الاجمالي لتركيا لما يزيد على (10000 كم)، في حين يمتد طول خط الحدود الأرضي بينها وبين جيرانها لحوالي (2950 كم). (الجوهري، 1984، 205).

فالموقع الجيوستراتيجي الذي تتمتع به تركيا يؤهلها دون سواها ويفرض عليها الاهتمام بالقضايا الاقليمية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة، سواء في اطار علاقاتها التجارية، أو بما تمتلك من ثروات كبيرة في الطاقة (النفط والغاز)، اضافة الى عبور موارد الطاقة عبر أراضيها، وبالتالي يمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الاقليمي والدولي (ملكاوي، 2013: 9).

أما على الجانب الأوروبي للبحر المتوسط، تشترك مجموعة من الدول الأوروبية بسواحل ممتدة على طول البحر المتوسط منها، ايطاليا وفرنسا واسبانيا، وهي الدول التي شكلت عبر التاريخ مجموعة الدول الاستعمارية التي هيمنت على الاقليم في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914–1919)، تحديداً بريطانيا وفرنسا.

وقد شهدت منطقة "شرق البحر المتوسط ديناميكيات جيوسياسية مهمة بعد اكتشافات الغاز الطبيعي في أعماق البحر الأبيض المتوسط في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وقد أصبح حقل Leviathan – وهو حقل غاز بحري رئيسي في شرق البحر المتوسط – مصدر إلهام لخيال صانعي السياسات ورجال الأعمال والاقتصاد وشركات الطاقة ومنظري السياسة. وقد أدى اكتشاف الغاز إلى ظهور رؤى متنافسة حول (الجغرافيا) السياسية والتي يمكن أن "تعزز قوسًا جيوسياسيًا من اليونان إلى إسرائيل" باعتبار ان موارد الطاقة ليست ورقة يمكن ان يستخدمها صانعوا السياسات لدعم أو تغيير ديناميكيات الصراع، بل ان الطاقة هي المحرك الاساسي بها، حيث تعمل على تحريك أشكال جديدة من التغيرات في اسباب ودوافع الصراع (ميخائيل، 2020: 12). والخارطة التالية تبين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

الخارطة (4):

دول حوض البحر الأبيض المتوسط

المصدر: موقع انسيكلوبيديا، متاح على الرابط:

https://encyclopedia.ushmm.org/content/ar/map/mediterranean-basin-1933

إن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط تبرز ابعاد سياسية واقتصادية كون أن الطاقة تؤثر بشكل أساسي على عمليات الأقلمة. وتُعد موارد الطاقة عاملاً محددًا في التشكيل الجغرافي للمنطقة من خلال إعادة ترتيب تفاعلات وشبكات الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات الأقلمة. فقد ادت أهمية الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط الى بروز الأطماع الدولية التي تستمد شرعيتها من الأطر المرجعية العالمية، مثل النظام المالي العالمي، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار أو نظام الطاقة في الاتحاد الأوروبي "إحدى وظائف الاتحاد الأوروبي" التي من المحتمل أن تلعب دورًا رئيسيًا كمستورد للغاز الطبيعي من تلك المنطقة لقربها من دول اوروبا(ابو دياب، 2020: 12).

وقد أسهمت أهمية الغاز في شرق البحر المتوسط بنوع من التنافس والنزاعات العرقية والقومية بين الدول وخاصة بين جمهورية قبرص اليونانية وتركيا، وبين

إسرائيل وتركيا، وبين إسرائيل ولبنان، و بين إسرائيل وفلسطين، وبروز الخلافات اليونانية – التركية حول الجرف القاري في بحر إيجه أو الحصار الإسرائيلي قبالة ساحل غزة – وبالتالي التركيز على الدول والأراضي وتعداد السكان جعلت من اكتشافات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط جزءًا لا يتجزأ من المنافسة الجيوسياسية على المناطق الاقتصادية الخالصة، وموانئ الغاز الطبيعي المسال، وخطوط أنابيب نقل الغاز في مياه أعماق البحار، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار – والتي توسع جميعها مفهومًا أرضيًا تقليديًا للجغرافيا السياسية في هذا الجزء من العالم إلى البحر المفتوح. كذلك يزداد تصنيف البحر بعبارات مثل القانون الدولي، والسيادة، والتجارة، والإقليم، بين دول الجوار مثل اليونان إلى قبرص وتركيا ومصر وإسرائيل وفلسطين وسوريا ولبنان وتجدد النزاعات بين تلك الدول على مناطق النفوذ والحدود المائية وحقوق دول الجوار. (ميخائيل، 2020: 12).

وبرزت هذه الأهمية الجيوسياسية دوليا من خلال تدخل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، كأكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم إلى لعب دور تمكنها من الاستفادة من غاز البحر المتوسط، كل هذا يعني أن القوى الأوروبية على الرغم من كونها المستفيد الرئيسي من هذه الثروة إلا أنها لا زالت تخضع لقواعد التنافس والصراع الدولي على مصادر الطاقة (المديني،2019: 12).

لقد ساهمت خطط تركيا للتوسع في البحر الأبيض المتوسط الى صراع كاد أن يؤدي إلى حرب بين تركيا واليونان، وما يشكله التوتر على الجبهة الليبية، مع خطر نشوب صراع مصري تركي، بالمقابل تحاول فرنسا وإيطاليا وإسبانيا الحفاظ على وجود أوروبي نشط في البحر الأبيض المتوسط حيث يشكل إلى جانب غرب آسيا وشمال إفريقيا امتدادًا للأمن الاقتصادي والاستراتيجي الأوروبي.. وبالتالي، فإن أوروبا معنية وبالدرجة الأولى بأمن شرق البحر المتوسط (قلعجية، 2019: 13).

أما سياسيا تشهد منطقة شرق البحر المتوسط حاليًا دورة جديدة من التوترات بين تركيا واليونان، وهما عضوان في منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو.حيث جدد اكتشاف الغاز الخلاف حول الموارد الطبيعية وتجديد النزاعات التاريخية القديمة

المتجذرة في الاتفاقية التي أرست الحدود الحالية لجمهورية تركيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية والتي ترغب الحكومة التركية في تصحيح تلك العلاقات مع اليونان. لذا فإن التوترات الحالية في شرق البحر الأبيض المتوسط بين تركيا واليونان لا تتعلق فقط بالموارد الطبيعية المكتشفة خلال السنوات القليلة الماضية، بل لها جذور في النزاعات التاريخية التي يعود تاريخها إلى ما يقرب من مئة عام(صحيفة ترك برس، 2020: 13).

وعلى مدى السنوات الماضية تحولت منطقة شرق المتوسط إلى منطقة صراع دائم بسبب تراكم عدة أزمات منها استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والوضع الامني في سوريا وتدخل العوامل الدولية لا سيما الولايات المتحدة وروسيا في إطالة أمد الأزمة السورية نسبيًا، حيث ظهرت أزمة جديدة / قديمة، أي الصراع، على الغاز الطبيعي والحدود البحرية خاصة أن منطقة شرق المتوسط منقسمة بين تحالفين. فبينما تحظى اليونان بدعم فرنسا ومصر وقبرص، تتمتع تركيا بدعم نسبي من الولايات المتحدة، وكذلك بعض الدول العربية، مثل ليبيا والجزائر وقطر. لذا يدور الخلاف حول تحديد المياه الإقليمية في البحر الأبيض المتوسط ، بحيث تتداخل وتتقاطع المياه الإقليمية. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 لم تعطي إجابة نهائية فيما يتعلق بالنزاع القائم، مما جعل الوضع القائم أكثر تعقيداً بعد اكتشاف الغاز الطبيعي، الذي يكتسب أهمية اقتصادية وجيوستراتيجية متزايدة(أماني، 2016: 13).

لقد جاء التصعيد الجديد في العلاقات بين أثينا وأنقرة بعد إعلان تركيا بدء التنقيب عن موارد النفط والغاز في شرق البحر المتوسط، على وجه التحديد في منطقة تبعد حوالي 180 كيلومترًا عن جزيرة كاستيلوريزو اليونانية. وتؤكد تركيا أن جهود الاستكشاف تجري في أجرفها القارية، بينما تصر اليونان على أن المنطقة المتنازع عليها تقع حصريًا داخل منطقتها الاقتصادية(شادي،2020: 15).

وقد تصاعد الخلاف بسبب التشدد في المواقف لكلا الطرفين، التي لا يستبعد إمكانية اللجوء إلى الحل العسكري، وتنذر السوابق بتهديد حقيقي، لأن تركيا أسقطت

طائرة روسية من طراز Sukhoi So-24، عندما اقتربت من المجال الجوي التركي في 24 تشرين الثاني عام 2015. وقد أجريت العملية على الرغم من الوجود العسكري الروسي في سوريا والبحر الأبيض المتوسط. ووقعت حادثة أخرى في حزيران 2020، عندما كادت الفرقاطة التركية ان تستهدف سفينة حربية فرنسية، عندما حاولت اعتراض سفينة شحن تركية كانت في طريقها إلى ليبيا. لذلك يمكن تصنيف أسباب التوترات الحالية في البحر الأبيض المتوسط إلى أربع مجموعات رئيسية: أسباب تاريخية (الموقف التركي)، التنافس على موارد طبيعية غنية (الغاز في المقام الأول)، والقيادة الإقليمية، والأغراض السياسية الداخلية التركية (كلارا، 2020: 12).

لذا تشكو دول كثيرة من مظالم تتعلق بالاتفاقيات المتعلقة بترسيم الحدود البرية أو البحرية التي وقعتها في الماضي والتي فرضت عليها حدود قسرية، حيث تعتقد أنقرة أن معاهدة لوزان (2) لعام 1923، التي حددت الحدود الحالية لجمهورية تركيا والتي بموجبها تم منح اليونان العديد من الجزر المجاورة لساحلها كانت غير عادلة. ونظرًا لأن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 أعطت الجزر الحق في مناطق اقتصادية خالصة لليونان، بالرغم ان هذه المناطق الاقتصادية اليونانية تقع على طول الطريق إلى الساحل التركي(جلال، 2017).

وعلى الرغم من أن تركيا تحت قيادة كمال أتاتورك استفادت أكثر من معاهدة لوزان (2) عام 1923،الا انها فقدت أيضًا عشرات الجزر لصالح اليونان. لكن هذا لا ينبغي لأحد أن يتجاهل حقيقة أن المعاهدة لم تصحح إلا بشكل جزئي الظلم الذي لحق بتركيا بموجب معاهدة سيفر من عام 1920. ولذلك يتحدث الشعب التركي الآن فقط عن جزيرة كاستيلوريزو الواقعة على البحر المتوسط وقليل جدًا من الجزر الثماني عشرة الواقعة على خط بحر إيجة التي اضطرت الحكومة التركية للتنازل عنها لليونان من أجل مواصلة المحادثات بشأن الاندماج في الاتحاد الأوروبي (الصلابي، 2001: 35).

تاريخياً شهد البحر الأبيض المتوسط وساحله المطل عليه نشاطاً عسكرياً ملحوظاً، بدءاً من الاستثمار في البنية التحتية العسكرية والدفاعية للعديد من دول العالم، وصولاً الى اندلاع العديد من الصراعات والمواجهات العسكرية، كما مر البحر بفترات حالكة وصعبة بسبب الحروب والصراعات والرغبة في التوسع والهيمنة على الشعوب الضعيفة المجاورة، لاحتلالها والاستيلاء على مقدراتها وثرواتها، من ابرزها حروب الدولة العثمانية، ومعركة القسطنطينية، وحروب التوسع الاستعماري التي ادت الى اندلاع الحربين العالميتين الأولى والثانية، وانعكاساً لذلك فقد اكتسب البحر المتوسط الاهمية العسكرية منذ زمن بعيد(الرشيد، 2019: 14).

وقد سعت الدول الكبرى الى إقامة قواعد عسكرية دائمة لها في أكثر المناطق فعالية لتعزيز مواقفها وهيمنتها في هذه المنطقة ذات الاهمية العالمية، ففي العام 1713م سيطرت بريطانيا على أهم مرتكز استراتيجي، وهو مضيق جبل طارق، الذي يعتبر مفتاح البحر المتوسط ويتحكم بالسيطرة على البحر بشكل كبير، وذلك من أجل منع فرنسا والدول الأوروبية الاستعمارية من تهديد المستعمرات والمصالح البريطانية في الشرق (عمر، 2016: 196). فقد كان لقوة بريطانيا وتفوقها البحري وقواعدها الحصينة في جبل طارق ومالطة، وصلات الصداقة والتحالف التي كانت تربطها بالدولة العثمانية، كل ذلك جعل لها مركزا قوياً في البحر المتوسط (صفوت، 2019: 19).

وقد ظل البحر المتوسط لزمن طويل مسرحاً لأهم وأقوى الصراعات بين الدول الكبرى من أجل السيطرة على شعوب شمال أفريقيا والشرق الأوسط وبذلت تلك الدول جهودا مضنية كي تحتفظ بمواقفها السياسية والعسكرية في محاولة للسيطرة على دول تلك المنطقة والمحافظة على مصالحها ووجودها العسكري فيها، بما في ذلك القواعد والمطارات والموانئ (ابراهيم، 1998: 8).

وقد شهد البحر المتوسط العديد من العمليات العسكرية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية وكان مسرحاً لنقل المعدات العسكرية للحلفاء، فقد كان البحر المتوسط أثناء الحرب العالمية الأولى التي امتدت من الأعوام (1914-1918) مسرحاً

للصراع الطويل بين القوات العسكرية البحرية للحلفاء (فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا واليابان) ضد القوات البحرية النمساوية والمجرية والألمانية والعثمانية، حيث اندلعت حرب متفرقة في البحر المتوسط بين أسطول قوى المركز وأسطول الحلفاء، حيث اتخذ الجانبان من البحر المتوسط موقعاً استراتيجياً لبارجاتهما وسفنهما الحربية خلال فترة الحرب العالمية الأولى (Forbes, 2015: 59).

وخلال الحرب العالمية الثانية كان البحر المتوسط شاهداً على ما يطلق عليه الحملة البحرية التي حدثت من 10 يونيو 1940 إلى 2 مايو 1945، والتي جرت الحملة بين البحرية الملكية الإيطالية، بدعم من القوات البحرية والجوية الأخرى لدول المحور والبحرية الملكية البريطانية، بدعم من القوات البحرية الأخرى المتحالفة. مثل أستراليا وهولندا وبولندا واليونان .والتي خلفت خسائر ضخمة في السفن الحربية لكلا الطرفين (Vincent, 2014: 128).

وعلى مستوى القواعد العسكرية في المتوسط، حيث تعتبر القواعد العسكرية الامريكية من اكبر القواعد وافضلها تجهيزاً في حوض المتوسط، فقد باشرت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان (1981–1989) التنفيذ السريع لخطط تحقيق السيادة البحرية الأمريكية، ففي مطلع ثمانينات القرن الماضي تبنت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ السيطرة على البحار لنقل المعدات والآليات العسكرية والذخائر الى مناطق المواجهات المحتملة، حيث يعتبر البحر المتوسط واحداً من أبرز المسطحات المائية الذي استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية للتمركز في مياهه (أحمد، 2009: 3).

ويذكر التاريخ قيام الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام بعض المواقع في البحر المتوسط للتدخل بالشؤون الداخلية لبعض دول حوض البحر المتوسط، وشن الحروب، مثلما حدث عام 1956 عندما استخدمت السفن والطائرات الأمريكية القواعد المقامة في ايطاليا وليبيا وتركيا أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وفي حرب تشرين 1973 اعلنت واشنطن حالة التأهب القصوى وعمدت الى احداث زيادة

ملموسة في القدرات القتالية للأسطول السادس من أجل الضغط على الدول العربية لصالح اسرائيل (قاسم، 2020: 13).

وعليه فقد ولّدت هذه الاكتشافات توقعات جديدة في سوق الطاقة العالمية ادت الى بروز تحديات جديدة على الحكومات واللاعبين الدوليين في العالم للتنافس على استغلال الثروة المكتشفة وما تشكله من آثارًا اقتصادية وأمنية وإقليمية، حيث تعد منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أحد المناطق العالمية الرئيسية لإمدادات الغاز. وتقدر موارد الغاز في المنطقة بنحو 122 تريليون قدم مكعب من الغاز بالإضافة إلى 1.7 مليون متر مكعب من النفط قبالة سواحل سوريا ولبنان وقبرص وإسرائيل ومصر وفلسطين(العاني،2020: 16).

لذا ترى الدراسة أن للبحر المتوسط أهمية جيوستراتيجية بارزة، لا يمكن لأحد إنكارها، فهو يحتل موقعاً استراتيجياً ضمن ثلاثة قارات، لها مكانتها العالمية من حيث عدد السكان والامكانيات الاقتصادية والمكانية السياسية، اضافة الى امتلاكه لكميات كبيرة من الثروات النفطية والسمكية، كذلك استخدامه لعبور السفن التجارية والعسكرية الى وجهاتها في كافة دول العالم، وبالتالي شهد البحر المتوسط ولا يزال العديد من التجاذبات السياسية والصراعات العسكرية بين عدد من الدول المتقابلة او المتلاصقة، لعل مشكلة تعيين الحدود البحرية والتنافس على اكتشاف حقول الغاز الطبيعي أبرز الأحداث والتجاذبات التي تشهدها دول حوض المتوسط هذه الأيام.

2.4 افاق التعاون والتحديات في منطقة شرق المتوسط

برزت في منطقة شرق المتوسط افكاراً وتصورات عقائدية وسياسية، وتكتلات واتحادات بين دول المنطقة، أفرزتها مرحلة الاستعمار الأوروبي وحركات الاستقلال التي شهدتها دول الاقليم، شكلت في بعض الأحيان قوة سياسية على مستوى العالم، في المقابل تشكل في دول المتوسط معسكرين رئيسيين هما المعسكر الاشتراكي الراديكالي القومي، والمعسكر التقليدي، مما سبب صراعات ايدولوجية وعسكرية، وانقسمت دول المنطقة حسب هذين المعيارين إلى دول تقليدية متحالفة مع الغرب،

ودول اشتراكية قومية متحالفة مع الكتلة الشرقية ومركزها موسكو، وهذا ما ادى الى اكساب دول منطقة البحر المتوسط أهمية كبرى على الصعيد الاقليمي والدولي، حيث وجد أنظمة سياسية مستقرة في شمال وجنوب منطقة المتوسط، ودول أقل استقرارا من الناحية السياسية في جنوب وشرق المتوسط، ولعبت النظم السياسية دوراً هاما ومؤثراً بكافة الاتجاهات في السياسة الدولية خاصة أثناء الحرب الباردة وما شهدته المنطقة في إطار الصراع العربي الإسرائيلي(1948 – 1967)، إضافة إلى الثورة الإيرانية 1979، والحرب العراقية الإيرانية 1980 –1988، بالإضافة إلى الاحتلال العراقي للكويت 1991، والاحتلال الامريكي للعراق 2003 ثم إلى ما يسمى بالربيع العربي ومآلاته 2011والان أزمة الصراع على ثروات البحر المتوسط.

1.2.4 التحديات والمخاطر الامنية التي تواجه لبلدان شرق المتوسط

لقد جذبت احتياطيات الغاز الطبيعي الهائلة في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط انتباه شركات الطاقة العالمية. حيث تعد المنطقة واحدة من أكثر المناطق التي لم يتم استكشافها واستغلالها في العالم. هناك العديد من التحديات الفنية والتجارية والقانونية والسياسية التي يجب التغلب عليها لاستغلال هذه الموارد (قاسم، 2020: 7).

لقد أصبحت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط في المرتبة الثانية كموطن لموارد الغاز في العالم بعد منطقة غرب سيبيريا مباشرة من خلال دراسات أعدتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية (USGS) في حوض دلتا النيل وحوض الشام. ويقدر متوسط انتاج الأحواض معًا بـ 345 تريليون قدم مكعب. وقدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية كذلك موارد النفط والغاز غير المكتشفة في مقاطعة حوض دلتا النيل كجزء من برنامج يهدف إلى تقدير موارد النفط والغاز القابلة للاستخراج لأحواض الأولوية في جميع أنحاء العالم. وقد يبلغ متوسط حجم حوض دلتا النيل 1.8 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج، و 223 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج، و 6 مليارات برميل من سوائل الغاز الطبيعي في حوض دلتا

النيل باستخدام منهجية تقييم قائمة على الجيولوجيا. ومن المتوقع انتاج حوض دلتا النيل بمتوسط يقدر بـ 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي (سايمون،2020: 3).

وفي عام 2019 تم تأسيس إعلان القاهرة حيث اجتمع وزير البترول والثروة المعدنية المصري ووزراء الطاقة القبرصي واليوناني والإسرائيلي والإيطالي والأردني والفلسطيني في القاهرة لمناقشة إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط. وأقر الوزراء بأن الاكتشافات الكبيرة للغازات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط سيكون لها تأثير عميق على الطاقة والتنمية الاقتصادية في المنطقة، وأن الاكتشافات الجديدة واستغلال حقول الغاز الهامة ذات أهمية حيوية لأمن الطاقة في المنطقة (اسماعيل، 2020: 12). ومن خلال ذلك تم الاطلاع على ابرز التحديات وأفاق التعاون في عملية استخراج الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط موضحة كما يلي:

اولا: التحديات التي تواجه بلدان شرق المتوسط في استخراج الغاز

ان استثمار وتصدير موارد الطاقة الطبيعية في شرق البحر المتوسط لاقى تحديات تقنية وإدارية وأمنية وقانونية وسياسية هائلة لها آثار جغرافية سياسية تتمثل كما يلي (افرايم،2014: 19):

1- **التحديات التقنية:** تتمحور التحديات التقنية حول البنية التحتية والتمويل. بالاضافة الى التكاليف المترتبة على ذلك من حفر وغيره، وتعقيد عمليات التفاوض على الصفقات الضرورية بالإضافة العوائق السياسية تشكل عقبات خطيرة أمام تطوير موارد الغاز المكتشفة.

2- **التحديات الادارية:** تشمل التحديات الإدارية قدرة الحكومات والرؤية طويلة المدى للاستفادة المثلى من الاحتياطيات. حيث لم يقم أي بلد في المنطقة حتى الآن بتطوير سياسة شاملة وناجحة تأخذ في الاعتبار هذه التحديات جنبًا إلى جنب مع التغيرات الجيوسياسية في المنطقة.

3- **التحديات الامنية:** تأتي التحديات الأمنية جنباً إلى جنب مع العلاقات السياسية المضطربة بين دول المنطقة. وتشمل هذه النزاعات المستمرة بين

إسرائيل وجيرانها (حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل والصراع المستمر منذ عقود بين إسرائيل والفلسطينيين)، ومشكلة قبرص التي لم تحل، وأخيراً الاضطرابات المستمرة في سوريا وتأثيرها على الجوار.

4- **التحديات القانونية:** تتجلى التحديات القانونية في الجدل والخلاف حول الادعاءات المتضاربة حول ملكية الموارد وترسيم الحدود البحرية، ولا سيما بين لبنان وإسرائيل، وبين جمهورية قبرص وتركيا. وقد شكل هذا التحدي صعوبة كبيرة في العمليات الاستكشافية.بالمقابل لم يتم الاتفاق على الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل أو ترسيم حدودها رسميًا مما يشكل مصدر توتر بينهما بالرغم من محاولات الأمم المتحدة والولايات المتحدة لحل الخلاف بين البلدين.

5-**التحديات السياسية:** وتتلخص بالخلاف التركي اليوناني، وهي القضية الأبرز بالمنطقة. ويتعلق الخلاف التركي مع وقبرص اليونان بشأن المطالبات المتداخلة في المناطق البحرية الواقعة في غرب وجنوب شرق الجزيرة. حيث تدعي تركيا أن اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية التي وقعها القبارصة اليونانيون مع دول المنطقة باطلة لعدة أسباب. أولاً: لا تعترف تركيا بجمهورية قبرص ثانيًا: تجادل تركيا بأن الحكومة القبرصية اليونانية لا تمثل السكان القبارصة الأتراك. ثالثًا: تقول تركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص أن عمليات الاستكشاف أحادية الجانب التي يقوم بها القبارصة اليونانيون تضر بمفاوضات إعادة التوحيد. لذا تقترح تركيا تعليق جميع الأنشطة أو تشكيل لجنة مشتركة ذات صلة باحتياطيات الهيدروكربونات خارج الجزيرة حتى الانتهاء من عملية إعادة توحيد المجتمعين في الجزيرة (صحيفة الشروق، 2020: 12).

6-**تحديات ترسيم الحدود** يمكن أن تتطور الخلافات أيضًا حول ترسيم حدود الهياكل الجيولوجية لحقول الغاز في منطقة شرق المتوسط عندما تكون قريبة جدًا من حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وربما تتداخل معها. قد يعني

وجود الحقول المتداخلة في المناطق الاقتصادية الخالصة استغلالًا مشتركًا للحقل مما قد يتطلب نوعًا من اتفاقية التوحيد، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى توترات بين الدول المعنية. فهناك مثلا اشكالية الحدود البحرية بين تركيا واليونان وتعود الاشكالية بعد هزيمة الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى 1918، تم توزيع بعض أراضيها وجزرها على بعض الدول الأوروبية، بما في ذلك جزيرة كاستيلوريزو التي خضعت للسيادة اليونانية رغم أنها تبعد حوالي ميل واحد عن السواحل التركية. إضافة الى التوترات الحدودية بين لبنان واسرائيل حول حدود المياه الاقليمية(قاسم، 2020: 5).

7- **انتشار جائحة كورونا:** أدى انتشار جائحة كورونا (covid-19) إلى ارتفاع تكاليف التشغيل والإنتاج، بالإضافة إلى الانكماش وتراجع الطلب على الطاقة على المستوى العالمي، وهو ما دفع عدد من شركات التنقيب العالمية على تعليق وتأجيل أعمالها الاستكشافية في مياه المتوسط مثل شركة ايني الايطالية وتوتال الفرنسية واكسون موبيل الامريكية، وبالتالي تسببت الجائحة في قيام الشركات بإعادة النظر في الجدوى من سياساتها في مواصلة أعمالها، إضافة الى اتخاذ صانع القرار في دول المنطقة بإعطاء الاولوية للاستثمار في التعاطي مع الوباء وآثاره على حساب أعمال التنقيب عن الغاز (قاسم، 2021: 83).

ثانيا: المخاطر الأمنية في شرق المتوسط

تبرز مخاطر التوترات المتراكمة التي تغذيها استكشافات واستغلال الهيدروكربونات الغازية وبناء البنية التحتية للمواصلات خاصة بين تركيا وقبرص اليونانية وبين إسرائيل ولبنان من جهة وبين إسرائيل وفلسطين من جهة أخرى. (خدوري، 2020: 12).

وتزيد هذه المخاطر الأمنية من خلال انتشار منصات الاستخراج وخطوط الأنابيب وسفن الخدمة ومحطات وسفن الغاز الطبيعي المسال مما يستدعي ذلك الى زيادة احتياجات المراقبة. حيث تمثل مخاطر التخريب أو الضربات العسكرية أو

الإرهابية تحديات جديدة للأجهزة الأمنية في مختلف البلدان والتي سيكون لها حافز قوي للتعاون.(حنفي،2018: 6).

فمثلا حقول الغاز الاسرائيلية حيث تقع حقول الإنتاج في مناطق قريبة نسبيًا من الشاطئ. حيث يقع حقل تمار على بعد 56 ميلاً إلى الغرب من حيفا وحقل ليفياثان على بعد 80 ميلاً من حيفا بالقرب من الحدود مع لبنان. ويتم إنتاج الغاز من تمار حاليًا عبر خط أنابيب تقع محطة وصوله في عسقلان على بعد بضعة كيلومترات من الحدود مع غزة. وبالتالي فإن كل هذه المنشآت الصناعية معرضة لخطر الهجمات من الخارج. لهذا السبب اشترت إسرائيل أربع طرادات سيتم تسليمها بحلول عام 2020 وطلبت 8 مروحيات من طراز SeaHawk من البحرية الأمريكية لاستخدامها على متن هذه الفرقاطات من أجل القيام بدوريات وحماية حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى مناطق أخرى مهددة (سايمون،2020: 14).

كذلك برزت المخاطر الأمنية من خلال المطالبات البحرية المتداخلة والمصالح الاستراتيجية في مجال الطاقة والتي ادت إلى حدوث صدام بين السفن البحرية اليونانية والتركية في مياه قبرص، وأعمال عدائية عامة متبادلة. بالمقابل فقد ساهم اكتشاف حقول الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط تحالفًا قويًا للطاقة بين اليونان وقبرص وإسرائيل، والذي يتحدى طموحات تركيا كمركز للطاقة(مارك، 2020: 5).

ايضا برزت المخاطر الأمنية بين اليونان وتركيا بشأن حقول الغاز الطبيعي والنفط في شرق البحر الأبيض المتوسط ، المتشابكة مع المطالبات البحرية في 10 اب 2020، حيث أرسلت تركيا سفينة أبحاث مصحوبة بسفن حربية للبحث عن موارد الهيدروكربون في المياه بين جزيرة كريت وقبرص والتي تدعي اليونان أنها ملكا لها. على غرار ذلك ردت اليونان بإرسال سفن حربية في المنطقة، واصطدمت سفن البلدين، وأدى ذلك الى تصعيد العلاقات اليونانية التركية إلى تعريض طموحات

الجهات الفاعلة الخاصة والدول القومية الإقليمية للخطر في مجال الطاقة، كما أدى إلى تفاقم البيئة الأمنية الإقليمية الصعبة بالفعل(كوزما،2020: 4).

كذلك ساهمت قضايا اللجوء الناتج عن ثورات الربيع العربية وخاصة الازمة السورية الى إعلان تركيا عن عدم قدرتها من منع المهاجرين من دخول الاتحاد الأوروبي، مما زاد حالة التوتر بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي وخاصة اليونان، اضافة الى ذلك فقد لقي قرار أنقرة تحويل آيا صوفيا وهو معلم ثقافي وتاريخي من العصر البيزنطي إلى مسجد رفضًا خطيرًا من اليونان ودول الاتحاد الأوروبي(بوراس 2016: 63).

كذلك شكل التنافس بين البلدين تركيا واليونان على احتياطيات النفط والغاز في المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لقبرص. فقد طالبت تركيا بضرورة تقاسم موارد الغاز المجاورة لقبرص، مما دفع هذا تركيا لتوقيع اتفاقية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها من قبل الأمم المتحدة، لإنشاء منطقة اقتصادية خالصة من الساحل الجنوبي التركي إلى الساحل الليبي الشمالي متجاهلة المياه الإقليمية لجزيرة كريت، والمناطق الاقتصادية الخالصة لها، هذا الأمر دفع اليونان ومصر في أوائل اب 2020 بتوقيع اتفاق يقضي بإنشاء منطقة اقتصادية خالصة بين سواحل البلدين مما يتعارض مع الاتفاق التركي الليبي. أدى ذلك إلى قيام تركيا بإرسال سفينة أبحاث Oruc Reis بالقرب من جزيرة كاستيلوريزو اليونانية الصغيرة. مما ادى الى تصاعد التوترات بين تركيا واليونان بالتهديد بالحرب إذا لم تسحب سفنها البحرية من المنطقة. وأرسلت فرنسا وإيطاليا بشكل ملحوظ سفنا حربية وأجرت تدريبات عسكرية مع اليونان(سايمون،2020: 4).

يمكن القول انه وعلى الرغم من ارتفاع التوترات في المنطقة واستمرار التعزيزات العسكرية، فمن غير المرجح أن تدخل اليونان وتركيا في حرب. كلا البلدين حلفاء في الناتو، وبالتالي فإنهما ملزمان باللجوء إلى الوسائل السلمية عند حل النزاع بينهما. والجدير بالذكر أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نصح الرئيس التركي أردوغان باللجوء إلى المفاوضات. بالإضافة إلى ذلك فإن ألمانيا التي تتولى

حاليًا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي بذلت بالفعل محاولات لتعزيز الحوار وما يترتب على ذلك من حل سلمي للنزاع، على الرغم من دعم الاتحاد الاوروبي الواضح لليونان. وقررت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضًا فرض عقوبات على تركيا في حالة استمرارها في رفض سحب سفنها من المياه الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من جمهورية قبرص واليونان. على الرغم من أن أنقرة لا تزال مصممة على الاحتفاظ بمهمتها البحثية في شرق البحر الأبيض المتوسط ، فمن المرجح أن يتم حل النزاع سلمياً. بالمقابل تضر الأنشطة البحرية التركية بعدد كبير من المصالح الاستراتيجية للجهات الفاعلة الدولية، ومن المرجح أن يستمر العداء التاريخي بين اليونان وتركيا مع المشاحنات والصدامات المتكررة بسبب المطالبات البحرية المتداخلة وطموحات الطاقة.

2.2.4 آفاق التعاون بين دول شرق المتوسط

يوفر اكتشاف الموارد الهيدروكربونية فرصة نادرة للتعاون الإقليمي وأمن الطاقة والازدهار على المدى الطويل. إن استغلال ونقل هذه الموارد في الوقت المناسب وبطريقة فعالة يمكن أن يمهد الطريق لتقليل الوقت المستغرق في السوق وزيادة الوصول إلى أسواق أكثر قيمة. كما يمكن للتعاون المفتوح والفعال بين مختلف الدول وشركات الطاقة العاملة في المنطقة أن ينتج قرارات استثمارية "مثلى"، مثل تطوير البنية التحتية التصديرية المشتركة للمجالات الموجودة في مختلف البلدان، وستوفر الدول المليارات إذا تشاركت في البنية التحتية والوصول إلى الأسواق(ابتهال، 2019: 12).

في ظل تلك الظروف المتنوعة بين الدول المختلفة في السنوات القليلة الماضية ظهر تحالفان ثلاثيان، أحدهما بين اليونان ومصر، والآخر بين اليونان وإسرائيل. حيث عززت الاجتماعات السياسية والفنية رفيعة المستوى القمم الثلاثية التي جمعت كبار المسؤولين من اليونان والصليب الأحمر مع نظرائهم الإسرائيليين

والمصريين. والتي ادت الى تدهور العلاقات بين مصر وتركيا، وتحسين العلاقات بين مصر وإسرائيل(صحيفة العين الاخبارية،2020: 8)

فيما يتعلق بإسرائيل فأن توفر موارد الغاز الطبيعي فرصة لتحسين العلاقات مع جيرانها. ومن ثم فقد تم توقيع عدد من اتفاقيات التصدير أو قيد المناقشة لبيع الغاز من حقلي تمار وليفياثان للدول المجاورة فلسطين والأردن ومصر(صحيفة القدس العربي،2020: 12).

وبالنسبة لتركيا فتبدو تركيا معزولة في شرق البحر المتوسط في موضوع نقل الطاقة بالرغم ان تركيا تتمتع بموقع محوري لا يرقى إليه الشك بين الشرق الأوسط ومنطقة بحر قزوين والبحر الأسود وجنوب شرق أوروبا ؛ ومع ذلك فقد أدت التطورات السياسية والجيوسياسية في السنوات الأخيرة إلى محاولة إضعاف الدور التركي في التعاون مع دول شرق البحر المتوسط. لذا يمكن أن تكون المصالح الاقتصادية المتقاربة بمثابة دافع قوي لتحقيق الاتفاقات السياسية بين مختلف البلدان، حيث يمكن أن تتلقى إجراءات الحكومات الدعم من قبل ممثلي المجتمع المدني والجهات الفاعلة الاقتصادية (صحيفة العين الاخبارية،2020: 6).

ومن الناحية السياسية تعد جمهورية قبرص اليونانية العضو في الاتحاد الأوروبي والتي يوجد لها علاقات وثيقة مع جميع البلدان المعنية. وتركيا مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وهي مرتبطة بالاتحاد الأوروبي باتفاقية شراكة واتحاد جمركي. اما لبنان وإسرائيل لديهما اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإسرائيل مشارك نشط في برنامج إطار الاتحاد الأوروبي للبحث والتطوير(نورشين، 2020: 12).

من الناحية الامنية أعربت الولايات المتحدة دائما عن دعمها للتعاون الإقليمي على وجه الخصوص لأسباب أمنية لان اليونان وتركيا جزءًا من الناتو وإسرائيل حليف رئيسي للولايات المتحدة. وأيضًا بسبب الرغبة في احتواء دور روسيا في المنطقة (دراج،،2020: 5).

وقد برزت مجموعة من الجهود التي ترسخ جذور التعاون بين الدول حول تجميع المصالح لاستثمار غاز منطقة شرق المتوسط، وكان اول جذور التعاون في اعلان برشلونه للشراكة الاوروبية عام 1995، ومشروع التعاون الثاني برز عام 2007 باسم الاتحاد من أجل المتوسط وهو اندماج لبعض الدول من الاتحاد الأوروبي ومن شمال إفريقيا ومن الشرق الأوسط، والمشروع الثالث مشروع القاهرة 2019 باسم منتدى غاز شرق المتوسط (الزبون، 2015: 228). والتي تم توضيحها كما يلي:

اولا: مسار برشلونة: يمثل مسار (إعلان) برشلونة حجر الأساس والقاعدة الرئيسة للشراكة الأوروبية ودول المتوسط، وبداية لمرحلة جديدة للتعاون المشترك بين الدول الأوروبية وعدد من دول شرق المتوسط العربية، وقد وشارك فيه وزراء خارجية الدول المنضمة للعضوية في الفترة بين 27–28، تشرين ثاني،1995 وهي خمسة عشر عضواً في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، بريطانيا، المانيا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، هولندا، النمسا، بلجيكا، الدنمارك، اليونان، فلندا، ايرلندا، السويد، لوكسمبوج)، وثمان دول من منطقة المتوسط وهي (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، فلسطين، موريتانيا) اضافة الى تركيا واسرائيل وقبرص ومالطا (اربيع، 2010: 8).

وعلى مر السنين كان هناك علاقات متعددة بين الدول الأوروبية ودول المتوسط سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فعلى سبيل المثال كان هناك اتفاقيات تجارية بين الدول الأوروبية وبعض دول شرق المتوسط العربية ومنها مصر وسوريا ولبنان والأردن، منحت بموجبها هذه الدول تسهيلات خاصة لصادراتها في الأسواق الأوروبية غير أن معظم هذه العلاقات لم تؤطر على أساس قاعدة قانونية محددة ومتفق عليها، الى أن جاء إعلان برشلونة الذي أسس هذه العلاقة بين الطرفين بشكل أكثر واقعية وجدية (مناع، 2006: 12).

وقد حدد إعلان برشلونة أهداف المشاركة الأوروبية المتوسطية، والهادفة بشكل أساسي الى تنمية التعاون السياسي والاقتصادي والمالي والاهتمام بالجوانب الثقافية والاجتماعية والإنسانية، والتأكيد على أهمية توطيد أركان السلام والأمن

والاستقرار في منطقة البحر المتوسط بكل الوسائل، وتقديم برنامج عمل لتحقيق هذه الأهداف، فيما يتعلق بالسلام والأمن أوضح الإعلان تعهد المشاركين باتخاذ الإجراءات التالية (حميدان، 2007: 66):

1-توطيد التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته بكافة الوسائل.

2-القضاء على الجريمة المنظمة ومكافحة المخدرات.

3-اتخاذ الخطوات الإيجابية لمنع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية والالتزام بالاتفاقيات الخاصة بالحد من الأسلحة التقليدية.

4-الامتناع عن التهديد أو استخدام القوة ضد سيادة واستقلال أي شريك آخر وعن أي أسلوب لا يتوافق وميثاق الأمم المتحدة.

5-العمل على تطوير سياسة ملائمة لتقليص حدة ضغط الهجرة غير الشرعية من البلدان المتوسطية الثالثة.

وفي مجال الشراكة الاقتصادية والمالية فقد دعا إعلان برشلونة الى أهمية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والمتزايد وحدد بعض الإجراءات التي وافق عليها المشاركون، ومنها (مناع، 2006: 35):

1. مواصلة الحوار لحل مشكلة الديون باعتبارها عائقاً أمام النمو الاقتصادي.
2. تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية لدول جنوب المتوسط مع إعطاء الأولوية لتشجيع القطاع الخاص ووضع إطار قانوني ملائم لسياسة الاقتصاد الحر.
3. تخصيص مساعدات مالية مناسبة لتنفيذ مشروعات دول جنوب المتوسط ومساعدتها في تطوير بنيتها الاقتصادية..
4. إنشاء منطقة للتبادل التجاري الحر تدريجياً حتى عام 2010 من خلال إزالة العوائق التي تعترض تبادل المنتجات الصناعية والزراعية تدريجياً، ووفقاً لمنهج يتم الاتفاق عليه بين كافة الشركاء.

ثانيا: الاتحاد من أجل المتوسط: ان مشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع وحدة عابرة القومية اقترح على الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية، وأساسه التعاون وليس الاندماج بين بعض الدول من الاتحاد الأوروبي ومن شمال إفريقيا ومن الشرق الأوسط، وكذلك تركيا، ويدعو هذا المشروع إلى قيام اتحاد بين (32) دولة متوسطية تشكل فيما بينها تجمعاً اقتصادياً وسياسياً، يدخل في مهامه التعاون في العديد من المجالات ومن بينها، الأمن، الطاقة والتجارة، الهجرة والبيئة (عدالة، 2014: 4).

حيث قدم الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزى، مبادرة بإقامة "الإتحاد من أجل المتوسط"، ضمن البرامج الانتخابية التي أثارها في حملته الانتخابية قبل توليه الرئاسة عام 2007، بضرورة إنشاء اتحاد من أجل المتوسط يتكون من دول الاتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط ودول جنوب وشرق البحر المتوسط وهى: تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وحسب وجهة نظره فإنه لابد من اقامة اتحاد بين هذه الدول وليس فقط اتفاقيات شراكة، بهدف تنسيق سياساتها الخارجية (Emerson, 2008: 1).

أما عن نشأة الاتحاد من أجل المتوسط فقد تم طرح هذا المشروع لأول مرة بتاريخ 2007/2/7 في مدينة تولوز الفرنسية، عندما صرح بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي بالقول "لقد جئت لأقول للفرنسيين إن مستقبلهم الحقيقي يتمحور هنا في منطقة المتوسط"، وقد جاءت هذه العبارة للتأكيد على انسداد مسار برشلونة، كما جاء التأكيد على هذا المشروع عشية فوز الرئيس بالانتخابات الرئاسية بشهر 2007/5، وبتاريخ 2007/10/23 طلب الرئيس ساركوزي في خطابه في مدينة طنجة المغربية بشكل رسمي من شعوب المتوسط أن تتحد معا حول اكبر الأفكار الانسانية، كما صرح بالقول بأنه "حان الوقت لننتقل من المؤتمر إلى السياسة وتجاوز النقاش إلى البناء" وركز على البعد الانساني في هذا الموضوع (مخادمي، 2010: 33).

ومن خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي انعقد بتاريخ 2007/11/8، طرح الرئيس ساركوزي مشروعه مرة أخرى، إلا أن المشروع وجد معارضة من قبل كل من اسبانيا وايطاليا، وبتاريخ 2008/3/2 ومن خلال اجتماع ضم كل من الرئيس الفرنسي ساركوزي والمستشارة الألمانية انجيلا ميركل، أبدت الأخيرة تحفظها حيال هذا المشروع، وتوصلت المفاوضات إلى تعديل صيغة المشروع الفرنسي بصيغة اشمل وهي "مسار برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط" (جريدة الأنباء، 2008).

حيث تم التأكيد على أن هذا المشروع ليس بديلاً لمسار برشلونة، بل هو إضافة نوعية وتعزيز له، وهذا ما يتضح من خلال تغيير اسم المشروع ليصبح (مسار برشلونة– الاتحاد من اجل المتوسط)، على أن يتم إخضاعه لآليات الاتحاد الأوروبي، مع التأكيد على ضرورة الحفاظ على مكتسبات مسار برشلونة، خاصة فيما يتعلق ببرنامج عمل مؤتمر برشلونة 2005، والقرارات الصادرة عن الاجتماعات الوزارية القطاعية، من خلال حشد مصادر تحويلية جديدة ناتجة عن القطاعين العام والخاص كعنصرين مكملين للصناديق الجماعية، وهذا ما يعطي الاتحاد القوة والتأثير مقارنة مع مسار برشلونة (لعبان، 2017: 48).

وقد جُسد مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل فعلي من خلال اجتماع القمة الأورومتوسطية في باريس بتاريخ 31 تموز 2008، والذي جاء بمشاركة رؤساء دول وحكومات (41) دولة، برئاسة نيكولا ساركوزي كممثل عن الاتحاد الأوروبي، وشاركه في الرئاسة الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك كممثل عن دول جنوب المتوسط (صحيفة الأهرام، 2008).

وخلال الفترة 1–4، كانون اول/2008 انعقد اجتماع بمدينة مرسيليا الفرنسية، واختتم بإعلان مشترك جديد يكمل إعلان باريس، لاسيما من خلال تحديد الهيكل المؤسسي ومبادئ عمل الاتحاد من أجل المتوسط، إلا ان العمل بهذا المشروع شهد بطئاً ملحوظاً، بسبب الوضع الاقتصادي في عام 2008، وتزامنه مع الأزمة المالية العالمية (لعبان وعاشور، 2017: 31).

إلا أن المشروع شهد انطلاقة جديدة، تمثلت بإقرار الاتحاد من أجل المتوسط أولى مشاريعه المتمثلة في إنشاء محطة لتحليه مياه البحر في قطاع غزة، بتاريخ 22 تموز 2011، وبحلول عام 2016 تم اعتماد 45 مشروعا بقيمة تزيد عن 5 مليار يورو من بينها 88 مشروعاً قيد الانجاز (اللاوندي، 2008: 6).

ثالثا: منتدى غاز شرق المتوسط (Eastern Mediterranean Gas Forum):

وهو عباره عن هيئة تأسست في كانون الثاني 2019 ويقع مقرها الرئيسي في العاصمة المصرية القاهرة، ويهدف المنتدى إلى إنشاء سوق غاز إقليمي في منطقة شرق المتوسط، وتحسين العلاقات التجارية وتأمين العرض والطلب بين الدول الأعضاء. ففي 14 كانون الثاني/ يناير من العام 2019،أعلن ممثلو سبع دول عن تأسيس منتدى غاز شرق المتوسط (EMGF)، وهذه الدول هي (مصر واليونان وقبرص اليونانية وإسرائيل والأردن وفلسطين وايطاليا وفي منتصف كانون أول 2020 انضمت الإمارات كعضو مراقب للمنظمة)، وقد خلا المنتدى من دول أساسية في شرق المتوسط، كسوريا ولبنان وتركيا وليبيا، وذلك على الرغم من إعلان الاجتماع الأول للمنتدى، عن امكانية انضمام أية دولة من دول شرق البحر المتوسط المنتجة أو المستهلكة للغاز أو دول العبور ممن يتفقون مع المنتدى في المصالح والأهداف، شريطة تحقيق إجراءات العضوية اللازمة التي تتفق عليها الدول المؤسسة (مركز رؤية للتنمية السياسية، 2020: 4).

وتهدف الدول المؤسسة لهذا المنتدى إلى إنشاء منظمة دولية تحترم حقوق الأعضاء فيما يتعلق بمواردها الطبيعية وتحديداً الغاز الطبيعي وبما يتوافق ومبادئ القانون الدولي، اضافة الى دعم جهودهم الرامية الى الاستفادة من احتياطاتهم من الغاز الطبيعي وإنشاء سوق إقليمية للغاز وترشيد استخدام البنية التحتية فيما بينها وخلق مناخ من الثقة وعلاقات قائمة على حسن الجوار وتعزيز الازدهار الإقليمي بما يحقق تأمين احتياجاتهم من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم (اعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط، 2019).

وبتاريخ 22 ايلول 2020 وقع ممثلون عن الدول المؤسسة لمنتدى غاز شرق المتوسط في العاصمة المصرية القاهرة على الميثاق الخاص بالمنتدى، والذي بمقتضاه يتم تحويل المنتدى إلى منظمة إقليمية دولية في منطقة المتوسط تهدف الى الاسهام بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال الغاز الطبيعي وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارده(الغول، 2020: 7). وهو ما يضفي عليها الطابع المؤسسي وبالتالي باتت قراراتها تؤخذ بطابع جماعي وملزمة لأعضائها إضافة إلى استيعاب واستقطاب مزيداً من الأعضاء شريطة الالتزام بقواعد المنظمة.

وعن الفرق بين عمل المنظمة والمنتدى، فإن المنظمة تتناول أهدافا أكبر ويندرج بداخلها أهداف اصغر يتم تحقيقها من خلال تعليمات وقوانين ونظام واضح ينظم علاقة أعضائها فيما بينهم وبين المجتمع الخارجي وضمن برنامج عمل واجتماعات تتسم بالاستمرارية. أما المنتدى فهو اجتماع لمناقشة موضوعاً عاما ويتم فيه تبادل وجهات النظر ولا يتطلب التنظيم أو الاستمرارية أو التواتر السنوي لتنظيمه. (أبو السعيد، 2018: 40).

رابعاُ: منتدى الصداقة "فيليا" FHILIA FORUM: وهو منتدى حديث النشأة أعلن عن تأسيسه بتاريخ 2021/2/11 عقب اجتماع عقد في العاصمة اليونانية أثينا ضم كلا من وزراء خارجية اليونان وفرنسا وقبرص والسعودية ومصر والإمارات والبحرين، ومنتدى فيليا الذي يهدف حسب ما جاء في البيان المشترك إلى بناء الصداقة والسلام والازدهار من البحر الأبيض المتوسط إلى الخليج، وانه يسعى إلى تعزيز الروابط والتعاون في مجالات الطاقة والثقافة وتوطيد السلام والاستقرار في المنطقة، وهو ما يعتبر النسخة السياسية لمنظمة غاز شرق المتوسط، كما يضمن المنتدى التأكيد على أهمية سيادة الدول وضرورة التعاون لتحقيق الأمن البحري في ظل التحديات والأزمات التي تشهدها المنطقة بالإضافة تعاضد دول الخليج مع دول القارة الأوروبية في مواجهة السياسة التوسعية التركية في شرق المتوسط (عياد، 2021/2/12).

الفصل الخامس

التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز شرق المتوسط ودور اللاعبين الدوليين

أصبح من المؤكد بأن للاكتشافات الكبيرة للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية وتأثير عميق على الوضع القائم في الإقليم وأبعاد هذا الكم الهائل من مصادر الطاقة الاقتصادية والجيوسياسية والأمنية في المنطقة، وعلى الرغم من الفرص التي توفرها هذه الموارد اقتصادياً، فإن عددًا من الخلافات حول ترسيم الحدود البحرية تعقد مسالة استكشاف الموارد وتطويرها، خاصة على خلفية النزاعات الإقليمية طويلة الأمد. وتشمل هذه حالة الحرب بين لبنان وإسرائيل، والصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وقضية قبرص، والعلاقات المتوترة بين تركيا واليونان.

تمتلك جمهورية قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص" وتركيا وإسرائيل ولبنان مطالبات في حقول الغاز، والتي يتعارض بعضها مع بعض أو يثير اعتراضات قانونية من أطراف أخرى. هذا الوضع له تأثير سلبي على الأمن البحري في المنطقة. ومن خلال ذلك تم الاطلاع على إشكالية غاز البحر المتوسط وتداعياته على تركيا وإسرائيل ولبنان. حيث سيتناول هذا الفصل تلك التداعيات على تلك الدول قيد البحث والدراسة.

1.5 تداعيات غاز البحر المتوسط على تركيا

تعد تركيا من القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة شرق البحر المتوسط ومن هنا لابد من الاطلاع على الأهمية الإستراتيجية لدولة تركيا من حيث الموقع والديموغرافيا وما تحتويه من موارد طبيعية، وما شكلته أهمية غاز منطقة شرق المتوسط من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية على تركيا.

1.1.5 الأهمية الإستراتيجية لتركيا

تعد تركيا البلد الذي يحتل موقعًا جغرافيًا فريدًا، يقع جزئيًا في آسيا وجزئيًا في أوروبا. وتعد كحاجز وجسر بين القارتين، وتقع تركيا على مفترق طرق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط. وهي من بين أكبر دول المنطقة من حيث المساحة والسكان، ومساحة أراضيها أكبر من مساحة أي دولة أوروبية. حيث تقدر مساحتها (783,562كم²) ويقع الجزء الأكبر من تركيا تقريبًا في آسيا، وتتألف من شبه الجزيرة المستطيلة لآسيا الصغرى – والمعروفة أيضًا باسم الأناضول، ويبلغ عدد سكانها 82,773,149 نسمةً حسب إحصاءات عام 2019(موقعright home 2019).

النسيج الاجتماعي فيتكون من جماعات عرقية، ووفقًا للدستور التركي فإن كلمة "تركي"، كمصطلح سياسي، تشمل جميع مواطني جمهورية تركيا، دون تمييز أو إشارة إلى العرق أو الدين ؛ غالبية السكان يدعون اللغة التركية كلغتهم الأم والباقين يتحدثون الكردية وأقلية صغيرة العربية كلغة أولى. وعلى الرغم من أن تقديرات السكان الأكراد في تركيا كانت متنوعة إلا أن الأكراد يشكلوا ما يقرب من خمس سكان البلاد. وهناك ست مجموعات عرقية أخرى بأعداد كبيرة: اليونانيون والأرمن واليهود موجودون بالكامل تقريبًا في اسطنبول والشركس والجورجيون موجودون بشكل عام في الشرق الأقصى من تركيا،ويعتبر أكثر من تسعة أعشار السكان مسلمون (الرحاحلة، 2014: 68).

النظام السياسي في تركيا فهو نظام جمهوري برلماني ديمقراطي، يقوم على العدالة الاجتماعية وسيادة القانون في دستور علماني، يسمح بتعدد الأحزاب السياسية. واللغة التركية هي اللغة الرسمية للدولة، والرئيس هو رأس الدولة. وفقًا للتعديلات الدستورية على نظام الدستور التركي عام 2014، تم انتخاب رئيس تركيا بالاقتراع الشعبي المباشر، كرئيس للجمهورية التركية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. مشيرة إلى أن النظام القديم نص على أن يكون انتخاب الرئيس على أساس أصوات البرلمان لمدة سبع سنوات(حمزه، 2017: 5).

السلطة التنفيذية فتمارس من قبل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، بينما يتولى البرلمان السلطة التشريعية. أما السلطة القضائية فهي مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، والمحكمة الدستورية مسؤولة عن النظر في مدى توافق القوانين والقرارات مع الدستور.ويتم انتخاب رئيس الوزراء من قبل البرلمان من خلال تصويت بالثقة في مجلس الوزراء، وغالبًا ما يكون رئيس الحزب الذي يتمتع بأكبر عدد من المقاعد في البرلمان هو رئيس الوزراء.ويتكون البرلمان من 550 عضوًا، يتم انتخابهم من قبل الشعب كل أربع سنوات، يمثلون 81 منطقة انتخابية في المحافظات التركية (باكير، 2016: 12).

وفيما يتعلق بالاقتصاد التركي، فإن قطاع التعدين في تركيا يرتكز على الرصاص والزنك والرخام، بعضها يعمل بشكل متقطع حسب ظروف السوق. وقد صدر قانون عام 1978 بتأميم جميع الممتلكات الخاصة، ولكن تم تنفيذه جزئيًا فقط من قبل المحكمة الدستورية في عام 1980 بدأت الحكومة في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي عامي 1983 و 1985 تمت مراجعة قوانين التعدين لتوفير حوافز للاستثمار الخاص. حيث سعت الحكومة التركية إلى تشجيع المشاريع المشتركة مع الشركات الخاصة في تركيا والمستثمرين الأجانب. لقد ساهمت التسهيلات الاستثمارية التي اقرتها الحكومة في تعزيز القدرة الاقتصادية لتركيا وفقًا للخبراء بسبب العوامل التالية(صحيفة ترك برس،2015):

1-تغييرات مناسبة في الخطة الاستثمارية للحكومة

2-قوانين التعدين الجديدة تعزز نشاط التنقيب عن المعادن

3-لا توجد رسوم استيراد لمعدات التعدين والمعالجة الجديدة

4-لا قيود أو ضرائب على السلع المعدنية المصدرة

5-استخدام تقنيات الاستكشاف الحديثة لاستغلال المعادن غير المستكشفة والقواعد المعدنية الثمينة.

ويعد قطاع الطاقة من أكثر القطاعات الواعدة والمتطورة في الاقتصاد التركي. حيث أصبحت تركيا واحدة من أسرع أسواق الطاقة نموًا في العالم، بالتوازي

مع نموها الاقتصادي المسجل على مدى السنوات العشر الماضية. فقد أصبح سوق الطاقة التركي هيكل سوق تنافسي من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص. ويشهد سوق الطاقة نموًا سريعًا وعملية تحرير مع الخصخصة وصفقات الترخيص والتحالفات الاستراتيجية في السوق. وأعطى برنامج الخصخصة هذا قطاع الطاقة في البلاد هيكلًا تنافسيًا للغاية وآفاقًا جديدة للنمو(بكراكي، 2018).

لذلك استطاعت تركيا تحقيق إنتاج المحولات باستخدام أنواع الوقود السائل مثل الغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية والفحم والليغنيت والفحم المستورد وطاقة الرياح وزيت المحركات والوقود والطاقة الحرارية الأرضية والغاز الحيوي والطاقة الشمسية وفقًا لحصة الإنتاج. تنتج تركيا الكهرباء بشكل أساسي من مصادر حرارية (الفحم والغاز الطبيعي ومصادر أخرى). ويأتي ربع الكهرباء المولدة في تركيا من مصادر هيدروليكية و8٪ فقط من مصادر متجددة. وبحسب التقارير الحكومية، من المتوقع أن يرتفع استهلاك الكهرباء بنسبة 5.5٪ ليصل إلى 357.4 تيراواط/ساعة بحلول عام 2023. وبحلول نهاية يوليو 2017، تمت إضافة محطات توليد الكهرباء بإجمالي سعة إضافية تبلغ 2.049 ميجاوات، ومع نهاية فبراير 2018، ارتفعت السعة إلى حوالي 86114.9 ميجاوات(جلال 2020: 16).

من خلال ما تقدم يمكن القول أن أهمية غاز شرق البحر المتوسط لتركيا أصبح حاجة أساسية ومظهر سيادي هام جدا وضرورة قصوى للأمن القومي التركي، وحيوية فائقة للنمو الاقتصادي للدولة.

2.1.5 إشكالية غاز شرق المتوسط وتداعياته على تركيا

تبرز أهمية الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط أهمية سياسية واقتصادية لتركيا، حيث تنظر تركيا باعتبارها احدى القوى الإقليمية على مشارف منطقة المتوسط ان يكون لها دور فعال وحق في الحصول على الغاز باعتبارها مستورد للغاز الروسي والإيراني. وقد يشكل العثور على الغاز تداعيات سياسية ترتبط في

شكل العلاقات مع الدول المجاورة خاصة قبرص اليونانية، واليونان لخلافات قديمة تعود الى عام 1963 (قاسم،2020: 3).

ويعد شرق البحر المتوسط منطقة ذات أهمية حيوية لتركيا من حيث الأمن القومي التي كانت مسرحًا لأنشطة عسكرية للعديد من الدول في العقود السابقة، وحديثا التدريبات العسكرية بقيادة مصر بدعم من دول مثل اليونان والإدارة اليونانية لجنوب قبرص وإسرائيل. من ناحية أخرى، لوحظ أن الجهات الفاعلة السياسية العالمية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين قد زادت من وجودها في شرق البحر المتوسط. لذلك لا تنظر تركيا فقط إلى البحر الأبيض المتوسط من حيث الموارد فقط، بل كمنطقة استراتيجية يمكن أن تخدم احتياجات الأمن القومي لها. حيث تعتبر الأنشطة العسكرية التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط دليلاً آخر على اعتبار أنقرة المنطقة خط دفاع في مواجهة التهديدات التي قد تأتي من حدودها الشرقية والجنوبية إضافة الى الجوار الأوروبي لتركيا (كوزما،2020: 7).

لقد شهدت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تطورين هامين كان لهما آثار جيوستراتيجية كبيرة على تركيا، وهو اكتشاف ثالث أكبر موارد الغاز الطبيعي قبالة الساحل الجنوبي لقبرص من قبل شركة إكسون موبيل، والأخر هو إنشاء منتدى الطاقة الإقليمي في القاهرة عام 2019. وقد اكدت هذه التطورات أن قضايا الطاقة ستلعب دورًا أكبر في مفهوم توازن القوى الإقليمي والتفاعلات الإقليمية الجديدة، وأن العديد من القوى الاقليمية سوف تتنافس لاستغلال هذه الموارد المكتشفة، وقد يؤدي هذا التنافس إلى خلق صراعات جديدة في المنطقة بدلاً من تسهيل حل النزاعات القائمة أو التسبب في مزيد من التعاون والازدهار(سايمون،2020: 5).

ولأسباب جيوسياسية تحتل تركيا موقعًا استراتيجيًا قويًا تجاه أسواق الطاقة والموردين بفضل مشروع ترك ستريم الجاري مع روسيا، ومشروع خط أنابيب تاناب مع أذربيجان، وخط نقل الغاز شرق الأناضول مع إيران. في ضوء موقعها تتمتع تركيا أيضًا بالإمكانيات والطموح ليس فقط لتأمين طلبها على الطاقة ولكن أيضًا لتضع نفسها كمركز للطاقة للأسواق الأوروبية(عبدالحسن، 2017: 4).

تعد تركيا دولة مستوردة للغاز الطبيعي بالرغم من الاكتشاف الأخير لآبار الغاز في البحر الاسود والذي من المتوقع ان يحتوي على 320 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، لذا تبحث تركيا مثل العديد من الدول الأوروبية عن طرق لتنويع وارداتها من أجل تقليل الاعتماد على روسيا. وعلى الرغم من انخفاض حصة الغاز المستورد من روسيا بشكل مستمر خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لا تزال تشكل ما نسبته 50 في المائة، مع استيراد ثاني أكبر حصة من مزيج الغاز التركي من إيران وبنسبة حوالي 17 في المائة. ويمكن إبراز أهم التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لغاز شرق المتوسط على تركيا على النحو التالي (البيك، 2020: 14):

1.2.1.5 التداعيات السياسية

تبرز التداعيات السياسية لدولة تركيا في إشكالية غاز شرق المتوسط على اعتبار تركيا ابرز القوى الإقليمية لتي تحيط منطقة شرق المتوسط، لذا يشكل التنافس وفرض الهيمنه ابرز التداعيات السياسية على تركيا والتي من ابرزها ما يلي (حلاق، 2020: 12).

1- التنافس بين تركيا وقبرص اليونانية: تتنافس كل من جمهورية شمال قبرص التركية (المعترف بها فقط من قبل تركيا) وتركيا من جانب ودولة قبرص اليونانية العضو المعترف بها دوليًا في الاتحاد الأوروبي من الجانب اخر حول استغلال الموارد الطبيعية المحاذية لها ضمن مياهها الاقليمية الخالصة، ومن ابرز الأسباب الرئيسية لهذا التنافس هو أن تركيا لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بل تدعي بأن حقها يتجاوز 200 ميل في المياه الاقليمية، بينما جمهورية قبرص اليونانية ترى بأن لها الحق في منطقة اقتصادية بطول 12 ميلًا. بموجب هذا التنافس تمنع الدولتان أي عمليات تنقيب في مياهها الاقليمية، فقد طاردت سفن حربية تركية سفينة تنقيب إيطالية تعمل قبالة قبرص، وحاولت أنقرة منع شركة إكسون موبيل الامريكية من الحفر في كتلتها الخاصة قبالة الساحل القبرصي في نهاية العام الماضي.

2- التعاون بين قبرص وإسرائيل ومصر: شكل تعاون قبرص مع إسرائيل ومصر وشركة وإيني الإيطالية لاستغلال الموارد المكتشفة تداعيات على تركيا لجعلها مهمشة ومعزولة عن التعاون بين تلك الدول، ففي عام 2018 وقعت إسرائيل اتفاقية لتصدير الغاز الطبيعي من حقليها البحريين تمار وليفياثان إلى مصر، مما يشكل ذلك تحديات سياسية واقتصادية لتركيا في استخدام مصادر ألغاز وتصديرها(باكير،2020: 23)

3- الخلافات السياسية والنزاع على ثروات جزيرة قبرص: وتعود الخلافات بين تركيا واليونان على جزيرة قبرص إلى العقود التاريخية السابقة، وقد ظهرت الخلافات عندما نالت الجزيرة استقلالها عن بريطانيا في أواخر الخمسينيات، وعندما انتُخب المطران مكاريوس رئيساً لها، وانتخب القبرصي التركي كوجوك نائب له، شكل عدم الانسجام في التركيبة الديمغرافية بين اليونانيين والأتراك الى مزيد من الخلافات السياسية.

2.2.1.5 التداعيات الاقتصادية

تمثل منطقة شرق المتوسط اغنى المناطق التي تحتوي على الغاز الطبيعي في العلم، لذا ترى تركيا ان من حقها الحصول على الغاز كونها من الدول الساحلية لمنطثة شرق البحر الأبيض المتوسط، وقد شكلت هذه الاطماع تداعيات اقتصادية ابرزها(عيشة 2021: 23).

1-علاقة تركيا المتضاربة مع دول شرق المتوسط: تعد تركيا أكثر طرق التصدير فعالية من حيث التكلفة لخط الأنابيب البحري الذي من خلاله يتم نقل هذه الموارد من المنطقة إلى أوروبا. ويمكن نقل الغاز من الحقول البحرية عبر مدينة جيهان التركية إلى خط أنابيب تاناب وإلى الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك الا أن علاقات تركيا المتضاربة مع جميع البلدان المحيط لمنطقة شرق المتوسط مثل جمهورية قبرص اليونانية، واليونان

وإسرائيل ومصر من الممكن ان تمنع تركيا من لعب دور مركزي لكي تصبح مركز الطاقة الرئيسي في المنطقة.

2- التهميش الاقتصادي: فقد تم تهميش تركيا من خلال عدم دعوتها في إنشاء منتدى الغاز لشرق البحر المتوسط ضمن اجتماع القاهرة عام 2019 لقادة جمهورية قبرص واليونان وإسرائيل ومصر وإيطاليا والأردن والأراضي الفلسطينية. بالمقابل تغيبت كل من تركيا ولبنان وسوريا. وهذا يعني أن مركز ثقل الطاقة الإقليمي سيتجه نحو مصر والدول الاعضاء في المنتدى وليس لتركيا (الزبن، 2020: 12).

3-تباين المواقف للاقتصادية بين قبرص اليونانية والتركية بشأن ثروات الجزيرة، حيث تعتبر تركيا أن ثروة الجزيرة ملك للجميع ولا يمكن استغلالها من جانب واحد. ومع ذلك تجاهلت اليونان ذلك ورسمت حدود منطقتها الاقتصادية الخالصة لتتمكن من استغلال الغاز الطبيعي. وردت قبرص التركية بتحديد حدودها البحرية ووقعت اتفاقية مع تركيا لترسيم الجرف القاري في عام 2011.(جمعة: 2020: 15).

4- وفرة الغاز الطبيعي في شرق المتوسط مطمع اقتصادي لتركيا: ان الاهتمام التركي اقتصاديا بمنطقة شرق المتوسط باعتبارها منطقة غنية بالنفط والغاز بدأ أواخر القرن العشرين، وقدر تقرير صادر عن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية عام 2010 أن هناك 122 تريليون متر مكعب من الغاز و 1.7 مليار برميل. من النفط في هذه المنطقة، تتراوح قيمته بين 700 مليار و 3 تريليونات دولار حسب تغير أسعار الخام. وبدأت الدول المجاورة في السنوات الأخيرة بتشكيل تحالفات واتفاقيات من أجل تأمين حصتها في الثروة المكتشفة، وآخرها اتفاق إسرائيل والأردن على تزويد الأخير بالغاز(قاسم، 2020: 19).

3.2.1.5 التداعيات الأمنية

1- يشكل التنافس على الموارد الطبيعية تداعيات امنية على تركيا، فقد شكل التنافس حالة من الصراع والتوترات بين تركيا والدول المتاخمة لمنطقة شرق المتوسط خاصة اليونان قبرص اليونانية والتي يمكن ابراز التداعيات الامنية كما يلي (راشد، 2020: 12):

2-الصراع التركي اليوناني: لقد شكل الصراع التركي اليوناني على الحدود البحرية من تراجع وحساسية عالية من التحديات، فلم يكن الصراع مجرد صراع حدودي بل صراع على ثروة هائلة محتملة تحت قاع البحر في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة الى الاختلافات على التفسيرات القانونية المتنوعة والمتنافسة. فقد دفعت الخلافات الخاطئة بين اليونان وتركيا إلى حافة الصراع المسلح أكثر من مرة خلال الخمسين عامًا الماضية، وقد وصل الخلاف بين البلدين إلى ذروته في 28 اب 2020 خلال التدريبات العسكرية بقيادة اليونان، حيث طاردت الطائرات المقاتلة التركية طائرات يونانية اقتربت من منطقة حظر طيران حددتها تركيا سابقاً

3- التوترات الامنية: وقد اتخذت هذه التوترات العديد من المظاهر، بما في ذلك إرسال تركيا لسفن استكشاف وتنقيب في منطقة متنازع عليها مع اليونان، الأمر الذي أنذر بمواجهة عسكرية كان من الممكن أن تتطور إلى حرب شاملة بين البلدين.

4-التحالفات الأمنية ضد تركيا: تحاول اليونان بناء تحالفات واسعة ضد تركيا، لكن هناك دلائل على تقلص دعمها من قبل مصر واسرائيل، وذلك لعدم رغبة الدولتين الدخول في مواجهة مسلحة مع تركيا، حيث امتنع البلدان عن المشاركة في التدريبات العسكرية اليونانية في عام 2019. في حين أن فرنسا التي تشعر بالقلق من نفوذ تركيا المتزايد في ليبيا، كانت صريحة في دعمها لليونان، وقد سعت لتدعم عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد أنقرة، الا ان تركيا

لا زالت تعول على بعض أصدقاءها في أوروبا كألمانيا ومن المحتمل أن تصمد أمام تلك العقوبات(البيك،2020: 15).

5- توجهات تركيا الأمنية: لقد أدخلت أطماع تركيا في غاز شرق المتوسط في إشكاليات أمنية تجاه قبرص واليونان، كما اتخذت تركيا مواقف متشددة تجاه دول منطقة شرق المتوسط، خاصة بعد الاكتشافات الكبيرة لمصادر الطاقة في محاولة لتأمين حصتها من موارد منطقة شرق المتوسط، مما يخرجها من أزماتها الاقتصادية من جهة. وفي المقابل تحقق طموحاتها في التوسع في مناطق جديدة للخروج مما تراه حصارًا في مناطق اخرى، بالإضافة إلى محاولة تأكيد شائعاتها حول وجود حقوقها في شرق البحر المتوسط والجزر اليونانية الواقعة قبالة ساحل بحر إيجه(صحيفة العربي الجديد،2021: 13).

6- تحالفات تركيا الأمنية: دفعت الحاجة الأمنية لتركيا التحرك بعيدًا عن القوانين الدولية لتجنب خسارة ثروة شرق البحر المتوسط، حيث وقعت اتفاقيات أمنية وبحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية لترسيم الحدود البحرية، وهو ما يعد انتهاكًا مخالفاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 والتي لم توقع عليها أنقرة، وأن اتفاقية لوزان منعت تركيا من التنقيب عن النفط والغاز خارج مياهها الإقليمية حتى عام 2023 والتي كانت جزء من شروط الدول الخاسرة في الحرب العالمية الاولى(جمعة،2020: 15).

بناء على ذلك،قامت تركيا بالتحرك سياسيا حيث ابرمت في تشرين الثاني عام 2019 اتفاقية ترسيم منطقة اقتصادية خالصة مع حكومة الوفاق الوطني الليبية التي وضعت جزءًا كبيرًا من المنطقة بين جزيرة كريت وقبرص كمنطقة اقتصادية خالصة لتركيا وفصل بين إسرائيل والمناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص. وأثارت الاتفاقية ردود فعل غاضبة من أثينا التي وصفتها بأنها غير قانونية (الرنتيسي، 2020: 12)

وعلى الرغم من صعوبة الموقف الاقليمي الناجم عن مشكلة الدراسة ترى الدراسة بأن المفاوضات هي الطريق الأكثر أمانًا للخروج من الأزمة، لكن المشكلة

تكمن في عدم وجود آلية حالية للمحادثات اليونانية التركية منذ أن علقت اليونان من جانب واحد محادثات برن في عام 1981. حيث ترك الامر لألمانيا كوسيط لمواصلة جهودها لاستنباط بعض الآليات والحفاظ على إمكانية المفاوضات. حتى ذلك الحين يمكن القول بأن الأزمة الناجمة عن المصادر الجديدة للطاقة قد تؤدي إلى اندلاع حرب، مع عواقب وخيمة على كلا البلدين وأمن البحر الأبيض المتوسط ككل. وعلى الرغم من أن إنشاء منتدى الطاقة الجديد وزيادة التنقيب عن الموارد علامات جيدة، لا تزال هناك العديد من العقبات المتعلقة باستخراج الغاز ونقله إلى الأسواق والبنية التحتية والصراعات السياسية التي يمكن أن تزداد تعقيداً. وسيكون للموارد الطبيعية في شرق البحر الأبيض المتوسط آثار عميقة على التوازن الجيوسياسي والاقتصادي الإقليمي في منطقة مزقتها العديد من النزاعات، فإن التوترات الجديدة على الموارد هي نذير سوء ليس فقط للدول المتنازعة ولكن أيضًا لأوروبا بأكملها في اطار أمن الطاقة والأمن بشكل عام.

2.5 تداعيات غاز البحر المتوسط على لبنان

يعد لبنان من اهم الأقطار العربية التي تتمتع بموقع استراتيجي على البحر الابيض المتوسط، حيث تعد ملتقى لانابيب النفط للدول العربية المصدرة للنفط بالاضافة مكانتها السياسية بما تتمتع به من تضاريس طبيعية ومناطق سياحية جاذبة، فلبنان من حيث المساحة هو شريط ضيق من الأراضي، ولبنان واحدة من أصغر الدول ذات السيادة في العالم وعاصمتها بيروت (سايمون، 2017: 12). بالإضافة الى ذلك تم الاطلاع على ابرز التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية على لبنان.

1.2.5 الأهمية الإستراتيجية للبنان

يعد لبنان منطقته ساحلية وموقعًا لبعض أقدم المستوطنات البشرية في العالم – كانت الموانئ الفينيقية في صور وصيدا وجبيل مراكز مهيمنة للتجارة والثقافة في

العالم. وفي عام 1920 أنشأت فرنسا إدارة لبنان تحت انتداب عصبة الأمم ثم أصبح لبنان جمهورية عام 1926 ونال استقلاله عام 1943(صحيفة البيان،2020: 12).

يشترك لبنان في العديد من الخصائص الثقافية للعالم العربي، ويتمتع بخصائص تميزه عن العديد من الدول العربية، فتضاريسها الجبلية الوعرة عبر التاريخ جعلته ملاذ للجماعات الدينية والعرقية المتنوعة والمعارضين السياسيين. لبنان هو واحد من أكثر البلدان كثافة سكانية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ولديه معدل عالٍ من معرفة القراءة والكتابة حيث يعد مركز تجاري وثقافي في الشرق الاوسط.

يحد لبنان من الشمال والشرق سوريا، ومن الجنوب فلسطين المحتلة، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط. وكما هو الحال في أي منطقة جبلية، فإن الجغرافيا الطبيعية للبنان معقدة للغاية ومتنوعة. حيث تخضع الأشكال الأرضية والمناخ والتربة والغطاء النباتي لبعض التغيرات الحادة والملفتة للنظر على مسافات قصيرة. يمكن التمييز بين أربع مناطق فيزيوغرافية مميزة: سهل ساحلي ضيق على طول البحر الأبيض المتوسط ، وجبال لبنان، ووادي البقاع، وسلاسل جبال لبنان الشرقية وحرمون الموازية للجبال اللبنانية(بكري، 2020: 5).

التركيب العرقي واللغوي، فيتمتع لبنان بمجتمع غير متجانس يتألف من مجموعات عرقية ودينية ونسبية عديدة. وهي ارتباطات قديمة سبقت إنشاء الكيان الإقليمي والسياسي الحالي، حيث يتالف اللبنانيون من الأقليات العرقية بما في ذلك السكان الأرمن والأكراد. اللغة العربية هي اللغة الرسمية، على الرغم من أن نسبة صغيرة من السكان يتحدثون الأرمينية أو الكردية ؛ كما يتم التحدث بالفرنسية والإنجليزية، وتستخدم السريانية في بعض كنائس الموارنة (يتبع الروم الكاثوليك طقوس شرقية)(فرناز، 2019: 12).

الواقع الاقتصادي فقد شكلت العوامل الجيوسياسية في العقود الأخيرة ضغوطًا كبيرة على اقتصاد لبنان، الذي كان يتمتع بمكانة كبيرة كمركز إقليمي وتجاري. واتسم

الاقتصاد اللبناني بحد أدنى من التدخل الحكومي في المشاريع الخاصة إلى جانب بيئة معفاة من الضرائب على الدخل والأرباح. وعلى الرغم من أن الواردات فاقت الصادرات بكثير، إلا أن عناصر مثل السياحة والتحويلات المالية من العمال العاملين في الخارج ساعدت في موازنة العجز التجاري وكانت المنتجات اللبنانية تجد مكانًا لها في السوق الدولية(عمر، 2019: 13).

الواقع السياسي فقد خلقت الحرب الأهلية من عام (1975–1990) عواقب وتحديات للاقتصاد اللبناني، حيث انخفضت قيمة الليرة اللبنانية مع استمرار التدمير للبنية التحتية في البلاد. وبعد الحرب الأهلية شرع لبنان في اعداد برنامج طموح لإعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي الذي استلزم تجديدًا واسعًا للبنية التحتية المتداعية في البلاد. كان الهدف الذي أطلقه رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري في التسعينيات هو اعادة إحياء بيروت كمركز مالي وتجاري إقليمي. حقق برنامج إعادة الإعمار في بيروت تقدمًا كبيرًا في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين، وإن كان ذلك على حساب زيادة عبء الديون الحكومية الداخلية والخارجية، حيث تم تمويل جزء كبير من برنامج إعادة البناء من خلال الاقتراض الداخلي، مما أدى إلى ظهور عجز في الميزانية ودين عام متزايد من جذب الاستثمار وتشجيعه، وتم تخفيض معدلات الضرائب. وقد أدى ذلك إلى تقشف شديد في الميزانية، إلا أن الاستثمار كان محدود فقط في البنية التحتية الاجتماعية في لبنان واعتماد متزايد على الضرائب غير المباشرة التنازلية لمواجهة النقص في الميزانية(حاتم، 2020: 7).

الموارد الطبيعية، فالموارد المعدنية في لبنان قليلة، حيث هناك القليل من خام الحديد ورمال عالية الجودة مناسبة لتصنيع الزجاج والجير. وهناك مشروع الطاقة الكهرومائية يساهم في تطوير مساحة الأراضي المروية للزراعة. وقد تعرضت شبكات ومنشآت الكهرباء في لبنان خلال الحرب الأهلية نتيجة الغارات الجوية الإسرائيلية التي نفذت خلال الحرب الدورية في أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين إلى تدمير واسع (السعيدي، 2016: 15).

وفي إطار المواصلات والطرق يعد لبنان موقع مفترق طرق حيويًا بين الشرق والغرب. تشمل شبكة الطرق التي تمر في لبنان طرقًا سريعة دولية، والتي تشكل جزءًا من الطرق البرية الرئيسية التي تربط أوروبا بالدول العربية والشرق. وهناك أيضًا طرق سريعة داخلية وطرق ثانوية معبدة وطرق غير معبدة.ويوجد في لبنان العديد من الموانئ تقع على طول ساحل البحر. أقيمت أرصفة لناقلات النفط قبالة الساحل في طرابلس والزهراني بالقرب من صيدا، حيث توجد محطات خطوط الأنابيب والمصافي. والميناء الرئيسي للبضائع والركاب هو ميناء بيروت، حيث توجد منطقة حرة ومرافق تخزين لشحنات الترانزيت. وتم توسيع الميناء وتعميقه، وتم بناء صومعة تخزين كبيرة (للقمح والحبوب الأخرى)، لكن مرافق الميناء تضررت بشدة خلال الحرب الأهلية والقتال بعد الحرب (روجينا، 2016: 52). وبعد تفجير كبير ناتج عن سوء تخزين لمواد شديدة الانفجار بتاريخ 4 ايلول 2020.

طبيعة النظام السياسي في لبنان حيث تعد لبنان الحديثة جمهورية وحدوية متعددة الأحزاب ذات نظام حكم برلماني. ينص دستورها، الذي صدر في عام 1926 أثناء الانتداب الفرنسي على مجلس واحد للنواب يتم انتخابه لمدة أربع سنوات بالاقتراع العام للبالغين، ويتم تقسيم المقاعد البرلمانية بالتساوي بين الجماعات المسيحية والإسلامية والتوزيع الطائفي يتم مراعاته أيضًا في التعيينات في الوظائف العامة(ناصوري، 2015: 6).

رئيس الدولة هو الرئيس الذي يتم انتخابه بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب لمدة ست سنوات وهو مؤهل لشغل ولايات متتالية. وبموجب اتفاقية غير مكتوبة، يجب يكون الرئيس مسيحيًا مارونيًا، ورئيس الوزراء مسلمًا سنيًا، ورئيس مجلس النواب مسلمًا شيعيًا. يدعو الرئيس بالتشاور مع رئيس مجلس الأمة ونواب البرلمان المسلم السني لتشكيل مجلس الوزراء، وحقائب أعضاء مجلس الوزراء منظمة لتعكس التوازن الطائفي. يتطلب مجلس الوزراء الذي يتمتع بسلطة تنفيذية أكبر من الرئيس، تصويتًا بالثقة من المجلس من أجل البقاء في السلطة. ومع ذلك نادرًا ما يتم التصويت بحجب الثقة من الناحية العملية. عادة ما يسقط مجلس الوزراء بسبب

الخلاف الداخلي أو الصراع المجتمعي أو الضغط الذي تمارسه الدول الأجنبية (العبد، 2001: 15).

2.2.5 اشكالية غاز شرق المتوسط وتداعياته على لبنان

يقع لبنان على نقطة جغرافية إستراتيجية سياسيا وعسكريا ويعتبر لبنان منطقة مهمة للغاية لوقوعة على شواطئ المتوسط ويعد ملتقى الصادرات البحرية للبلدان العربية بخصوص مصادر الطاقة كونه ملتقى انانبيب الغاز الذي يربط شرق المتوسط بأوروبا، إضافة الى ذلك هو جزء من منطقة شرق البحر المتوسط الغنية بالغاز (قاسم، 2020، 12).

لقد شكل موقع لبنان في شرق البحر الأبيض المتوسط على طول ساحلي وبري جيد، منحه ميزة طبيعية لصادرات الغاز بالرغم من الحدود المغلقة مع إسرائيل الا ان لبنان لديه عدد من الخيارات التجارية الإقليمية الأخرى، وتعتمد استراتيجيات التصدير النهائية للبنان على حجم احتياطياته، والطلب المحلي والأجنبي، وأهداف التصدير، وتكلفة إنتاج الغاز اللبناني، والسعر، والمنافسة، فضلاً عن توافر التمويل اللازم لتأمين الفائدة الأولية من قبل المستثمرين الأجانب (السعيدي 2016: 15).

لقد شكل النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان في عام 2010 نقطة تحول عندما قدم لبنان إلى الأمم المتحدة مخططًا للإحداثيات الجغرافية يحدد الحدود الغربية والشمالية والجنوبية لمنطقته الاقتصادية الخالصة له. ويرسم المخطط من جانب واحد الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية وتمتد الحدود البحرية اللبنانية الى قبرص جنوباً، بحيث ان هذا التقسيم يختلف عن الاتفاقية الثنائية قبرص – لبنان لعام 2007 التي لم يصدق عليها لبنان. في عام 2011 احتج لبنان على الاتفاق بين إسرائيل وقبرص، بحجة أنه يتعارض مع المنطقة الاقتصادية الخالصة له (سايمون، 2011: 9).

ويسعى لبنان كما تسعى دول شرق المتوسط للبحث عن الغاز، وقد عقد اتفاقيات تنقيب عن الغاز مع شركات متخصصة في التنقيب والاستكشاف في مياهه

الاقليمية مثل شركة توتال الفرنسية وإيني الإيطالية ونوفاتيك الروسية عام 2018، الا ان نتائج التنقيب جاءت دون المأمول. بسبب تقييمات المخاطر السياسية والاقتصادية على رغبة المستثمرين في تمويل البنية التحتية البحرية والبرية اللازمة للبنان (باكير، 2020: 4).

كما أن التوقيت المبكر للتنقيب واستخراجه مهم في ضوء ديناميكيات سوق الغاز، فقد يؤدي استمرار التأخير إلى إغلاق العديد من الفرص السوقية للبلاد. وتعد الإمكانات التجارية للصادرات الإقليمية إلى مصر والأردن مساهمة في تطوير الاقتصاد اللبناني ولكن قد تتمتع إسرائيل بميزة المحرك الأول إذا تغلبت على العقبات التنظيمية والسياسية الحالية(خليفة، 2020: 7).

في شباط 2020، ووفقًا لدراسة أجراها بنك الائتمان اللبناني في ظل الواقع الذي يعيشه لبنان في خضم أزمة مصرفية ونقدية ومالية، يبحث عن شعاع من الضوء في قاع البحر، حيث أطلقت سفينة الحفر Tungsten Explorer عمليات لاستكشاف احتياطيات الغاز والنفط المحتملة في جزء من قاع البحر اللبناني على بعد 30كم من ساحل بيروت. ويتوقع خلال السنة الأولى من الإنتاج يمكن أن تدر الهيدروكربونات بقيمة حوالي 8 مليارات دولار أمريكي(البني، 2000: 43).

لقد شكل غاز شرق المتوسط تداعيات سياسية واقتصادية وامنية على لبنان ادى الى بروز هذا التداعيات على شكل تحديات على النظام السياسي اللبناني والتي من أبرزها ما يلي:

1.2.2.5 التداعيات السياسية

يعتبر لبنان من الدول الساحلية لمنطقة الشرق المتوسط، وتشكل قضايا ترسيم الحدود مع الكيان الإسرائيلي ابرز التحديات والتداعيات السياسية للبنان، لذلك وجود إسرائيل حدوديا مع لبنان شكل تداعيات على لبنان في إمكانية نيل حصتها من الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، ومن ابرز التداعيات السياسية ما يلي: (عساف،2014: 4).

1- إشكالية ترسيم الحدود: لقد شكلت إشكالية ترسيم الحدود تداعيات سياسية وامنية على لبنان، فقد أدت خلافات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل تداعيات على لبنان، حيث تدعي إسرائيل بأن لها حقوقا تصل الي 850 كم2، والذي ترفضه لبنان مما أثار ذلك إشكالات على المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الطرفين.

2- الخلافات السياسية بين لبنان وقبرص، حيث في عام 2007 وقع الجانبان اتفاقية ثنائية لترسيم الحدود بين الطرفين وتحديد المنطقة الاقتصادية بينهما، الا ان لبنان لم يكتمل بمصادقتها، مما دفع ذلك ان تقوم قبرص بتوقيع اتفاقية مع إسرائيل عام 2010 دون الرجوع الي لبنان، مما ساهم ذلك بمخالفة مبادئ الاتفاق المبرم عام 2007 بين كل من لبنان وقبرص.

3- الاضطرابات السياسية الداخلية: فقد شكلت الظروف السياسية التي يعيشها لبنان من اضطرابات سياسية ومحاصصة وأزمات اقتصادية إضافة الى جائحة كورونا 2020 الى جعل الحكومة اللبنانية غير قادرة في التنقيب عن الغاز الطبيعي في مياهها الاقليمية، ربما هشاشة الاقتصادي اللبناني الذي يعاني اصلا من عبء الديون بحيث اصبح لبنان بلد يعيش نسبة أكثر من 40 % من السكان تحت خط الفقر.

4- الفساد في الدولة: شكلت المستويات المرتفعة للفساد في الدولة الى خلق مخاوف بشأن التوزيع المستقبلي للموارد كون لبنان مفلس كلياً، وإن نظام الحكم في لبنان مفلس بسبب الفساد الذي يعيشه، وحسب مؤشر مدركات الفساد 2020 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية للإئتلاف العالمي ضد الفساد والمنشور على الصفحة الرسمية لقسم العلوم السياسية – جامعة مؤتة على موقع الفيسبوك بتاريخ 28 كانون الثاني 2021م الذي أظهر ان لبنان تقبع بالمرتبة 149 من بين 180 دولة حول العالم وهي تعتبر من الفئات الاكثر فسادا بالعالم، لذلك فإن لبنان يدعو الى انتهاج سياسة الحوكمة الرشيدة لضمان "توفير الموارد لتستخدم للصالح العام وليس لخدمة المصالح الخاصة،

هذا الامر ادى الى تراجع لبنان في اجراءات التنقيب الحفر عن الغاز الطبيعي في شرق المتوسط.

5- الجمود السياسي وتعطيل الحياة السياسية في لبنان: هذه الظروف غير المستقرة في لبنان أجبرت الحكومة اللبنانية عام 2014 على تاجيل دخول لبنان في المزاد الأول لتراخيص النفط والغاز الطبيعي في منطقتها الاقتصادية الخالصة حتى عام 2015 بسبب الجمود السياسي بشأن المراسيم اللازمة لبدء عملية تقديم العطاءات. وما زاد على ذلك اندلاع سلسلة من الاحتجاجات الشعبية بتاريخ 13-10-2019 بسبب ارتفاع الضرائب زسزء ادارة الدولة نتيجة المحاصصة الطائفية والتي نتج عنها استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، وفشلت النخب السياسية حتى تاريخ تدوين هذه الدراسة (شباط 2021) في تشكيل حكومة متفق عليها من كافة الاطياف السياسية والشعبية.

2.2.2.5 التداعيات الاقتصادية

يعد الاقتصاد شريان الحياة لاي دولة، لذلك فأن قيام الحروب والصراعات والاستعمار هو من اجل الحصول على الموارد الطبيعية، وفي ظل الظروف الاقتصادية الخانقة التي تعيشها لبنان، لذا تسعى لبنان للبحث الحصول على الغاز الطبيعي ليحل جزء من الازمة الاقتصادية، لذا شكلت مساهمة لبنان المتأخرة عن الغاز تداعيات اقتصادية عليها من أبرزها (فيوليت، 2020: 3):

1-الخلافات على المنطقة الاقتصادية بين إسرائيل ولبنان: حيث برزت هذه الخلافات في كانون الثاني عام 2018 عندما علق وزير الدفاع الإسرائيلي على أن لبنان منح ثلاث شركات أجنبية تراخيص للتنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة كتحد صارخ وعمل استفزازي، وأن قبول الشركات الأجنبية بهذا الأمر سيكون خطأ قاتلاً. وردت الحكومة اللبنانية على هذا البيان بسلسلة من التصريحات دافعت فيها عن حقها، كما

دخل حزب الله اللبناني في الخط مهددًا إسرائيل بتقديم نفسها كحامية لهذه الحقوق مما يشكل ذلك تداعيات اقتصادية على لبنان.

2- أزمة لبنان الاقتصادية: في عام 2013، أعلن وزير الطاقة في لبنان جبران باسيل، أن المنطقة الاقتصادية الخالصة في لبنان يمكن أن تحتوي على 30 تريليون قدم مكعب على الأقل من الغاز الطبيعي، بناءً على المسوحات الزلزالية، الا ان الظروف السياسية التي يمر بها لبنان من اقتصاد متعثر، وعبء ديون كبير، وميزانية وطنية محدودة وعدم الاستقرار السياسي، والعوائق الطائفية في صنع القرار، وغياب أنظمة التجارة والاستثمار الحديثة، وآثار الصراع السوري كلها عوامل تثير التساؤلات حول قدرة البلاد على جذب الاستثمارات اللازمة لاستكشاف وتطوير مواردها من الطاقة.

3- استبعاد لبنان وتهميشها اقتصاديا في المشاركة في مؤتمر القاهرة 2019: حيث همشت لبنان من التنسيق الإقليمي لاستخراج الهيدروكربون من منطقة شرق المتوسط في عام 2019، فقد أسست كل من مصر وقبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية منتدى غاز شرق المتوسط وتم استبعاد تركيا ولبنان من المنتدى بالرغم من أن منتدى شرق المتوسط هو منصة لتسهيل المناقشات بين القوى الإقليمية المشتركة في هذه المنطقة، لذلك قامت تركيا بأبرام اتفاقهم مع ليبيا كرد على هذا التهميش (فيوليت، 2020: 3).

4- نتائج التنقيب في الحدود البحرية للبنان: لقد قامت الشركات الفرنسية بالتنقيب في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عن الغاز قبالة ساحل بيروت ولم يظهر سوى آثار هيدروكربونية، بالمقابل فأن التنقيب في مناطق الخط البحري المتنازع عليه بين لبنان وإسرائيل قد يتأخر إلى أجل غير مسمى.

3.2.2.5 التداعيات الأمنية

شكل الجوار الإسرائيلي المتاخم للحدود اللبنانية ابرز التحديات والتداعيات للامن اللبناني في منطقة شرق البحر المتوسط، حيث شكلت قضايا ترسيم الحدود والمياه الإقليمية ابرز التداعيات الأمنية للبنان ما يلي (ناجي،2019: 3):

1- الجوار الإسرائيلي: لقد شكل الجوار الحدودي الإسرائيلي معضلة امنية أمام عجلة التنمية في لبنان، حيث اعلنت مجموعة من الشركات الإيطالية والفرنسية والروسية جاهزية عملياتها في التنقيب في الفضاء البحري اللبناني الا ان إشكالية الجوار الإسرائيلي ومعضلة ترسيم المياه الإقليمية المتنازع عليها تشكل حجر عثرة أمام عمليات التنقيب، حيث ان لبنان من الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بالمقابل ان إسرائيل غير موقعة عليها لذا فالمفاوضات بين إسرائيل ولبنان كانت معطلة لفترة زمنية طويلة، لكن في شهر تشرين أول 2020 برعاية الامم المتحدة ووساطة الولايات المتحدة الامريكية عقدت الجولة الاولى من مفاوضات ترسيم الحدود وتبعها بعد ذلك جولتين دون التوصل لأي اتفاق(صحيفة الغد الاردنية، 2020).

2- تهميش لبنان امنيا في دورها للبحث عن الغاز: فقد بدأت عمليات الحفر التنقيب الفعلية في منطقة شرق البحر المتوسط للبلدان المجاورة للبنان مثل مصر واسرائيل وقبرص منذ عام 2009، اما لبنان فبدأ متأخرا عشر سنوات في السباق لاستغلال موارد النفط والغاز البحرية. ووفقًا لتقديرات هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، قد يحتوي على ما متوسطه 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج ومتوسط 122 تريليون قدم مكعب من الغاز القابل للاستخراج، وأثيرت التوقعات بأن دول حوض شرق المتوسط ستصبح مُصدِّرة للسوق الأوروبية. لكن الشبكة المعقدة من المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والاضطرابات السياسية في المنطقة قللت من التفاؤلات الأولية (ناجي،2019: 3).

3- الخلاف الامني على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، حيث شكل الخلاف على الحدود البحرية بينهما حالة من التوتر الامني، حيث طالبت إسرائيل بحقها في التنقيب عن المياه بالقرب من مدينة صور بلبنان، بينما اتفق لبنان مع عدد من شركات النفط الإيطالية والفرنسية والروسية على التنقيب في هذه المنطقة، بشرط بدء الحفر. قبل نهاية عام 2020. الولايات المتحدة تحاول التوسط. في هذا النزاع دون جدوى

3.5 تداعيات غاز منطقة شرق المتوسط على إسرائيل

تعد إسرائيل من ابرز القوى الإقليمية في الشرق الاوسط ومنطقة شرق المتوسط، وتمتد على ساحل طويل للبحر المتوسط وتحتل موقع إستراتيجية يربط قارتي اسيا وإفريقيا، وتحتوي على موانى ومرافي لخطوط الانابيب، وقد تم الاطلاع على اهمية اسرائيل الاستراتيجية، والتداعيات السياسية والاقتصادية والامنية لغاز شرق المتوسط عليها. (المعشر، 2019: 70).

1.3.5 الأهمية الإستراتيجية لدولة إسرائيل

يسمى الكيان الصهيوني المحتل للاراضي الفلسطينية رسميًا دولة إسرائيل وهو كيان تقع في الشرق الأوسط، وتقع في الطرف الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. يحدها من الشمال لبنان، ومن الشمال الشرقي سوريا، ومن الشرق والجنوب الشرقي الأردن، ومن الجنوب الغربي مصر، ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط. القدس هي مقر الحكومة والعاصمة المعلنة مؤخراً، على الرغم من أن الوضع الأخير لم يحظ باعتراف دولي واسع، وإسرائيل دولة صغيرة ذات تضاريس متنوعة نسبيًا، تتكون من سهل ساحلي طويل ومرتفعات في المناطق الشمالية والوسطى وصحراء النقب في الجنوب. تمتد على طول البلاد من الشمال إلى الجنوب على طول حدودها الشرقية هي المحطة الشمالية للوادي المتصدع العظيم (المعشر، 2019: 75).

تشكلت اسرائيل من قبل الانتداب البريطاني من خلال الرغبة في وطن لليهود عددًا صغيرًا من اليهود إلى الهجرة إلى فلسطين، وهي الهجرة التي نمت بشكل كبير خلال الربع الثاني من القرن العشرين مع تزايد اضطهاد اليهود في جميع أنحاء العالم، ومع ذلك تسبب هذا التدفق الهائل للمهاجرين اليهود في المنطقة في توتر مع العرب الفلسطينيين الأصليين، واندلع العنف بين المجموعتين التي أدت إلى خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين إلى قطاعين يهودي وعربي وإعلان إسرائيل قيام دولة في عام، 1948(المدلل، 2013: 22).

على الرغم من صغر حجمها، حوالي 290 ميلاً (470 كم) من الشمال إلى الجنوب و 85 ميلاً (135 كم) من الشرق إلى الغرب في أوسع نقطة، تمتلك إسرائيل أربع مناطق جغرافية – السهل الساحلي للبحر الأبيض المتوسط، ومناطق التلال في الشمال. ووسط إسرائيل ووادي الصدع العظيم والنقب – ومجموعة واسعة من السمات الفيزيائية الفريدة والمناخ المحلي. (المعشر، 2019: 55).

النسيج الاجتماعي يتكون سكان اسرائيل من الريف والمعرّفين بسكان المستوطنات التي يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة، أكثر من نصفهم من المهاجرين الذين وصلوا بعد عام 1948. ويشكل اليهود حوالي ثلاثة أرباع مجموع سكان إسرائيل. الربع المتبقي هو من العرب الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين والدروز، ويشكل كل منهم نسبة ضئيلة من مجموع السكان. والعرب هم الأغلبية الساحقة في قطاع غزة والأراضي المحتلة في الضفة الغربية (أبو النمل، 2017: 13).

يتكون المجتمع اليهودي من مجموعتان عرقيتان رئيسيتان هما اليهود من أوروبا الوسطى والشرقية وأحفادهم الذين يتبعون التقاليد الأشكناز، والقسم الاخر هم وهؤلاء اليهود الذي هاجرو من منطقة البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا والذين يتبعون السفارديم. يوجد حاخامان رئيسيان في إسرائيل أحدهما أشكنازي والآخر سفاردي. وهناك توتر واختلاف كبير بينهما بسبب الاختلافات الثقافية والهيمنة الاجتماعية والسياسية للأشكناز في المجتمع الإسرائيلي الأكثر ثراءً والسفارديم يميلون

إلى أن يكونوا أكثر فقراً وأقل تعليماً وأقل تمثيلاً في المناصب السياسية الأعلى من الأشكناز (حيدر، 2004: 11).

الواقع الاقتصادي في إسرائيل حيث تتمثل أهداف السياسة الاقتصادية الإسرائيلية في النمو المستمر وزيادة اندماج اقتصاد الدولة في الأسواق العالمية. أحرزت إسرائيل تقدمًا نحو هذه الأهداف في ظل ظروف صعبة، مثل الزيادة السكانية السريعة، ومقاطعة الدول العربية (باستثناء مصر من 1979، والأردن من 1994، والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب من 2020)، والإنفاق الباهظ على الدفاع، وندرة الموارد الطبيعية، وارتفاع معدلات التضخم، وصغر السوق المحلية التي تحد من المدخرات الاقتصادية للإنتاج بالجملة. على الرغم من هذه العقبات، حققت إسرائيل مستوى معيشة مرتفعًا لمعظم سكانها، ونموًا كبيرًا في قطاعي الصادرات الصناعية والسياحة، وتميزًا عالميًا في التقنيات المتقدمة والصناعة القائمة على العلم(أبو النمل، 2017).

وتعتمد إسرائيل في ناتجها القومي على نسبة معدلات الضرائب في إسرائيل والتي هي من بين أعلى المعدلات في العالم، وهي الضرائب الناتجة من القيمة المضافة والجمارك والمكوس وضرائب الأراضي والكماليات هي المصادر الرئيسية للدخل. وتضمنت الإصلاحات الضريبية في عام 1985 ضريبة جديدة على الشركات تم فرضها على قطاعات الأعمال غير الخاضعة للضريبة في السابق مع تخفيض طفيف في الضرائب المباشرة على الأفراد. وتقترب الضرائب من خمسي قيمة الناتج القومي الإجمالي وهي حوالي ربع متوسط دخل الأسرة(ابراهيم، 2016: 12).

تشمل الموارد المعدنية في اسرائيل البوتاس والبروم والمغنيسيوم، وهما الأخيرين المستمدين من مياه البحر الميت. وخام النحاس في وادي العربة والفوسفات وكميات قليلة من الجبس في النقب وبعض الرخام في الجليل. بدأت إسرائيل استغلالًا محدودًا للنفط في الخمسينيات من القرن الماضي، وتم اكتشاف مكامن نفطية صغيرة في شمال النقب وجنوب تل أبيب. وتمتلك البلاد أيضًا احتياطيات من

الغاز الطبيعي في شمال النقب وشمال شرق بئر السبع وفي البحر في البحر الأبيض المتوسط. وقد تم تأميم صناعة الطاقة، كما ويتم توليد الكهرباء بشكل أساسي من المحطات الحرارية التي تعمل بالفحم والنفط. وشجعت الحكومة على التحول الى الطاقة الكهربائية في مناطق الريف المكثفة ووفرت الكهرباء للزراعة والصناعة بأسعار مناسبة(خدوري،2020: 12).

في الاطار السياسي تعد اسرائيل جمهورية ديمقراطية ذات نظام حكم برلماني برئاسة رئيس الوزراء وتضم العديد من الأحزاب السياسية التي تمثل مجموعة واسعة من المناصب السياسية. أما هيئة التشريع في إسرائيل، فهي الكنيست أو الجمعية، وهي هيئة تشريعية من غرفة واحدة تضم 120 عضوًا يتم انتخابهم كل أربع سنوات (أو في كثير من الأحيان إذا أدى تصويت الكنيست بعدم الثقة في الحكومة إلى انتخابات مبكرة). يمارس الأعضاء وظائف مهمة في اللجان الدائمة. ويتم استخدام اللغة العبرية، اللغة الرسمية للبلاد، واللغة العربية، المعترف بها قانونًا على أنها تتمتع بوضع خاص، في جميع الإجراءات(جوبسر، 2001: 12).

يعد رئيس وزراء البلاد هو رأس الحكومة وهو مكلف بمهمة تشكيل مجلس الوزراء، وهو الهيئة التنفيذية وصنع السياسات الرئيسية للحكومة. ولدى إسرائيل حكومة قوية، وقد يكون أعضاؤها – لكن ليس بالضرورة أن يكونوا – أعضاء في الكنيست.

2.3.5 إشكالية غاز شرق المتوسط وتداعياته على اسرائيل

تشكل إسرائيل الجسم الغريب في منطقة شرق البحر المتوسط باعتباره كيان مغتصب لأرض عربية لذلك تشكل الحدود الإقليمية البحرية إشكالية مع الدول العربي وخاصة مع لبنان، الا ان منتدى القاهرة المنعقد في عام 2019 غير بورصة هذه الاشكالية حيث برزت اسرائيل عضو أساسي مع مصر وقبرص واليونان وإيطاليا والأردن والسلطة الفلسطينية(قنديل، 2019: 12).

بدأت إسرائيل بالبحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي والنفط في شرق البحر الأبيض المتوسط في المنطقة منذ عقود بعيدة، وقد تم اكتشاف حقول غاز صغيرة في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي في صحراء يهودا الجنوبية. وبدأ الحفر البحري في شرق البحر الأبيض المتوسط في وقت مبكر من عام 1969، ولكن خلال الثلاثين عامًا التالية، تبين أن حفر 17 بئراً استكشافية كانت جافة(سايمون،2017: 12).

منذ عام 1999–2000 تم اكتشاف أول اكتشافات كبيرة قبالة سواحل عسقلان. أول حقل تم اكتشافه هو نوا وأكبر الحقول هو ماري. تم تطوير الأول مؤخرًا وبدأ الأخير في تزويد الغاز إلى محطة كهرباء اشدود في عام 2004. اما حقل ماري فتوقع انتاجة ما يقارب 30 مليار متر مكعب ويمكن استخدامه كحقل لتخزين الغاز الطبيعي (خدوري،،2016: 12).

وقبالة قطاع غزة تم اكتشاف محمية غزة البحرية في عام 1999 وتحتوي على أكثر من 30 مليار متر مكعب، لكن لم يتم تطوير هذا المجال أبدًا، ويرجع ذلك في الغالب إلى فشل المفاوضات والوضع السياسي في المنطقة. ولم يكن اكتشاف ماري بي مهمًا على المستوى الدولي، لكنه وفر الاحتياجات المحلية وأظهر أن المنطقة لديها إمكانات كبيرة للغاز الطبيعي(قطان 2012: 4).

في عام 2009 تم اكتشاف حقل ليفياثان الذي يمثل أكبر اكتشاف للغاز الطبيعي منذ عقد. ويقدر أن حقل ليفياثان يحتوي على 480 مليار متر مكعب، في عام 2011 استهلكت إسرائيل 5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. لذلك من الواضح أنه مؤشر على زيادة الطلب، فإن اكتشافات الغاز الجديدة يمكن أن تزود احتياجات إسرائيل من الغاز لعدة عقود قادمة على الأقل(صحيفة القدس العربي،2014: 22).

وهناك آبار أخرى أصغر تم اكتشافها خلال الفترة 2009–2012 تشمل حقل داليت غرب الخضيرة (يقدر بنحو 7–8 مليار متر مكعب)، وحقل تانين شمال غرب حقل ليفياثان (حوالي 34 مليار متر مكعب)، وحقل دولفين جنوب شرق ليفياثان (2.3 مليار متر مكعب) وحقل شمشون غربي عسقلان (16 مليار متر مكعب).

بالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات الحفر العميقة التي يتم إجراؤها في حقل ليفياثان يمكن أن تكتشف المزيد من الغاز الطبيعي وربما النفط، حيث توجد إمكانات كبيرة في المنطقة كما تشير لذلك العديد من الدراسات، ولكن لم يتم اكتشافها بعد (صبحي، 2018: 11).

وتقود إسرائيل عمليات الاستكشاف في المنطقة، لكن الدول الأخرى ليست بعيدة عن الركب. ففي عام 2007، عقدت قبرص الجولة الأولى من المزادات لتراخيص الاستكشاف. تم اكتشاف حقل أفروديت للغاز في ديسمبر 2011 غرب ليفياثان في "بلوك 12". ويُعتقد أن حقل تمار وليفياثان يحتوي على 200 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي مع إمكانية استخراج النفط في أفق أعمق. قبرص بصدد جولة ترخيص ثانية لـ 12 منطقة استكشاف أخرى. كما أعلن لبنان وسوريا عن جداول زمنية لجولات التراخيص البحرية. وأجلت سوريا العملية بسبب الوضع السياسي، في حين أن جولة التراخيص الأولى في لبنان بدأت في وقت مبكر من عام 2013(حنفي،2018: 12).

لقد شكل غاز شرق المتوسط تداعيات سياسية واقتصادية وامنية على اسرائيل كان لها الاثر على علاقات إسرائيل مع الدول المجاورة وغاز مع تركيا وقبرص واليونان ومصر وفلسطين ومن ابرزها ما يلي(صحيفة الغد الاردنية،2020: 7).

1.2.3.5 التداعيات السياسية

لا شك ان إسرائيل تشكل ابرز القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شرق المتوسط، وتتمتع إسرائيل بعلاقات مع الولايات المتحدة ودول أوروبا في إطار تحالفات سياسية وأمنية واقتصادية جعل لها شأنا كبيرا في الشرق الاوسط، لذا برزت إسرائيل كقوة إقليمية لعبت دور بارز في شرق المتوسط في إطار سعيها للحصول على الغاز الطبيعي والذي شكل لها التداعيات السياسية التالية: (صبحي، 2018: 11).

1-العداء السياسي التاريخي بين اسرائيل والعرب في اطار النزاع العربي الاسرائيلي: فقد واجهت اشكاليات وتداعيات سياسية في اطار التنقيب عن ابار الغاز الطبيعي خاصة مع لبنان وسوريا باعتبارها ذو حدود متاخمة مع اسرائيل مما يشكل ذلك تداعيات حول الحدود البرية والبحرية على مناطق تواحد الغاز في منطقة شرق المتوسط.

2- بروز تعاون سياسي ايجابي بين اسرائيل ودول عربية مثل مصر والاردن ومؤخراً مع الامارات والبحرين والمغرب،حيث ارتبطتا باتفاقيات تعاونية في اطار منتدى الاسكندرية لعام 2019 كجزء من التحالف والتعاون بين الجتنبين، لذلك تعتبر هذه النقطة من التداعيات ايجابية لمنطقة شرق المتوسط(صحيفة الغد الاردنية،2020: 7).

3-الخلافات السياسية مع لبنان: في حقيقة الأمر لا تتفق إسرائيل مع المواقف الأحادية الجانب التي قدمها لبنان إلى الأمم المتحدة من وجهة نظر قانونية ورسم خرائط في محاولة لتوضيح موقف إسرائيل بشأن الموقع الدقيق للحد الشمالي للبحر الإقليمي لإسرائيل والمنطقة الاقتصادية الخالصة، ووفقًا لإملاءات القانون الدولي وممارسات رسم الخرائط المقبولة قدمت إسرائيل موقفها الرسمي بشأن رسم الحدود إلى الأمم المتحدة في عام 2011، وشددت إسرائيل في مذكرتها إلى الأمم المتحدة على أنها منفتحة على الحوار مع جيرانها (بما في ذلك لبنان) بشأن قضايا الحدود البحرية بما يتماشى مع ما يمليه القانون الدولي.

2.2.3.5 التداعيات الاقتصادية

شكل التنافس الاقتصادي في منطقة شرق المتوسط تداعيات اقتصادية خاصة مع القوى الإقليمية مثل تركيا واليونان والتي تنافس اسرائيل في عمليات التنقيب للحصول على اكبر قدر من الإنتاج لغاز شرق المتوسط، ولعل ابرز هذه التداعيات الاقتصادية على اسرائيل هي: (منصور، 2019: 12).

1-التكاليف الاقتصادية إحدى التحديات المقبلة: تشكل الأمور المالية من أجل تسهيل المزيد من اكتشافات الغاز عبء مالي وتخوف من عدم الجدوى من تكاليف عمليات التنقيب عن الغاز الطبيعية، وتتوقع إسرائيل أن يتم حفر ما يصل إلى عشرين بئراً استكشافية في البحر سيكلف كل منهما 100 مليون دولار حيث يستغرق الحفر ثلاثة أشهر لكل بئر مع سفينة مجهزة بشكل خاص، لذلك يجب على إسرائيل جذب ملياري دولار من رأس المال المخاطر، وربما قد لا يكون الاكتشاف لبعض الآبار مجديًا تقنيًا أو تجاريًا.

2-التخوفات التجارية: ربما الاكتشافات العالمية لكميات كبيرة من الغاز الصخري، قد تعمل على انخفاض أسعار الغاز الطبيعي، لذلك أسعار الغاز في حالة من التباين في أجزاء مختلفة من العالم. لذلك فأن انخفاض الأسعار يثير حالة من عدم اليقين بشأن الجدوى التجارية لمشاريع الغاز الجديدة في إسرائيل في ظل استثمار مبالغ ضخمة في البنية التحتية لخطوط الأنابيب ومحطات المعالجة.

3- المخاطر البيئية: تشكل السياسة الداخلية لدى الشعب الإسرائيلي عمومًا باستغلال الغاز الطبيعي، ويبرز التخوف بشأن التأثير البيئي والكميات الصغيرة نسبيًا المخصصة للسوق المحلية، والتي قد تعرض أمن الطاقة في إسرائيل الى الخطر البيئي في المستقبل (ابو زينه، 2014: 9).

3.2.3.5 التداعيات الأمنية

يعد الجانب الأمني لإسرائيل ابرز المهددات للامني القومي الإسرائيلي و حيث التهديد الإيراني وتهديدات دول الجوار وامن الطاقة ابرز التحديات والتداعيات الأمنية على إسرائيل والتي من أبرزها ما يلي: (ابو دياب، 2020: 11).

1-التهديد الإيراني: إسرائيل قلقة بشكل متزايد من التهديد الذي يمكن أن يشكله نقل أسلحة متقدمة من إيران إلى سوريا أو إلى حزب الله على البنية التحتية البحرية الإسرائيلية المتوسعة. وقد شكلت الأسلحة الإيرانية

الصنع الضرر بالطائرات الإسرائيلية خلال حرب لبنان عام 2006. لذلك أعلنت إسرائيل أنها ستجهز منصات الغاز البحرية وقوارب صواريخ سار5 بصاروخ Barak-8 للحماية من صواريخ Yakhont السورية، أو الأنظمة المماثلة اثناء البحث عن الغاز والنفط(مايكل، 2017: 16).

2-التداعيات الأمنية: عملت البحرية الإسرائيلية على تقوية هيكلها العسكري بشكل أكبر لحماية البنية التحتية للطاقة من خلال تسيير دوريات في المنطقة الاقتصادية الخالصة الإسرائيلية، وقد اعلنت اسرائيل عام 2013، انها اشترت ثلاث زوارق دورية سريعة مما يجعل أسطول البحرية الإسرائيلية سريع الهجوم. كذلك تملك اسرائيل استثمارات في طائرات الدوريات البحرية، وأنظمة الدفاع النقطية لمنصات النفط والغاز، ومجموعة واسعة من أجهزة الاستشعار عن بعد لحماية المنطقة الاقتصادية الخالصة لخفر السواحل أو شرطة حماية البنية التحتية. (ابو دياب، 2020: 11).

3-امن الطاقة: في إسرائيل تقوم القوات البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط بتأمين مصالح الطاقة في منطقتها البحرية والقيام بدوريات في مناطقها الاقتصادية الخالصة، وقد بدأت إسرائيل بتطوير القدرات البحرية من خلال برامج التحديث، واقتناء سفن سطحية إضافية وطائرات دوريات بحرية، وتنظر إسرائيل إلى أمن الطاقة المحلي والصادرات إلى الجيران المباشرين كأولويات قصوى. ويعتبر أمن الطاقة المحلي مهمًا بشكل خاص لإسرائيل حيث كان توليد الطاقة فيها يعتمد بشكل كبير في السابق على الواردات غير المستقرة والمكلفة والملوثة للفحم وزيت الديزل وكذلك الغاز الطبيعي(منصور، 2019: 11).

4-تهديدات دول الجوار: للحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي في ظل وجود مجموعات مسلحة قريبة من حدودها في هضبة الجولان وفي جنوب لبنان لذلك ترى إسرائيل أهمية تامين مصادر الطاقة لتحقيق الاستقرار

العام لمصر والأردن والسلطة الفلسطينية لكونها المستفيد الأول من عملية الاستقرار وتسويق الغاز. وفقًا لذلك فقد أبرمت الشركات الرائدة العاملة في حقول الغاز الطبيعي قبالة سواحل إسرائيل، نوبل وديليك، اتفاقيات مع منتجي الطاقة والشركات الصناعية في الأردن ومصر ودول الخليج والأراضي الفلسطينية. وقد وقعت إسرائيل مع الشركة الفلسطينية لتوليد الطاقة اتفاقية لشراء ما قيمته 1.2 مليار دولار من الغاز الإسرائيلي في عام 2014، كذلك وقعت الشركات الإسرائيلية اتفاقية لتزويد شركة الكهرباء الوطنية الأردنية المحدودة بـ 45 مليار متر مكعب من الغاز من حقل ليفياثان لمدة تزيد عن 15 عامًا، بالإضافة إلى ذلك وقعت الشركات مذكرة تفاهم لتصدير 7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويًا من حقل تمار الإسرائيلي إلى مصنع الغاز الطبيعي المسال التابع لشركة Union Fenosa الإسبانية(ابو زينه، 2014: 9).

5-التهديدات الإقليمية: تاريخيًا حافظت إسرائيل على موقف محايد بشأن وضع قبرص اليونانية إلا أن سياسة إسرائيل تغيرت بعد عام 2019 عندما انضمت إلى اليونان ومصر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتعبير عن مخاوفها بشأن نشاط الحفر التركية. بالمقابل تشترك "تركيا وإسرائيل في مصالح اقتصادية وجغرافية إستراتيجية مهمة، ففي عام 2016 أجرت تركيا وإسرائيل محادثات لبناء خط أنابيب لربط الغاز الإسرائيلي بشبكة خطوط الأنابيب التركية لتصديره إلى الاتحاد الأوروبي (قنديل، 2019: 10).

4.5 تأثير الفواعل الدولية (امريكا، روسيا، الاتحاد الأوروبي) على دول حوض شرق المتوسط وأهميتها المستقبلية المتوقعة

تتبوّأ منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط موقعًا إستراتيجيًّا مهمًّا في منطقة الشرق الأوسط، وأصبحت بحكم موقعها هذا محط لأنظار القوى الإقليمية والعالمية على حدّ سواء، وباتت سببًا في اندلاع صراعات بين لاعبين مختلفين. وتسعى الدول التي تحاول بسط نفوذها على هذه المنطقة للاستفادة من مواردها الطبيعية الغنية، إضافة إلى موقعها الإستراتيجي. وتأتي كل من دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في مقدمة البلدان التي جعلت شرق البحر الأبيض المتوسط هدفًا تريد الوصول إليه.

1.4.5 دور الاتحاد الأوروبي في منطقة شرق المتوسط

منذ الإعلان عن مسار برشلونة عام 1995 وإطلاق الشراكة الأورومتوسطية فقد تعامل الاتحاد الأوروبي مع موجة من الجهات الفاعلة الجديدة التي ظهرت مؤخرًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط وسط تنامي الدور لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا ومصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والتي اتخذت خطوات كبيرة بشكل مباشر أو غير مباشر، لتعزيز مصالحهم في شرق حوض البحر المتوسط، بالمقابل لا يزال الاتحاد الأوروبي وأعضائه خاصة قبرص وفرنسا واليونان وإيطاليا من الأكثر اهتمامًا بالواقع الأمني، في ظل تواجد الصراعات الجديدة التي تدور رحاها في منطقة شرق المتوسط (حبيب، 2003: 75).

لقد استفاد هؤلاء الفاعلون الجدد بالإضافة إلى عدد من الشركات عابرة القومية من الفراغ السياسي لدى دول الاتحاد الأوروبي بسبب التضارب في الأدوار في إدارة السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، والبيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وتفاوت المواقف والأدوار حول سياسة الاتحاد

الأوروبي في سوريا وليبيا وتركيا وغيرها. هذا التضارب ساهم بدخول قوى وشركات عالمية منطقة الشرق المتوسط للاستفادة من الغاز الطبيعي(قنديل، 2019: 13).

لقد شكلت مجموعة من العوامل إلى زيادة التنافس بين دول منطقة شرق المتوسط على موارد الغاز الطبيعي فقد أدى فك ارتباط الولايات المتحدة عن المنطقة، والذي بدأ في ظل رئاسة أوباما عام 2014 وتسارع في ظل ولاية ترامب الحالية، إلى خلق فراغ جديد أكثر جوهرية، حيث لم تعد الولايات المتحدة هي الضامن الأمني في الشرق الأوسط، كما يتضح من مسارها غير المؤكد في سوريا خلال السنوات القليلة الماضية. بالإضافة إلى ذلك، أدى التقارب الواضح بين دونالد ترامب والقادة ذوات الحضور البارز دولياً مثل فلاديمير بوتين أو رجب طيب أردوغان إلى خلق حالة من عدم اليقين لحلفائه الأوروبيين وفرصًا لدخول لاعبين جدد (Darbouche, others, 2018:22) .

كما ظهر نوع آخر من "الفراغ" في أوائل عام 2020 وهو استحواذ جائحة كورونا على طاقات معظم الحكومات الغربية، وبطريقة ما جمّدت أعمالها جزئيًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث تصرفت جميع دول الاتحاد الأوروبي بحزم على الجبهة السياسية الخارجية من خلال البدء بإصلاحات عميقة ومدروسة في ظل الأحداث المفاجئة وغير المتوقعة، حيث أعطت دول الاتحاد الأوروبي الأولوية للتمويل الصحي والطبي والحد من آثار الجائحه على سكانها في اوروبا(عباس، 2020: 12).

لقد شكلت الظروف والاضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط الى إشعال نار التنافس في منطقة شرق المتوسط، فقد شكلت العمليات العسكرية الروسية في سوريا عام 2015،والعمليات الأربع البارزة للجيش التركي في شمال سوريا (جرابلس، عفرين، رأس عين تل أبيض، إدلب)، أو العمليات الروسية والتركية المتزامنة والمتنافسة في ليبيا عامي 2019–2020، واحتلال روسيا في عام 2014 شبه جزيرة القرم وضمتها بسرعة، وطردت القوات الأوكرانية، وأنشأت مؤسسات جديدة، وحتى بناء جسر فوق مضيق كيرتش من أجل خلق استمرارية فعلية بين

الاتحاد الروسي و "عضوه" الجديد الى تشكيل حالة من عدم اليقين للفواعل الدولية تجاه الصراع على موارد الغاز في منطقة شرق المتوسط(آنا، 2020: 12).

كذلك شكل التواجد الروسي في منطقة البحر المتوسط حالة من عدم الاستقرار لدول شرق المتوسط، من خلال تواجده في سوريا منذ عام 2015 وإنشاء أول قاعدة جوية روسية على الإطلاق في الشرق الأوسط (حميميم، وهي امتداد لمطار اللاذقية المدني، مع تعزيز محطة إعادة الإمداد البحري الموجودة مسبقًا في طرطوس) والتي قامت بإجراء عرض عملي دائم للمعدات العسكرية الروسية (صواريخ كروز، والطائرات من أنواع مختلفة) والأساليب التكتيكية لكل من الخصوم والعملاء المحتملين في المستقبل(نجاة، 2015: 52).

الأمر نفسه ينطبق على عمليات روسيا في ليبيا من خلال دعم المشير خليفة حفتر، الذي لا يزال يسيطر على أكبر نسبة من الأراضي. وقد اكتشفت العمليات العسكرية الروسية بالتوازي مع تطورات مطردة في مشاركتها في قطاع الطاقة بمنطقة شرق المتوسط (آنا، 2020: 12)..

فرنسا برئاسة ايمانويل ماكرون، تسعى جاهدة لإثبات كفاءتها من الناحية السياسية والعسكرية في شرق المتوسط، وإبراز الدور الذي عينته لها الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" كقوة فيلق الغرب، بالإضافة إلى الصراع السياسي وتقاطع المصالح مع تركيا يجعلها تشن الهجوم بان تركيا هي مفتعلة المشاكل في حلف شمال الأطلسي وتحاول حشد المواقف الدولية للحد من لعبها أدوارا استثنائية في المنطقة. فنجدها تقدم الدعم العسكري لليونان وقبرص اليونانية في نزاعها مع تركيا على الجزر والمشاركة في المناورات واستعراضات القوة الجوية والبحرية لإيصال جملة من الرسائل التحذيرية للجانب التركي، وكذلك الخلاف التركي الفرنسي بشأن الأزمة الليبية حيث تدعم تركيا حكومة الوفاق بالمقابل تقوم فرنسا بدعم حلفائها مثل مصر والإمارات على دعم قوات الجنرال خليفة حفتر (أرول،2020). وتبرز هناك العديد من الملفات الشائكة بين البلدين من بينها قيام تركيا بتحويل متحف آيا صوفيا إلى مسجد والتي تراه فرنسا استفزازا صريحا للعالم

المتحضر، وكذلك الادعاءات التركية بقيام فرنسا بدعم منظمة حزب العمال الكردستاني "بي كا كا" ووحدات حماية الشعب الكردية على الحدود السورية التركية للقيام بهجمات ضد القوات التركية (جنكاري،2020).

اما ايطاليا فيبرز دورها كوسيط مع دول جوار البحر المتوسط وخاصة مصر، وليبيا، وقبرص، وتعد شركة ENI الإيطالية أهم شركة للطاقة في مصر وقبرص ولبنان، وتسعى ايطاليا دائما أن تكون جزءًا من منصة للحوار والتنسيق بين المنتج والمستهلك لاستغلال موارد الطاقة في منطقة الشرق المتوسط. وتهدف إيطاليا إلى دور الوسيط، لأسباب ترتبط يحسن علاقتها الجيدة مع جميع اللاعبين الآخرين المعنيين(عاصي، 2018: 12).

اما الجانب التركي فقد منعت البحرية التركية أنشطة الحفر البحرية لقبرص في عام 2018، بحيث اصبحت العلاقات بين تركيا وإيطاليا ليست متوافقة. بالرغم من أن ايطاليا وتركيا لديهما مصالح متوافقة في ليبيا وخارجها: ففي أغسطس 2020، أجرى البلدان مناورات عسكرية مشتركة في البحر الأبيض المتوسط. وفي الشهر نفسه أجرت إيطاليا تدريبات مع قبرص واليونان وفرنسا.

كذلك تمضي تركيا قدما في مبادرتين رئيسيتين في شرق البحر الأبيض المتوسط، باستخدام نفس المنهجية الأحادية، الاولى: التنقيب عن الغاز والحفر حول قبرص، ومعظمها في المياه المتنازع عليها، والثانية: عقد معاهدة مع ليبيا تعيد تعريف الحدود البحرية على حساب اليونان وقبرص و"السماح" بالتنقيب عن الغاز في المستقبل حول جزيرة رودس وكريت، وقد خلقت الإجراءات الأحادية الجانب حقائق على الأرض وأنشأت تركيا واقعها القانوني والمادي بما يتفق مع مصالحها، وهي تراهن – مثل روسيا في شبه جزيرة القرم – على غياب ردود الفعل الهائلة من الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، وكذلك السعي إلى نشر الأيديولوجيا والنضال من أجل النفوذ في العالم الإسلامي ليسا غائبين عن أفعال تركيا(قاسم،2020: 13).

لقد شكل النزاع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا حول الحقوق البحرية في شرق البحر المتوسط الى حالة من الاستياء الاوروبي تجاه

سلوكيات تركيا، وعندما وقعت أنقرة وحكومة الوفاق الوطني الليبية مذكرة تفاهم عام 2019 تهدف إلى توسيع المنطقة التي تمارس فيها تركيا سلطتها. هذا الاتفاق التركي الليبي أدى الى قيام اليونان وقبرص انتقاد هذه الصفقة الثنائية لانتهاكها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، حيث صرح الاتحاد الأوروبي أن الصفقة التركية الليبية ليست ملزمة قانونًا لأطراف ثالثة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2019: 44).

في غضون ذلك واصلت تركيا عمليات الحفر قبالة سواحل قبرص التي بدأتها في عام 2018. ولم تؤد هذه العمليات إلى اكتشاف موارد هيدروكربونية، لكنها تشير إلى التكتيكات التي تستخدمها أنقرة لممارسة نفوذها على الجزيرة وحماية قبرص التركية، حيث إن المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص متأصلة في القانون الدولي، مما يمنح حكومة قبرص الحق في تطوير موارد الطاقة في هذا المجال. ومع ذلك فإن فرصة ممارسة هذه الحقوق معقدة بسبب حقيقة أن قضية قبرص الأوسع لا تزال دون حل، كما حدث منذ الغزو العسكري التركي لشمال الجزيرة في عام 1974 (ابتهال، 2019: 12).

وفي ظل الرئاسة الألمانية لمجلس الاتحاد الأوروبي قد ساهمت في استئناف المحادثات اليونانية التركية بعد ان مرت العلاقات بحالة عدم اليقين وعدم الاستقرار، برز دور الاتحاد الأوروبي كدور توسطي في العلاقات بين الدول في منطقة شرق المتوسط فإن الاتحاد الأوروبي (قنديل، 2019: 13).

لقد برزت أهمية غاز شرق البحر الأبيض المتوسط في الاتحاد الأوروبي في اطار منظومة الطاقة، حيث هناك مجموعة من التحديات التي تواجه أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي في قطاع الغاز الطبيعي منذ عام 2013. وعلى الرغم من تحسن تنسيق السياسة الداخلية للاتحاد الأوروبي، والترابط وتكامل السوق، أصبح الاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل متزايد على مورده الأساسي الحالي غاز بروم الروسي (كوزما،2020: 12). بينما بسبب المخاطر السياسية لغاز شرق المتوسط في ظل

هذه الخلفية المتقلبة والخطيرة، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يعمل في خمسة اتجاهات(عبدالعليم، 2015: 13):

1. التخطيط والعمل على المستوى الأوروبي، وليس على المستوى الوطني فقط، والحفاظ على تنسيق سياسي قوي مع المملكة المتحدة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، التحدث بلغة القوة والتصرف وفقًا لذلك من خلال الجمع بين أدوات الاتحاد الأوروبي والأدوات الوطنية.
2. وضع سياسات أوروبية متسقة حتى في الحالات التي قد تتنافس فيها المصالح الوطنية مع بعضها البعض، والحفاظ على تضامن الاتحاد الأوروبي.
3. العمل على توضيح خيارات سياسة الناتو في المنطقة.
4. محاربة المعلومات المضللة المتعلقة بالتحديات الإقليمية وصد المزاعم السلبية.
5. الاستمرار في التمسك بقيمها (سيادة القانون، علاقات حسن الجوار، الحل السلمي للنزاعات) واستخدامها بشكل فعال لتسهيل حل حالات الصراع في المنطقة، وخاصة في سوريا وليبيا.

2.4.5 الدور الامريكي في منطقة شرق المتوسط

لقد عادت منطقة شرق البحر المتوسط للظهور بسرعة كنقطة اشتعال جيوسياسية بعد فترة متواصلة من الهدوء النسبي. وتاريخيًا يشكل الموقع الحيوي لمنطقة شرق المتوسط نقطة وصل بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومركزًا لمنافسة القوى العظمى. وقد شهد شرق البحر المتوسط أيضًا المكان الذي بدأت فيه الولايات المتحدة في التراجع عن انتشار النفوذ الشيوعي في بداية الحرب الباردة، وظلت محورًا لاستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى حتى انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد تحولت الولايات المتحدة إلى مشاكل في أماكن أخرى، وتعرقل لمواقدها البيروقراطية

حيث لا زالت تجري عمليات إعادة ترتيب جيوسياسية ملحوظة عبر شرق البحر الأبيض المتوسط تتطلب اهتمامًا متجددًا من أمريكا(سمير، 2020: 12)

لذلك شكل مشروع شرق البحر المتوسط بكل متغيراته وآثاره على المصالح الأمريكية والاستقرار الإقليمي من خلال المعطيات التالية (عبدالعزيز، 2020: 12):

أولا: الدور التركي واثره على مواقف الولايات المتحدة تجاه منطقة شرق المتوسط: حيث يعد الموقف التركي محفز رئيسي للتغيير الإقليمي في اطار التحول العميق في الموقف الاستراتيجي لتركيا في عهد الرئيس أردوغان. لذلك انتقلت تركيا من عضو موثوق في حلف شمال الأطلسي إلى حليف لا يمكن التنبؤ به تتعارض سياستها الخارجية والقومية والإسلامية مع الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك إسرائيل ومصر. وتعد الأزمة المستمرة بين تركيا والولايات المتحدة في استحواذ أنقرة على دفاعات جوية متطورة من طراز S-400 من موسكو وأحدث هذا مؤشر على ابتعاد تركيا عن أدوارها التقليدية باعتبارها حصنًا غربيًا مواليًا على الجناح الجنوبي الشرقي لحلف الناتو وجسرًا بين أوروبا والشرق الأوسط.

ثانيًا: التقارب الروسي والإيراني: لقد أدت الجهود الإيرانية والروسية لكسب موطئ قدم في منطقة شرق المتوسط إلى عودة التنافس الجيوسياسي عالي المخاطر المرتبط بشكل أكثر شيوعًا بأوروبا الشرقية وغرب المحيط الهادئ. وتشكل موطئ القدم هذه أيضًا تهديدات جديدة لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة على رأسها إسرائيل. ويشمل ذلك النفوذ العسكري والسياسي لإيران في سوريا ومن خلال حزب الله- في لبنان، فضلاً عن القواعد العسكرية الروسية والدفاعات الجوية المتقدمة على طول الساحل السوري. تأتي في وقت تضاءل فيه الوجود الإقليمي للولايات المتحدة، وللمرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة لم يعد بإمكان المخططين الأمريكيين افتراض أن المنطقة هي بيئة تشغيل لا جدال فيها(خطار،2017: 12).

ثالثًا: أهمية الغاز منطقة شرق المتوسط: يعد شرق البحر المتوسط موطنًا لأكبر الاكتشافات الهيدروكربونية منذ العقود الماضية، فإن العديد من الجهات الفاعلة

الإقليمية لديها مطالبات إقليمية متنافسة على هذه الموارد القيمة، مما يزيد بشكل كبير من المخاطر التي تنطوي عليها المنطقة ويزيد من مخاطر الصراع.

رابعًا: الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط: تعد منطقة شرق المتوسط الطريق الرئيسي للسكان الذين يتنقلون بين القارات الثلاث المجاورة. أصبح شرق البحر المتوسط مرة أخرى الشريان الرئيسي للهجرة الجماعية من الشرق الأوسط وأفريقيا إلى أوروبا، مدفوعا في السنوات الأخيرة باللاجئين من الصراع في سوريا والعراق وبعض مناطق أفريقيا، فضلا عن المشاكل الاقتصادية. استغلت الجماعات الإرهابية هذا النزوح الجماعي لشن هجمات في جميع أنحاء أوروبا الغربية، مما أدى إلى تفاقم التحديات ودق ناقوس الخطر لهذه المعضلة من وصولها الى الولايات المتحدة (خدوري،2020: 13).

لقد شكلت هذه التطورات فرصًا استراتيجية جديدة للولايات المتحدة وبنفس الوقت أيضًا نقاط ساخنة محتملة يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة مرة أخرى وتجعلها تشبه البيئة المتوترة حاليًا في شرق وجنوب بحر الصين. وفي الواقع يمكن أن يندلع الصراع حول مطالبات الطاقة المتنافسة أو أي عدد من الخلافات السياسية والتي بدورها يمكن أن تؤدي إلى تعميق التوترات حول مطالبات الطاقة نفسها. كما أن أحد السيناريوهات المقلقة بشكل خاص هو صراع كبير بين إسرائيل وإيران، حيث تواصل طهران جهودها للترسيخ عسكريًا في سوريا وتواصل إسرائيل محاولة دحر هذه المحاولات(علاء،2020 "12).

وقد تشكل عمليات التصعيد في الشرق الأوسط خاصة بين إيران وإسرائيل ولبنان أيضًا من خلال ما يمتلكه حزب الله على أكثر من 120 ألف صاروخ وصاروخ متقدم، بما في ذلك القدرات المضادة للسفن التي يمكن أن تستهدف حركة النقل البحري والموانئ والبنية التحتية للطاقة البحرية. والاحتمال الثاني هو أزمة أثارها سلوك تركيا بشكل متزايد تجاه جيرانها، وخاصة اليونان وقبرص وبسبب خطابها الهجومي المتزايد تجاه مصر (نوران، 2020: 7).

ان هذه التغييرات قد شكلت فرصًا للولايات المتحدة. حيث يلجأ العديد من الجهات الفاعلة الإقليمية إلى أمريكا للحصول على الدعم في بيئة متزايدة من التحديات والصعوبة. فمثلا قد استثمرت اليونان بقوة في الناتو وفي علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة الى تطوير موارد الطاقة، واحتواء تركيا إلى تحالفات وثيقة بشكل متزايد واستعداد لتحمل أعباء الدفاع الإقليمي بين اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر مع القيادة الأمريكية يمكن أن تساعد هذه الشراكات الجديدة في ترسيخ الاستقرار الإقليمي وإضعاف النفوذ التركي والإيراني والروسي(شريف، 2015: 12).

كذلك هناك أيضًا إمكانية لتوسيع هذا التعاون ليشمل جهات فاعلة إقليمية أخرى مثل الأردن والسلطة الفلسطينية، في حين اتخذت الولايات المتحدة خطوات لتأييد مثل هذا التعاون، إلا أنها لم تحدد بعد كيفية التعامل في علاقاتها مع تركيا مما يعكس هذا حالة من عدم اليقين بين صانعي السياسة الأمريكية، بشأن نوايا الولايات المتحدة ومستوى الالتزام في شرق البحر الأبيض المتوسط(جهاد، 2019: 12).

في ظل إدارة أوباما كان هناك شعور ملموس بأن الولايات المتحدة تترك المنطقة لشؤونها الخاصة، ولا تزال الإشارات المتضاربة حول مستوى الاهتمام الأمريكي قائمة في ظل إدارة ترامب بالنظر إلى المستقبل التي يمكن أن تحظى به منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط باهتمام الولايات المتحدة ومواردها لمعالجة الإمكانات العالية للصراع والتعاون في المنطقة(سايمون، 2020: 6). أما حاليا وفي الخطوات الاولى لإدارة الرئيس جو بايدن فلا تزال المنطقة تنتظر خارطة الطريق التي تتجه نحوها الادارة الجديدة في التعامل مع تداعياتها.

لقد شكلت اكتشافات موارد الطاقة الرئيسية في شرق البحر الأبيض المتوسط الى زيادة التوترات والمخاطر الجيوسياسية، وقد برز الدور الامريكي من خلال الدور الحاسم لشركات الطاقة الأمريكية في اكتشاف واستغلال هذه الموارد في المناطق الاقتصادية الخالصة لإسرائيل ومصر وقبرص. ويعتبر قطاع مصر الأكثر تطوراً، حيث تم اكتشاف حقل(ظهر) للغاز الطبيعي والذي يقدر بنحو 30 تريليون

قدم مكعب، كذلك تمتلك إسرائيل حقلي ليفياثان وتمار للغاز، المقدرة باحتوائهما على 7 تريليون قدم مكعب، كذلك حقل أفروديت القبرصي الذي قامت بتطويره شركة نوبل إنيرجي ومقرها الولايات المتحدة والذي يقدر انتاجه بنحو 7 تريليون قدم مكعب. (علاء،2020: 13).

بالمقابل لم تشهد المياه اللبنانية والسورية أي عمليات حفر كبيرة حتى الآن. ولا يزال يتعين على لبنان وإسرائيل حل نزاعهما في المنطقة الاقتصادية الخالصة مع اسرائيل، وهناك احتمال حقيقي أن تحاول سوريا التي تم التنازع على حدودها في المنطقة الاقتصادية الخالصة – استكشاف موارد الطاقة البحرية لتمويل فاتورة إعادة الإعمار الضخمة في سوريا بعد الدمار الذي تعرضت له بسبب الحرب الأهلية فيها (درويش، 2020: 3).

وترى الدراسة ان منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط تعد أمرًا حاسمًا لمنافسة القوى العظمى المتنامية التي حددتها أحدث استراتيجيات الأمن القومي والدفاع الأمريكية باعتبارها التهديد الرئيسي للولايات المتحدة. بالإضافة إلى أهميتها المتجددة كحصن جنوبي لحلف الناتو ضد التوسع الروسي وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ونظراً لمواردها الهائلة تحت الماء يمكن للمنطقة إما تعزيز أمن الطاقة أو أن تصبح مسرحا للصراع بين مختلف القوى الاقليمية والدولية، لذا يجب على الولايات المتحدة أن تعامل المنطقة ككيان استراتيجي متماسك – وهو أمر سيكون مستحيلًا ما لم تعالج بيروقراطية الأمن القومي الانقسامات التنظيمية التي تقسم المنطقة حاليًا، ولكن يجب أولاً وقبل كل شيء على صانعي السياسة الأمريكيين أن يوضحوا بشكل واضح للحلفاء والخصوم على حد سواء أن شرق البحر الأبيض المتوسط قد عاد كمحور أساسي لاستراتيجية الولايات المتحدة الكبرى.

3.4.5 الدور الروسي في شرق المتوسط

برزت سياسة روسيا الخارجية في شرق البحر المتوسط بشكل صعب للغاية لعدة أسباب، ابرزها: ان البحر الأبيض المتوسط لا يشكل بالنسبة لروسيا منطقة

متماسكة إلى حد ما، على العكس من ذلك اتبعت موسكو على مدى عقود مضت سياسات مختلفة تجاه قوى مختلفة من الجهات الفاعلة: وهي شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وأعضاء جنوب الاتحاد الأوروبي، ومنطقة البحر الأسود، والولايات المتحدة. حيث يتم التقاط سياسات موسكو العالمية من خلال فكرة إعادة رسم النتائج السلبية لنظام عالمي متمركز حول الولايات المتحدة (James,2013:22).

وبغض النظر عن ذلك تشكل المنطقة من الناحية الجيوسياسية نظامًا فرعيًا محددًا للغاية يتطلب تحليل أدوات تفسيرية مختلفة لوقوع منطقة شرق المتوسط على مفترق طرق ثلاث قارات، أوروبا وآسيا وإفريقيا، حيث لا تشمل الجغرافيا السياسية لشرق البحر الأبيض المتوسط الجهات الفاعلة الإقليمية فحسب بل تشمل أيضًا الجهات الفاعلة الأخرى الموضوعة على طول دوائر معادية ومتحدة للمركز مثل: الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي,(Andrea,2017:12).

لقد شكلت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط أيضًا نقطة التقاء بين الشرق والغرب، وبين الشمال والجنوب في الاطار الاقتصادي، وثلاث ديانات عالمية رئيسية: المسيحية والإسلام واليهودية. وتقع المنطقة أيضًا في قمة المثلثين الجيوستراتيجيين المهمين المتكونين في الشمال والشمال الشرقي مع البحر الأسود وبحر قزوين، وفي الجنوب والجنوب الشرقي مع الشرق الأوسط والخليج العربي وهي أكثر المناطق حساسية(الرحاحلة، 2014: 3).

ونظرًا لعدم استقرار العلاقات بين أقوى حليفين إقليميين للولايات المتحدة، تركيا وإسرائيل، منذ عام 2008 وما شكلته تداعيات الربيع العربي، فإن النظام الأمني والسياسي الموجود منذ بداية الحرب الباردة، تم استبداله بقيام الحرب الأهلية في سوريا والتنافس الجيوسياسي بين تركيا وإسرائيل وقبرص واليونان وبين الدول الغربية والقوى التنقيحية الجريئة لروسيا وإيران(الرنتيسي، 2015: 25).

لقد ساهمت مجوعة من المتغيرات بالتأثير على دور روسيا في منطقة شرق المتوسط، حيث عزز التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وقبرص واليونان وإسرائيل بتنويع الإمدادات. وقد لعبت كذلك أزمة العلاقات الروسية

الأوكرانية على وجه الخصوص وقرار موسكو في كانون اول عام 2014 بوقف بناء خط أنابيب الغاز ساوث ستريم بسبب الموقف غير البناء الذي اتخذته المفوضية الأوروبية تجاه روسيا، هذه المتغيرات أجبرت روسيا على تغيير استراتيجيتها السابقة بسرعة والقيام أول مرة منذ الحرب العالمية الثانية بعمل عسكري في المنطقة، وكرد على العقوبات المفروضة على روسيا بسبب تدخلها في أوكرانيا(الزبن، 2020: 11).

يبدو أن روسيا تنظر إلى تدخلها في سوريا على أنه فرصة لإثبات مكانتها الدولية وإبراز قوتها خارج منطقتها. لذلك يمثل الوجود الروسي بالقرب من منطقة شرق المتوسط لحظة رائدة في تاريخ الوجود الروسي في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ القرن الثامن عشر، والتي ترقى إلى ما أطلق عليه "حرب باردة جديدة"، لذلك هناك عنصران يؤلفان الاستراتيجية الروسية الشاملة الجديدة "للحرب الباردة" في هذه المنطقة، وهما الطاقة والمشاركة العسكرية. حيث يتم استخدام عامل الطاقة لتأمين مكانة روسيا المهيمنة كمورد تقليدي للطاقة للغرب وكمورد محتمل للطاقة لتزويد الصين التي أصبحت في الوقت نفسه منطقة حيوية للمصالح الاقتصادية لروسيا(نجاة، 2015: 54).

من المرجح أن تتأثر القرارات المتعلقة بمشاريع الغاز الطبيعي بشكل خاص بالاعتبارات السياسية لأنها قد تكون محفوفة بالمخاطر، ويتعين على المستثمرين بشكل عام الانتظار لفترة طويلة قبل الحصول على عائد على استثماراتهم، وهذه الاستثمارات تنطوي على تكاليف باهظة. وبناءً عليه، فإن استقرار النظام وتوجهه لهما أهمية قصوى في تحديد مكان تطوير مشاريع الغاز الطبيعي، لذلك لا تهدف المشاركة العسكرية الروسية في الشؤون المشتركة بين دول شرق البحر المتوسط إلى تقويض دور الناتو في البنية الأمنية في المنطقة فحسب، بل تهدف أيضًا إلى إظهار القدرات العسكرية الروسية وإمكاناتها كمزود بديل للأمن في منطقة تختنق تقليديًا بسبب حالة عدم الاستقرار. (الزبن، 2020: 12).

يعتقد الكرملين أن صناعة الطاقة المحلية ينبغي تنظيمها في نظامين قانونيين. على عكس شركات النفط التي يجب أن تكون خاصة، لذا يجب أن تكون شركات الغاز (مثل شركة غازبروم شركات مملوكة للدولة وذلك لسببين: أولاً: من أجل التحكم في أسعار الغاز التي يعتمد عليها الكثير من الناس حيث تسيطر شركة غازبروم على حوالي 90٪ من السوق الروسية، وثانيًا: تتشابك أنشطة شركة غازبروم تمامًا مع السياسة الخارجية لروسيا (James,2013:24).

وترى الدراسة ان هناك اهتمام حقيقي من قبل شركات أوروبا الغربية والولايات المتحدة بإمدادات الغاز من منطقة بحر قزوين، وبالتالي ويدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة سياسيًا لما يسمى بممر الغاز الجنوبي وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي، وطرق الإمداد الممتدة من أذربيجان عبر تركيا إلى أوروبا، واكتشاف موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط منذ مطلع القرن الحالي، قد جذب اهتمام الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بشكل متوقع نظرًا للطلب الأوروبي الهائل على الطاقة النظيفة نسبيًا للغاز الطبيعي بالإضافة إلى محاولات خلق قدرة تنافسية ومترابطة وتطوير استراتيجية خارجية متماسكة وجماعية. سيسمح هذا الأخير أيضًا لدول الاتحاد الأوروبي بتنويع وتأمين إمدادات الغاز من الخارج، وسيتزامن هذا مع هدف واشنطن الذي طال انتظاره المتمثل في إنهاء تكتيك موسكو المتمثل في استخدام صادراتها من الغاز الطبيعي لممارسة نفوذها الاقتصادي والسياسي في أوروبا.

5.5 الأهمية المستقبلية لغاز منطقة شرق المتوسط

لقد شكلت عملية اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط في السنوات العشر الماضية أهمية استراتيجية كبيرة على المدى القريب والمتوسط، مما يجعل دول شرق المتوسط منطقة مهمة لتصدير الغاز الطبيعي لهذه الاكتشافات الكبيرة والتي ستلبي الطلب المتزايد في المنطقة، وتصدير الغاز الفائض إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية نظرًا لموقعها

الاستراتيجي، لذا تبرز الأهمية المستقبلية لغاز منطقة شرق المتوسط من خلال التوقعات التالية: (سايمون، 2020: 6-9).

1- انه سيكون لمنطقة شرق المتوسط شان لتصبح "طريق الطاقة الرابع إلى أوروبا" بحلول عام 2030. لاحتوائها على اكبر حقول من الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط والعالم، ومنذ اكتشاف حقل تمار في عام 2009 وليفياثان في عام 2010 واللذان يقعان قبالة سواحل إسرائيل، وأفروديت في عام 2011 مقابل شواطيء قبرص اليونانية، تلاه بعد بضع سنوات حقل ظهر العملاق في عام 2015 قبالة سواحل مصر، ومؤخرًا، حقل"كاليبسو" الذي تم اكتشافه عام 2018 في قبرص يحتمل أن يكون مهمًا (كوزما،2020: 7).

2- كما انتشر الاهتمام باستكشاف قاع البحر بحثًا عن الموارد البترولية في أماكن أخرى من المنطقة، حيث وقعت الحكومة اللبنانية بعد عدة سنوات من الجمود على القوانين التمكينية، وفي نهاية عام 2017 منحت شركتين بحريتين للتنقيب بالإضافة إلى ذلك تتكثف أنشطة التنقيب الأخرى البرية والبحرية في أماكن أخرى من المنطقة، وقد سعت شركات النفط الدولية (Internatonal Oil Compaany -IOC) إلى الحصول على العديد من حقوق الاستكشاف(نور، 2020: 5).

3-على الرغم من الاكتشافات المميزه للحقول الغازية إلا أن تطوير احتياطيات الغاز لا زال محدودًا للاستهلاك المحلي، وان فشل عبور الغاز الحدود الوطنية والإقليمية بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية وبسبب العلاقات غير المتناغمة لبلدان شرق المتوسط سيجعل الأمر صعبا في إجراءات تصدير الغاز وتخزينه.

4- هناك تحديات كبيرة وشكوك ومخاطر متعددة (الطبيعة الجيوسياسية والأمنية والنزاعات الحدودية والتقنية والسوقية والمالية والتنظيمية وغيرها..) والتي يجب

التغلب عليها قبل تصدير الغاز إلى الاسواق وهذا يساهم في ازدياد المخاطر في إجراءات نقل الغاز الى الأسواق الاخرى.

5- من الممكن ان تقوم دول شرق المتوسط (قبرص ومصر وإسرائيل وغزة ولبنان وسوريا واليونان وتركيا) بتصدير الغاز المكتشف، لان تحويل احتياطات الغاز سيتحول الى نفوذ لصالح تلك الدول، وقد يكون له تأثير كبير على المشهد الإقليمي للطاقة وتوازن القوى.

6- من المتوقع ان تكون اسرائيل هي الدولة الاكثر استفادة من عمليات تصدير الغاز الى اوروبا، فقد عملت اسرائيل على انشاء شراكات تعاونية مع بلدان شرق المتوسط، فهناك مصنع غاز طبيعي مسال مشترك بين إسرائيل وقبرص، وهناك خط كهربائي بين إسرائيل واليونان، وهناك مشروع (ايست – ميد) لمد خط أنابيب نقل الغاز تحت البحر طول 1900 كم وعلى عمق 6000 متر لنقل الغاز من إسرائيل إلى قبرص ثم إلى اليونان ومن ثم إلى إيطاليا وصولا إلى شبكة الغاز الأوروبية. وقد اعلن وزير الطاقة الإسرائيلي، يوفال شتاينتس في عام 2018 إن إسرائيل تتوقع اتخاذ قرار بالمضي قدما في بناء خط أنابيب شرق البحر المتوسط بطول 1900 كيلومتر تقريبا يربط موارد الغاز الشاسعة في شرق البحر الأبيض المتوسط بأوروبا على أن يكتمل بحلول أوائل عام 2025. سيكون خط الأنابيب قادرًا على نقل ما بين 9-12 مليار متر مكعب سنويًا، ومالك المشروع هي شركة IGI Poseidon، وهو مشروع مشترك بين شركة الغاز الطبيعي اليونانية DEPA ومجموعة الطاقة الإيطالية Edison. وتقدر تكلفة المشروع بـ 7 مليارات دولار ويدعمها الاتحاد الأوروبي من أجل الاعتبارات الإستراتيجية والأمنية للإمداد.

7- تواجه قبرص اليونانية عرقله من الدور التركي السياسي في منطقة شرق المتوسط لما له تاثير على عملية التنقيب والاستكشاف للغاز الطبيعي، وتتمثل القضية الرئيسية لتطوير الغاز البحري في قبرص في الخلاف مع

جمهورية شمال قبرص التركية وتركيا حول المناطق الاقتصادية الخالصة. حيث تؤيد تركيا بشدة موقف جمهورية شمال قبرص التركية القائل بأن أي تنمية يجب أن تفيد أيضًا سكان جمهورية شمال قبرص التركية وأن تأخذ في الاعتبار المصالح الإقليمية لتركيا. وتطالب تركيا بحق قبرص التركية البحث والتنقيب عن الغاز، حيث قامت شركة النفط الوطنية التركية مع شركة البترول التركية في عام 2011 بالتنقيب عن الغاز (سكينر، 2020: 12).

8-التعاون التركي الإسرائيلي: تود تركيا أن تلعب دورًا مماثلًا وأن تصبح مركزًا لعبور الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، فبعد اكتشاف إسرائيل للغاز الطبيعي البحري بدأت تركيا وإسرائيل مفاوضات بشأن تنفيذ مشروع مشترك لبناء خط أنابيب للغاز بطول 292 ميلاً تحت سطح البحر. يهدف المشروع إلى تصدير الغاز من حقل ليفياثان إلى جيهان ونقله إلى السوق الأوروبية الا ان خط الأنابيب هذا يعاني من عقبات كبيرة لأنه سيتعين عليه إما عبور مياه قبرص أو لبنان وسوريا، لكن في ظل الحرب الاهلية في سوريا، وارتفاع درجة التوترات بين تركيا وإسرائيل أصبح تحقيق مثل هذا المشروع معقدًا للغاية، قامت اسرائيل باستبدال تركيا فوقعت إسرائيل وقبرص واليونان اتفاقية أولية لتصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط عبر خط أنابيب تحت البحر(قنديل، 2020: 12).

9-كمية الغاز البحري شرق البحر المتوسط. تعتبر الكمية القابلة للاستغلال من الغاز الطبيعي البحري في النهاية محركًا رئيسيًا بقدر ما ستؤثر على متطلبات التعاون مع تركيا. من جهة ربما يكون الغاز الطبيعي القابل للاستغلال في نهاية المطاف والذي يمكن تصديره في النهاية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي منخفضًا نسبيًا، قد يدفع هذا السيناريو مختلف أصحاب المصلحة لاختيار أحد الخيارات الأقل تكلفة، وهو إنشاء خط أنابيب يربط هذه الحقول البحرية بالشبكة التركية ليتم تصديرها بعد ذلك إلى أوروبا.(سايمون،2017: 12).

10- سوف تحول الكمية المنخفضة القابلة للتصدير في ظل ارتفاع تكاليف البنية التحتية مثل إنشاء منشأة للغاز الطبيعي المسال في قبرص أو مشاريع خطوط الأنابيب الى خسارة فادحة لدول انتاج الغاز في منطقة شرق المتوسط.

11- سيناريو التقارب التعاون: أن الكمية المنخفضة من موارد الغاز البحرية القابلة للاستغلال من شأنه أن يعزز احتمالات سيناريو التعاون. قد يعمل بئر غاز حجم كبير محتمل ال تفادي إمكانية التعاون بل سيؤدي إلى إنشاء تكتلات اقتصادية لنقل الغاز بأقل تكلفة (باكير، 2019).

12- ربما تشكل كميات الغاز البحرية القابل للاستغلال في شرق البحر المتوسط سيكون بمثابة محرك يؤدي إلى سيناريو الصراع بين تركيا والاتحاد الأوروبي بسبب زيادة التوتر السياسي بين قبرص وتركيا العضو في الاتحاد الأوروبي. في ظل هذه الظروف ربما يكون سيناريو التقارب او التعاون بين تركيا والاتحاد الأوروبي. ومع ذلك فإن قضية الطاقة في حد ذاتها لم تكن عاملاً محفزًا قويًا بما يكفي لتسوية قبرص حتى الآن(مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة،2020: 12).

وترى الدراسة أن الغموض في مستقبل الوضع الراهن يرتبط بالتطورات الإقليمية والدولية، ويعتمد على نسبة الاستقرار في منطقة شرق المتوسط، وعلى سير العلاقات بين الدول في ظل الخلافات الحدودية والاقتصادية والسياسية وما قد تشكله الاضطرابات السياسية والتفاوت في شكل وطبيعة الانظمة السياسية سواء كانت شمولية أو ديمقراطية ومعطيات لاستكشاف مستقبل الغاز في منطقة شرق المتوسط، وانعكاس ذلك على مستقبل العلاقات الدولية والإقليمية بشكل عام والأمنيين الإقليمي والدولي ومستقبل الصراع بشكل خاص.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

شكَّلت خاتمة الدِّراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدِّراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت الدِّراسة التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية للغاز المكتشف في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط على دول الإقليم، وقد خلصت الدراسة بأن لغاز منطقة شرق المتوسط آثار وتداعيات سياسية وأمنية واقتصادية على دول منطقة شرق المتوسط وخاصة الدول قيد البحث في هذه الدراسة وهي كل من تركيا ولبنان وإسرائيل.

وبينت الدراسة مدى التنافس والصراع على الغاز الطبيعي وأفاق التعاون والمخاطر والتحديات التي تعاني منها الدول بسبب الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تشكلت بسبب الأزمات في منطقة الشرق الأوسط والتي أبرزها الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والأزمة السورية والأزمة الاقتصادية في لبنان، كذلك شكلت التحديات التي تواجه عملية استخراج الغاز الطبيعي من تحديات تقنية وإدارية واقتصادية اضافة الى المخاطر الأمنية والتي تستدعي اتخاذ تدابير امنية مضاعفة ومكلفة لحماية حقول الغاز الطبيعي.

وقد شكلت التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية آثار على دول منطقة شرق المتوسط والتي من أبرزها التهديد الإيراني في المنطقة، والخلافات الحدودية بين تركيا وقبرص، وإسرائيل ولبنان، وتركيا واليونان، وإسرائيل وفلسطين، والتداعيات الأمنية التي تتمثل بأمن الطاقة بسبب الخلافات السياسية بين تركيا واليونان وإسرائيل ولبنان، إضافة الى التهديدات الإقليمية والدولية والتي تتمثل في الوجود الروسي في الأراضي السورية، والهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والتهديدات الإقليمية المتمثلة في التدخلات والتوسع الإيراني ووجود الجماعات والكيانات والمليشيات المسلحة مثل حزب الله في الجنوب اللبناني وحركة حماس في قطاع غزة إضافة إلى ما يسمى تنظيم الدولة الإرهابي (داعش) في سوريا وشبه جزيرة سيناء المصرية، إضافة إلى المخاطر الأمنية والاقتصادية التي تتمثل في تكاليف حفر الآبار

وحمايتها وإجراءات الجودة والتسويق، إضافة الى ما تشكله المخاطر البيئية على بيئة المنطقة بشكل عام.

ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أَجابَة على أسئلة الدراسة وقدّمت مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

النتائج

1- سعت الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هي التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية لاكتشاف حقول الغاز في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط؟ وقد قامت الدراسة بالإجابة عن السؤال من خلال إبراز أهم التداعيات والآثار على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني لاكتشاف الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط وتحليلها وبيان الأسباب والدوافع وراء خلفيات الصراع والتنافس لدى الدول قيد الدراسة بالإضافة إلى الدول الأخرى ذات الشأن اللوجستي في مجال عمليات الحفر والتنقيب والاستكشاف أو دول الممر لأنابيب الغاز أو المصب وأسواقها.

2- أن لمنطقة شرق المتوسط أهمية جيواستراتيجية لدول الحوض الساحلية المتجاورة ولكافة دول العالم وعلى كافة المستويات والأصعدة خاصة السياسية والاقتصادية والأمنية لما تتمتع به تلك المنطقة من أهمية جغرافية متميزة تشكل حلقة الربط بين ثلاث قارات بالإضافة إلى ما تم اكتشافه من احتياطات ضخمة من الموارد الطبيعية للطاقة وخاصة الغاز الطبيعي في عرض البحر.

3- أبرزت الدراسة بأن للغاز الطبيعي أهمية آخذة بالتزايد لدى كافة دول العالم نتيجة لأهمية هذا المورد الطبيعي كعنصر أساسي في تطور الصناعة وتحسين المستوى الاقتصادي خاصة للدول التي تمتلك حقولا ضخمة من الغاز الطبيعي ضمن حدودها الإقليمية، كما أظهرت الدراسة أهم حقول الغاز حول العالم وكذلك الحقول المكتشفة في المنطقة قيد الدراسة وكميات الاحتياطي حسب آخر الدراسات المسحية الرسمية.

4- ترتب على هذه الاكتشافات تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية على دول منطقة شرق المتوسط عامة وعلى تركيا ولبنان وإسرائيل على وجه التحديد بسبب الاختلال والتفاوت بقدرات الدول على المستوى الاقتصادي والعسكري وكذلك الثقل السياسي تجاه تحديد أهداف الدول وتنفيذها واستغلال الثروات بما ينعكس عليها على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

5- هناك نشاط واضح لبناء التحالفات من الدول الساحلية لشرق المتوسط والدول الإقليمية الداعمة لسياساتها لتعزيز التعاون الاقتصادي والإجراءات المتعلقة بالأمن الطاقوي وكذلك الحد من دور بعض الدول الأخرى ذات التوجهات السياسية المخالفة والغير متوافقة مع الدول المتحالفة مثل منظمة غاز شرق المتوسط ومنتدى الصداقة "فيليا"، كما أبرزت الدراسة جملة من التحديات على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والفنية والمالية التي من شأنها تحقيق درجة أكبر من التعاون أو الصراع والتنافس بين دول المنطقة وكذلك المخاطر والتحديات التي تعاني منها الدول بسبب الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها بلدان شرق المتوسط.

6- هناك وجود حالة من شبه الحصار السياسي الدبلوماسي بين دول حوض شرق البحر الأبيض المتوسط وبعض دول الإقليم في الشرق الأوسط لمواجهة التحركات والتوجهات التركية في منطقة التنافس، ويظهر ذلك من خلال استثناء دعوة تركيا للمنظمات والمنتديات واللقاءات الدولية حول التعاون للاستفادة والاستثمار من ثروات البحر المتوسط كما هو الحال في منتدى غاز شرق المتوسط ومنتدى الصداقة "فيليا".

7- اثبت الدراسة بأن تواجد الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط قد أثار خلافات قانونية بين الدول، حيث شكلت الاختلافات على المياه الإقليمية في إطار قانون البحار وإشكالية ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة ابرز المخاطر الأمنية في منطقة شرق المتوسط.

8-أثبتت الدراسة بأن منطقة شرق البحر المتوسط تحتوي على كميات هائلة من مادة الغاز الطبيعي مما يثير ذلك حالة من الاهتمامات الدولية والاقليمية حول المساهمة في اكتشاف مزيد من الابار الغازية مما يثير حالة من عدم الاستقرار وارتفاع نسبة المخاطر الامنية.

9- اثبتت الدراسة بأن هناك دور ملموس للقوى الدولية في حالة الصراع والتنافس على الثروات الطبيعية، فالتهديدات الإقليمية والدولية والتي تتمثل بالوجود الروسي في الأراضي السورية، والتوسع الإيراني وبعده الأيدولوجي والهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، والتباين في مواقف دول الاتحاد الأوروبي والتهديدات الإقليمية المتمثلة في التدخلات والتقارب التركي القطري شكلت ابرز التحديات والمخاوف حول للغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط.

التوصيات

1- أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دول منطقة شرق المتوسط لتحقيق الاستقرار وللحفاظ على آفاق التعاون بينهم بعيداً عن اختلاف المصالح والأيدلوجيات مع إعادة النظر بالعلاقات مع الكيان الصهيوني المحتل للاراضي الفلسطينية والذي يقوم بسلب ثرواته وموارده الطبيعية.

2-من الضروري على دول منطقة شرق المتوسط تجاوز الخلافات حول ترسيم الحدود واللجوء الى اتفاقيات قانون البحار كجزء من الحلول على الخلافات الحدودية.

3- على الدول الأعضاء في منطقة شرق المتوسط المساهمة في انشاء منتدى القاهرة عام 2019 أن تكون بمثابة مظلة للتعاون والتكامل الإقليمي والسلمي لتعزيز التعاون في مجال الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي وان يخدم أهداف أمن واستقرار وسلامة البيئة في الإقليم.

4- اوصت الدراسة بأن على دول منطقة شرق المتوسط الاستثمار الأمثل لموارد الغاز بما يتناسب مع مفاهيم توازن القوى في المنطقة والابتعاد عن الانحياز لقوى ما وتهميش قوى اخرى من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة.

5- على الدول الأعضاء في منتدى القاهرة أن تعطي التنمية أولوية لبلدانها مثل مصر والأردن وفلسطين لما يشكله الغاز من موارد تعزز واقع التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء.

6- كما توصي الدراسة للباحثين مستقبلاً حول موضوع اكتشافات الغاز الطبيعي في منطقة حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، بالاطلاع على الدراسة ونتائجها والبناء على ما توصلت إليه خلال الفترة الزمنية للدراسة من تحليل للأحداث والمستجدات المستقبلية حول الاكتشافات.

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

توفيق، سعد حقي(2010). **مبادئ العلاقات الدولية**، الطبعة الخامسة، المكتبة القانونية، بغداد، العراق.

الجوهري، يسرى (1984). **جغرافيا البحر المتوسط**، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، مصر.

سليم، محمد السيد (2002). **تطور السياسة الدولية: في القرن التاسع عشر**، دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عمر، أحمد مختار، (2008). **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المجلد الأول، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

القصبي، عبد الغفار رشاد(2004). **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

محمد، حجازي محمد، (1996-1997). **الجغرافيا السياسية**، كلية الاداب-جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

المنوفي، كمال (2006). **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، جامعة القاهرة، مصر.

مقلد، إسماعيل صبري، (1985). **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، دار السلاسل، الكويت، الكويت.

ثانياً: المراجع العربية

أ- الكتب

ابراهيم، عبدالله عبد الرزاق (1998). **المسلمون والاستعمار الأوروبي لأفريقيا**، عالم المعرفة، الكويت.

ابو السعيد، احمد العبد(2018). **إعداد وتنظيم المؤتمرات والندوات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

حبيب، هاني(2003). **الشراكة الأوربية المتوسطية ما لها ما عليها وجهة نظر عربية**، الطبعة الثانية، الدار الوطنية الجديدة للنشر التوزيع، دمشق، سوريا.

الحداد، ربى سليمان(2011). **الجغرافيا الطبيعية**، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حسين، خليل (2009). **الجغرافيا السياسية دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها**، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت.

حمود، محمد الحاج(2011).**القانون الدولي للبحار**، الطبعة الثانية، دار الثقافة، عمان، الأردن.

خاطر، نصري ذياب(2010). **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الخزندار، سامي إبراهيم، (2014). **إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

دندن، عبد القادر (2016). **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي الأبعاد والانعكاسات الاقليمية**، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن.

دورتي، جمس (1985). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

ديب، كمال (2018). **لعنة قايين حروب الغاز من روسيا وقطر الى سورية ولبنان**، دار الفارابي للنشر، بيروت،لبنان.

الديب، محمد محمود ابراهيم(2005). **الجغرافيا السياسية منظور معاصر**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر.

رسلان، احمد فؤاد (1986). **نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

الزبون، عطاالله علي (2015). **التجارة الخارجية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن.

الزبيدي، كريم مطر والدليمي، نعمة اسماعيل (2018). **البحر المتوسط والصراعات الدولية**، دار الكتب والوثائق، بغداد.

صفوت، محمد مصطفى (2019). **انجلترا وقناة السويس 1854-1951**، مؤسسة هنداوي للنشر، المملكة المتحدة.

الصلابي، علي محمد (2001). **الدولة العُثمانية - عَوَامل النهُوض وأسباب السُّقوط**، الطبعة الأولى، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، مصر.

عبد الفتاح، إسماعيل(2001). **إدارة الصراع والأزمات الدولية: تطبيق الصراع العربي الإسرائيلي**، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عرفه، خديجة (2014). **أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.

العقابي، علي عودة (2010). **العلاقات الدولية دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات**، بغداد، العراق.

عودة، جهاد(2005). **الصراع الدولي مفاهيم وقضايا**، دار الهدى للنشر والتوزيع، المنيا، مصر.

العوضي، بدرية عبدالله (1988). **الأحكام العامة في القانون الدولي للبحار، مع دراسة تطبيقية على الخليج العربي**، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت.

عويضة، شادي سمير (2019). **استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الاسرائيلي في المنطقة**، مركز الزيتونة للدراسات، بيروت، لبنان.

فهمي، عبدالقادر محمد (2005). **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

قلعجية، وسيم خليل (2019). **روسيا الأوراسية كقوة عظمى جيوبوليتيك الصراع وديبلوماسية النفط والغاز في الشرق الأوسط**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان.

مخادمي، عبد القادر رزيق (2010). **الاتحاد من أجل المتوسط الأبعاد والآفاق،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

المدلل، وليد حسن وابو عامر، عدنان عبد الرحمن (2013). **دراسات في القضية الفلسطينية،** جامعة الأمة للتعليم المفتوح، غزة، فلسطين.

الناصر، أحمد خالد(2010). **المسؤولية المدنية عن أضرار تلوث البيئة البحرية،** دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، الاردن.

هواش، محمد وعبود، ريم (2018). **القانون الدولي للبحار،** الجامعة الافتراضية السورية، دمشق، سوريا.

ب- الاطروحات والرسائل العلمية

اربيع، محمد خليل (2010). **مشروع الشراكة الأورومتوسطية وتداعياته السياسية على النظام الاقليمي العربي 1991-1999،** "رسالة ماجستير"، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

بشكيط، سهام (2009). **مكانة الغاز الطبيعي في إتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 2009/2008،**" رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

بوراس، زهيرة (2016). **تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوربي،** "رسالة ماجستير"، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

حسين، هنادي (2014). **إكتشاف الغاز في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط: الأبعاد الجيوسياسية للصراع 2009-2014،** "رسالة ماجستير"، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن.

حلقوم، أمين (2016). **العلاقات الاقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط،** "رسالة ماجستير"، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

حميدان، محمد (2007). **الشراكة الأوروبية المتوسطية: اتفاق الشراكة الأوروبية مع منظمة التحرير الفلسطينية تطبيق على البعد الثاني للشراكة،** "رسالة ماجستير"، جامعة بيرزيت، فلسطين.

الرحاحلة،احمد سليمان سالم (2014). **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات** "رسالة ماجستير"، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

غنام، فايزة (2012). **التعاون الأمني الأورو- مغاربي: دراسة حالة حوار 5+5 (2001-2011)**، "رسالة ماجستير"، جامعة مولود معمري، الجزائر.

لعبان، محمد وعاشور، هجيرة (2017). **العلاقات الأورومتوسطية في ظل التحولات السياسية والأمنية الراهنة**، "رسالة ماجستير غير منشورة"، جامعة الطاهر مولاي، الجزائر.

المختار، يسر عباس (2016). **المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة والمنازعات الدولية المتعلقة بالإنشاء والتحديد**، "رسالة ماجستير"، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

مناع، فلنتينا جودت (2006). **عشر سنوات على إعلان برشلونة... تقييم نقدي للنتائج**، "رسالة ماجستير"، جامعة بيرزيت، فلسطين.

نجاة، مدوخ (2015). **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، (دراسة حالة سوريا 2010 -2014)**، "رسالة ماجستير"، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

ت- المجلات والدوريات

أحمد، وليد محمود (2009). **قبرص في الاستراتيجية الأمريكية**، مجلة دراسات اقليمية، 5(14)، الموصل، العراق.

بعرة، مريم رزاق (2015). **أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث**، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، عدد3، الجزائر.

بكري، احلام (2020). **حدود لبنان الطبيعية والسياسية**، مجلة سطور، 7، ايار، لبنان.

البني، حازم (2000). **لبنان بين الأمس واليوم رؤية إقتصادية لمشكلة متفاقمة،** مجلة الدفاع الوطني، العدد 32، نيسان، لبنان.

جويل، كيه (2016). **ثروات القطب المُجمَّدة،** مجلة ناشيونال جيوغرافيك العربية، الولايات المتحدة الامريكية.

حامدي، زهير (2013). **الآثار الجيوسياسية لاكتشافات الغاز الإسرائيلي في شرق المتوسط،** مجلة سياسيات عربية، الدوحة، قطر.

خدوري، وليد (2011). **غاز شرق البحر الابيض المتوسط: الواقع والتوقعات،** مجلة الدراسات الفلسطينية،بيروت، لبنان.

روجينا، خليل الشختورة (2016). **واقع قطاع المواصلات في لبنان وتشريعاته،** مجلة الدفاع الوطني، حزيران، بيروت، لبنان.

سالم، أحمد علي(2007). **عن الحرب والسلام.. مراجعة نقدية لأدبيات الصراع الدولي،** مجلة السياسة الدولية، أيلول، القاهرة، مصر.

سرور، نبيل (2016). **صراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط الإستراتيجية،** مجلة الدفاع الوطني، العدد (96)، نيسان، بيروت، لبنان.

صبيخي، هاشم كاظم (2010). **الأهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط: دراسة في الجغرافية السياسية،** مجلة أبحاث ميسان، عدد12، العراق.

عبدالقادر، نزار(2013). **روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب،** مجلة الدفاع الوطني، العدد84، نيسان، بيروت، لبنان.

عدالة، جعفر (2014). **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب،** مجلة العلوم الاجتماعية، العدد19، كانون اول، الجزائر.

عساف، ريان (2014). **الحدود البحرية للبنان: تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة،** مجلة الدفاع الوطني، العدد 90، تشرين الأول، بيروت، لبنان.

علي، محمد ابو سريع (2021). **شركات الغاز الكبرى وشرق المتوسط بين التنافس والتعاون**، مجلة السياسة الدولية، عدد223،يناير 2021، القاهرة، مصر

عمر، يوسف حسين (2016). **الصراع الفرنسي البريطاني على مالطا 1798-1801م**، مجلة جامعة الأقصى، 20(2)، فلسطين.

قاسم، محمود (2021). **منظمة شرق المتوسط.. بين تعظيم الفوائد ومجابهة التحديات**، مجلة السياسة الدولية، العدد223، يناير 2021، القاهرة، مصر.

ناصوري، احمد (2015). **التطور التاريخي للظاهرة الحزبية في لبنان أهم ملامحها وأنماطها**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 37(2)، سوريا.

ث- دراسات وتقارير

أبو النمل، حسين(2017). **اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي 2010–2017: مزيد من كثافة الرسْمَلة والأتْمَتَة والعوْلمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 30، اب، قطر.

افرايم، عنبار(2014). **المعادلة الاستيراتيجية الجديدة في الشرق الأوسط، مركز** باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 1، تشرين ثاني، فلسطين.

أماني، عبدالكريم علي سليمان (2016). **أثر التدخل الروسي في الشرق الأوسط على هيكل النظام الدولي "2011 – 2016"**، المركز الديمقراطي العربي، 25، حزيران، برلين.

آنا، بورشفسكايا (2020). **نشاطات روسيا العسكرية في شرق المتوسط تكرر نهجها تجاه سوريا**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 17، حزيران، واشنطن.

باكير، علي (2019). **اللعبة الكبرى... غاز المتوسط إلى أين؟**، منتدى السياسات العربية، 24، كانون اول، مصر.

باكير، علي حسين (2020). **كنز في ماء المتوسط.. من يربح حرب الغاز القادمة؟** مركز الجزيرة للدراسات، 17، اب، قطر.

باكير، علي حسين (2019). **اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط**، منتدى السياسات العربية.

البزركان، مصطفى((2013. **ثورة الغاز الصخري" هل تحقق استقلال أميركا من سيطرة الشرق الأوسط**، مركز الجزيرة للدراسات، 20، كانون ثاني، قطر.

بشار، ترش (2020). **لعبة الصراع على الغاز والنفوذ شرق المتوسط**، مركز الجزيرة للدراسات، 3، ايلول، قطر.

البوابة القانونية القطرية (2003). **إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤتمر الثالث لقانون البحار**، 7، ايلول، قطر.

البيك، زاهر (2020). **اكتشاف جديد للغاز في البحر الأسود.. ما تأثيراته الإقليمية وتداعياته الاقتصادية على تركيا؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 18، تشرين اول، قطر.

البيك، زاهر (2020). **تصاعد التوتر التركي اليوناني.. هل ينزلق شرق البحر المتوسط إلى الحرب؟** مركز الجزيرة للدراسات، 10، حزيران، قطر.

التميمي، ناصر(2016). **طفرة الغاز القادمة: الموقف القَطَري في أسواق متغيرة**، مركز الجزيرة للدراسات،1، كانون الثاني، قطر.

جلال، بكار(2020). **كيف استطاعت تركيا الإفلات من فخ الاقتصادات الكبرى؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 14، كانون ثاني،قطر.

جمعة، علاء (2020). **التوترات في شرق البحر المتوسط وانعكاساتها على تركيا والمنطقة**، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 18 تشرين أول، الإمارات.

جوبسر، بيتر(2001). **النظام السياسي الاسرئيلي، الجذور والمؤسسات والتوجهات**، مركز الإمارات للبحوث والدراسات، الإمارات العربية.

حسام الدين جاد الرب(2009). **الجغرافيا السياسية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

حيدر، رنده(2004). **اليهود العرب في إسرائيل**، مركز الجزيرة للدراسات، 17. تشرين ثاني، قطر.

خاطر، نصري ذياب(2010). **الجغرافيا السياسية والجيوبولتيكا**، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،.2010

خالد، معمري (2009). **تفكيك العلاقة التفاعلية بين العولمة والدولة: فحص أمبريقي لمقترب الدولانية»، ورقة مقدمة في الملتقي الوطني حول: مستقبل الدولة الوطنية في ظل العولمة ومجتمع المعلومات حالة الجزائر**، جامعة ورقلة، الجزائر.

خدوري، وليد (2016). **إسرائيل تعزز استثماراتها البترولية**، معهد العربية للدراسات، 3، تموز، الامارات العربية.

الخزرجي، ثامر كامل محمد(2004). **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**، ط.1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن.

دراج، عمر (2020). **قراءة في تقرير راند عن تركيا ورسائله المبطّنة**، المعهد المصري للدراسات، 6، نيسان، مصر.

راشد، عادل (2020). **الصراع التركي اليوناني بين الماضي والحاضر والمستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 20، تشرين اول، قطر.

الرشيد، عبدالله (2019). **عسكرة البحر المتوسط.. عن أي شيء تبحث أساطيل الجيوش؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 17، ايلول، قطر.

الرنتيسي، محمود (2020). **المقاربة التركية واليونانية في ترسيم الحدود البحرية**، مركز سيتا، 26، اب، واشنطن.

الرنتيسي، محمود سمير (2020). **ليبيا في سياسة تركيا الخارجية حقائق جديدة في معادلات البر والبحر**، مركز الجزيرة للدراسات،12، كانون ثاني، قطر.

الرنتيسي، محمود سمير(2015). **تركيا وإسرائيل.. واقع العلاقات واحتمالات التقارب**، مركز الجزيرة للدراسات، 20، أي، قطر.

الزواوي، محمد سليمان (2016). **غاز شرق المتوسط ورقة أولية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا.

سايمون، هندرسون (2012). **اكتشافات الطاقة شرقي البحر المتوسط: مصدر للتعاون أم وقود لإشعال التوترات؟ حالة إسرائيل**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 15، حزيران، واشنطن.

سايمون، هندرسون، (د.ت). **تصدير الغاز الطبيعي: خيارات اسرائيل وقبرص ومشاريع التعاون بينهما**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، فلسطين.

سايمون،هندرسون (2011). **إسرائيل ولبنان في نزاع حول الحدود البحرية**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 13، تموز، واشنطن.

سايمون،هندرسون(2017). **التقدم الصامت في مجال غاز شرق البحر الأبيض المتوسط**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 8 آذار، واشنطن.

السعيدي، ناصر (2016). **هل يُفلِت لبنان من لعنة الموارد؟**، مركز الجزيرة للدراسات، 5، تشرين اول، قطر.

سكينر، انتوني (2020). **تراجع أردوغان في البحر الأبيض المتوسط مستبعد على الرغم من فيض معروض النفط والغاز**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، 23، ايار، واشنطن.

شريف، شعبان مبروك(2015). **التحالفات الإقليمية والدولية في شرق المتوسط**، المركز العربي للبحوث والدراسات، 19، كانون اول،قطر.

شطاره، سمير (2007). **النرويج تطلق مشروع أطول أنبوب للغاز تحت الماء بالعالم**، مركز الجزيرة للدراسات، 28، كانون ثاني، قطر.

الشمالي، عبدالله (2019). **الطاقة والتغير المناخي في الشرق الأوسط منظور الشباب نحو مستقبل مستدام**، مركز الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مصر.

شمعة، اية (2017). **نفط فلسطين.. حقائق "الثروة المسلوبة"**، المركز الفلسطيني للإعلام،21، تشرين اول، فلسطين.

صغور، عبد السلام (2008). **بناء الدولة الحديثة في الجزائر: دراسة تقييمية»**، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،الجزائر.

الصياد، احمد جمال والبستاني، جاد مصطفى ودبل، عاطف محمود (2021). **مسار ومآلات الصراع في شرق المتوسط**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.

طي، محمد(2019). **الجيوبولتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الان**، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان.

العاني، طه(2020). **47عاما على حرب أكتوبر.. عندما أوقف الجيش العراقي الهجوم الإسرائيلي على دمشق**، مركز الجزيرة للدراسات،5، تشرين اول، قطر.

عبد المعطي، عمرو(2014). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر.

العبد، عارف (2001). **لبنان والطائف تقاطع تاريخي ومسار غير مكتمل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

عبدالحميد، ريم (2020). **اتفاق شرق المتوسط.. الدلالات والتداعيات على تركيا**، المركز العربي للبحوث للدراسات، 12، كانون ثاني، لبنان.

عبدالعزيز، اية (2020). **الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع في شرق المتوسط بين الضبابية والبراجماتية**، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 21اب، مصر.

عبدالعليم، احمد (2015). **الاتجاهات العالمية 2030: أي آليات تواجه بها أوروبا التحديات المقبلة؟ مشروع الإستراتيجية الأوروبية**، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 5اب، الامارات.

عبدالله، جمال (2013). **ثورة الغاز الصخري وأثرها على اقتصادات دول الخليج**، مركز الجزيرة للدراسات،4 تشرين اول، الدوحة، قطر.

علوان، أمين الدين(2018). **الغاز الأمريكي.. وسياسة "ملء الفراغ" الطاقوي**، مركز سيتا، 18 شباط، واشنطن.

عمر، ايمن (2019). **الأزمة الاقتصادية اللبنانية: الواقع والتداعيات**، مركز الجزيرة للدراسات، 30 ايلول، الدوحة، قطر.

عيشة، احمد (2021). **الغاز الطبيعي والجيوسياسات في شرق المتوسط**، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 17، شباط،قطر.

فرزين، نديمي (2019). **توضيح حرية الملاحة في الخليج**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 24، تموز، واشنطن.

فرناز، عطية أحمد (2019). **الانتماء العرقي والديني والأمن القومي: إطار نظري**، المعهد المصري للدراسات، 13، ايلول، مصر.

فؤاد، خالد (2019). **غاز المتوسط السعي في طريق غير ممهد**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، اسطنبول، تركيا.

فيوليت، غزال البلعة (2020). **غاز شرق المتوسط.. صدام أم تسوية؟** معهد العربية للدراسات، 20، أي، الامارات العربية.

قطان، فيكتور (2012). حقول **الغاز قبالة غزة: نعمةٌ أم نقمة؟**، شبكة السياسات الفلسطينية، 24، نيسان، فلسطين.

كارينا، فايزولينا(2013). **أمن الطاقة في أوراسيا: نظرة من عشق آباد**، مركز الجزيرة للدراسات. 29، كانون اول، قطر.

كوزما، توماس (2020). **تركيا والجغرافيا السياسية للغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط**، مراكز الفكر والدراسات،13، نيسان، الامارات العربية.

مايكل، هيرتسوغ (2017). **الخطر المتزايد لوقوع مواجهة بين إسرائيل وإيران في سوريا**، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، 1، كانون الأول، واشنطن.

مبروك، خليل (2014). **غاز المتوسط عنوان أزمة جديدة بين تركيا وجيرانها**، مركز الجزيرة للدراسات، 3، كانون الثاني، قطر.

محمود، لورا (2014). "**الجيوبوليتيك..جغرافيا سياسية أم إستراتيجية الساسة**، جريدة البناء، العدد.1628، الكويت.

مركز الجزيرة للدراسات (2016). **ما الغاز الطبيعي المسال؟**، 27، تشرين اول، قطر.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2019). **مذكرة التفاهم الليبية – التركية :أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية**، 17،كانون اول،قطر.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2020). **لماذا قبِل لبنان التفاوض على حدوده البحرية؟** 6، تشرين اول،لبنان.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة(2020). **صراع الغاز في حوض شرق المتوسط**، 24، شباط، الامارات العربية.

مركز رؤية للتنمية السياسية (2020). **منتدى غاز شرق المتوسط: المشاركة الفلسطينية بين الحقوق والشكوك**، شباط، تركيا.

المرهون، عبد الجليل زيد(2011). **الغاز الطبيعي باعتباره سلعة إستراتيجية**، مركز الجزيرة للدراسات، 11كانون اول، قطر.

مصطفى، مهند (2020). **نظام الحكم في اسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 15، تموز، فلسطين.

المعشر، مروان واخرون (2019). **دولتان أم دولة واحدة؟ نظرة ثانية إلى المأزق الإسرائيلي–الفلسطيني**، مركز كارينيغي للشرق الاوسط،27، شباط، واشنطن.

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية(2019). **تطور نظرية الصراع وتأثيرها على العولمة والصراعات السياسية المعاصرة**، 25، تشرين ثاني، الجزائر.

ناجي، ملاعب (2019). **لبنان دولة بترولية على مشارف المئوية الثانية: الإمكانيات والإنجازات والمعوقات**، مركز سيتا، 5، تشرين ثاني، واشنطن.

النجار، عادل نبهان (2011). **أثر النظام السياسي على عملية صنع القرار في إيران (1997–2005)**، مركز الشرق العربية للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن.

نذير، حمدي محمد (2014). **ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية**، المركز الديمقراطي العربي–الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، القاهرة، مصر.

النعامي، صالح(2011). **اكتشافات الغاز الاسرائيلية: قيمة استراتيجية وتداعيات اقليمية**، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، الظعاين، قطر.

نعناع، عبدالفتاح (2014). **أبعاد الاستثمارات النفطية في العلاقات القطرية–الإيرانية**، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، شباط، لندن.

نوران، عوضين(2020). **ما بين التصعيد والمهادنة.. سلوك تركيا تجاه الأزمات في شرق المتوسط**، مجموعة الدراسات التركية، 15، تموز، تركيا.

الهيتي، صبري فارس (2012). **دراسات في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

ج– الجرائد والصحف اليومية والصحف الالكترونية

ابتهال، أحمد عبدالغنى(2019). أزمة قبرص والغاز الطبيعي شرق البحر المتوسط، **صحيفة الشروق**،10، ايلول، مصر.

ابراهيم، اشرف (2016). 14معلومة قد لا تعرفها عن الاقتصاد «الإسرائيلي، **صحيفة تركيا بوست**،30 اب، تركيا.

ابو دياب، خطار(2020). الأبعاد الجيوسياسية لصراعات الطاقة والنفوذ في شرق المتوسط، **صحيفة اخبار اولا**، حزيران، لبنان.

ابو ربا (2020). تمزيق الخرائط والاتفاقيات.. تركيا في مواجهة التصعيد اليوناني في المتوسط، **صحيفة نون بوست**، 10، ايلول، مصر.

ابو زينه، ينال (2014). إسرائيل" تسرق الغاز الطبيعي لغزة: صفقة الـ15 مليار دولار مع الأردن، **صحيفة الغد**، 21، ايلول، الاردن.

اسماعيل، احمد (2020). مقرها القاهرة.. تفاصيل تحويل منتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة إقليمية، **صحيفة الشروق**، 22. ايلول، مصر.

اللاوندي، سعيد (2008). أوروبا والمتوسط العربي.. مقاربات ورؤى، **صحيفة المصري اليوم**، 15 تموز، القاهرة.

باكير، علي حسين(2016). شكل النظام السياسي التركي ما بعد الانتخابات البرلمانية 2015، **صحيفة ترك برس**، 16، ايار، تركيا.

بكراكي، وسيم (2018). الاقتصاد التركي.. ركائز تعزز الأمل بمستقبل كبير، **صحيفة ترك برس**، 18، حزيران، تركيا

جريدة الانباء (2008). الاتحاد من أجل المتوسط هل هو مشروع قابل للتنفيذ، العدد49، 22 تموز، الكويت.

جلال، سلمى (2017). ماذا تعرف عن اتفاقية لوزان الخاصة باستقلال تركيا؟، **ترك برس**، 22، نيسان، تركيا.

جنكاري، رشيد (2020). لماذا كل هذا العداء الفرنسي لتركيا؟ 6 أسباب تشرح لك القصة، **موقع عربي بوست**، 21حزيران.

جهاد، عودة(2019). السلوك الأمريكي الحالي فى شرق المتوسط، **صدى البلد**، 31، كانون اول، مصر.

حمزه، مصطفى (2017). الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا، **صحيفة رؤية التركية**، 1، تموز، تركيا.

حنفي، عاطف (2018). الغاز.. يشعل نار الخلافات بين دول شرق المتوسط، **صحيفة الخليج**، 24، شباط، الامارات العربية.

حلاق، يمن (2020). تحتفل بذكرى تحريرها الـ 46 وانفصالها عن الشطر اليوناني.. ماذا تعرف عن جمهورية شمال قبرص؟، **عربي بوست**، 20، تموز، قطر.

خدوري، وليد (2020). الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط، **جريدة العرب الدولية**، 12، كانون ثاني، لندن، المملكة المتحدة.

خطار، أبودياب (2017). تداعيات الاختراق الاستراتيجي الروسي في البحر المتوسط، **صحيفة العرب**، 18، اذار، لندن.

خليفة، سامي (2020). عودة الحريري والترسيم.. التنقيب عن الغاز بصفقة مع اسرائيل؟، **صحيفة المدن الالكترونية**، 27 تشرين اول، بيروت، لبنان.

خوري، وليد (2019). روسيا تتحدى السياسات الغربية للحد من صادراتها الغازية، **صحيفة الشروق**، 16، كانون اول،مصر.

الربيحات،عبدالله (2020). خبراء يؤكدون أهمية "الدائرة القانونية" في تحصين قرارات المؤسسات الحكومية، **صحيفة الغد**، 4، تشرين اول، الاردن.

رمضان، محمد (2019). وفرة الغاز الطبيعى فى أوروبا تدفع الأسعار نحو أدنى مستوياتها فى عقد، **صحيفة البورصة**،4، ايلول، مصر.

الزبن، عباس ("2020). الغاز الروسي".. كدافع محرّك للحضور الأميركي–الأوروبي شرق المتوسط، **صحيفة الميادين**، 15، ايلول، مصر.

الزبن، عباس (2020). كيف تؤثر التطورات العسكرية في ليبيا على صراع الغاز في شرق المتوسط؟، **شبكة الميادين الاعلامية**، 8، حزيران، لبنان.

سايمون، هندرسون(2020). غاز شرق البحر الأبيض المتوسط يواجه تحديات تجارية وفنية وسياسية، **قناة الحرة**،28، ايار، الولايات المتحدة الامريكية.

سباعنة، ثامر (2020). نظرية الصراع لدى كارل ماركس، **صحيفة العربي الجديد**، لندن.

سلامة، ايمن (2020). منظمة دول غاز شرق المتوسط.. بين القانون والسياسة والاقتصاد، **صحيفة العرب نيوز**، 26، ايلول، الامارات العربية.

سمير، مرقص (2020). إستراتيجية أمريكا في شرق المتوسط، **صحيفة المصري اليوم**.16، ايلول، مصر.

شادي، عاكوم (2020). اليونان لن تشارك في محادثات استكشافية مع تركيا بسبب سفينة التنقيب، **صحيفة العربي الجديد**، 13، تشرين اول، برلين.

الشاذلي، مرتضى (2019). دبلوماسية الأنابيب.. كيف أصبح الغاز الروسي جزءًا من السياسة الخارجية لبوتين؟، **صحيفة نون بوست**، 31، اذار.

صبحي، مجدي (2018). غاز شرق المتوسط وأمن الطاقة.. مخاطر وفرص، **صحيفة العين الاخبارية**، 19، تشرين ثاني، الامارات العربية المتحدة.

صحيفة الاتحاد الاماراتية (2018). 5شركات تستثمر 31 مليار دولار في مشروع للغاز المسال بكندا، 2، تشرين ثاني، الامارات العربية المتحدة.

صحيفة الاهرام المصرية (2008)، قاطرة الاتحاد المتوسطي، عبدالعظيم حمادة، 21 تموز، القاهرة.

صحيفة البيان (2020). النسيج الاجتماعي في لبنان يئن تحت الضغوط الإقليمية، 13، حزيران، لبنان.

صحيفة الشروق (2019). تطوير حقل «لفيتان» أكبر مورد للثروة الطبيعية فى إسرائيل،29، شباط،مصر

صحيفة الشروق (2020). تحديات حديثة تواجه صناعة غاز شرق المتوسط، 27، ايار، مصر.

صحيفة العرب(2020). قضية الهجرة تهدد التوازن الديموغرافي بين الطوائف اللبنانية، 9، تشرين اول، لندن.

صحيفة العربي الجديد (2017). النفط المكسيكي ينضب في 9 سنوات، 9، نيسان، لندن.

صحيفة العربي الجديد (2021). منتدى شرق المتوسط: إشارات إيجابية لتركيا وطلب دعم أميركي، 15، شباط، لندن.

صحيفة العين الاخبارية (2020). استفزازات أردوغان شرق المتوسط.. دعم دولي لليونان وعزلة تركية تتوسع، 4، ايلول، الامارات العربية.

صحيفة الغد الاردنية (2020). لبنان واسرائيل يبدآن النقاش التقني حول ترسيم الحدود في ثاني جولات التفاوض، 21، تشرين ثاني، الاردن.

صحيفة الغد الاردنية (2020). انطلاق مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان و"إسرائيل"، 9، اتشرين اول، الاردن.

صحيفة القدس العربي (2020). الغاز الطبيعي في البحر المتوسط... فرصة لعلاقات سلام أم لاندلاع صراعات؟1، كانون ثاني، لندن.

صحيفة القدس العربي (2014). معهد أمريكي: الغاز الإسرائيلي سيسهم في تغيير هيكل الإقتصاد السياسي في المنطقة، 2، ايار، لندن.

صحيفة القدس العربي(2011). الحكومة الإسرائيليّة تناقش ترسيم الحدود البحريّة مع لبنان لأوّل مرّة، 10، حزيران،لندن.

صحيفة القدس العربي(2020). صحيفة يابانية: تركيا تنافس دولا عظمى في صناعة الطائرات دون طيار، 14،تشرين اول، لندن.

صحيفة ترك برس (2015). ارتفاع الاستثمارات الحكومية في قطاع المناجم والتعدين في تركيا، 15، كانون ثاني، تركيا.

صحيفة ترك برس (2020). أقدمها قبرص وآخرها أزمة المتوسط.. أبرز محطات التوتر والخلاف بين تركيا واليونان، 1، ايلول، تركيا.

صحيفة فرانس 24 (2020). حاملة الطائرات شارل ديغول ستبحر نحو شرق المتوسط لدعم التحالف الدولي ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، 17، كانون ثاني،فرنسا.

صحيفة نون بوست (2016). 16حقيقة مذهلة عن الغاز الطبيعي، 17، كانون ثاني، مصر.

عاصي، لميس (2018). خريطة الصراع على الثروات النفطية في شرق البحر المتوسط، **صحيفة العربي الجديد**، 18شباط، لندن.

عباس، شريفه (2020). التداعيات "المخيفة" ما بعد جائحة كورونا على الاتحاد الأوروبي، **صحيفة عربي21**، 12، نيسان، مصر.

عبدالحسن، محمد عزيز(2017). تركش ستريم بديل استراتيجي لساوث ستريم، **صحيفة ترك برس**، 28،اب، تركيا.

علوان، نور(2020). منتدى غاز شرق المتوسط.. محاولة جديدة لعزل تركيا عن ثروات الطاقة، **صحيفة نون بوست**، 22ايلول، القاهرة، مصر.

عياد، بهاء الدين(2021)، ما دلالات تأسيس منتدى الصداقة للتعاون بين الخليج وشرق المتوسط؟، **صحيفة اندبندت عربية**، 12، شباط، 2021، لندن.

قاسم، نغم(2020). شرق المتوسط: هل هناك احتمال لنشوب حرب في المنطقة من أجل الغاز والنفط، **صحيفة عرب نيوز**،31، اب، الامارات العربية.

قنديل، احمد (2020). لردع تركيا أولا.. تحويل منتدى غاز المتوسط إلى منظمة دولية، **صحيفة العرب**، 23، ايلول، لندن.

قنديل، احمد (2019). قمة القاهرة الثلاثية.. توازنات قوى جديدة في شرق المتوسط، **صحيفة العين الإخبارية**، 9، تشرين اول، الامارات.

الغول، مروة (2020). رسميا.. توقيع ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط وتحويلة لمنظمة دولية حكومية، **صحيفة اليوم السابع**، 22، ايلول، مصر.

كلارا، فانزالا (2020). الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط: بحر بين ثلاث قارات، **صحيفة نون بوست**، 19، ايار، مصر.

مارك، تشامبيون(2020). استعراض تركيا لقوتها في المتوسط لا يتعلق فقط بالغاز، **صحيفة نون بوست**، 7، ايلول، مصر.

المديني، توفيق (2019). السيطرة على العالم العربي في قلب الصراع الروسي . الأمريكي، **صحيفة عربي21**، 5، ايلول.

منصور، محمد (2019). مخاوف إسرائيلية.. البحرية المصرية تطوّر قدراتها، **صحيفة الميادين**، 26، تشرين ثاني، لبنان.

ميخائيل، تنشوم (2020). تصعيد شرق المتوسط يهدد بمواجهة متعددة الجنسيات، **جريدة العرب 24**، اب، لندن.

نوار، ابراهيم (2020). الصراع على غاز شرق المتوسط بين العسكرة والدبلوماسية، **صحيفة القدس العربي**، 5، ايلول، لندن.

هلال، ياسر(2020)، غاز لبنان وترسيم الحدود: "أخطاء" تقنية و"خطايا" سياسية، **صحيفة اخبار اولا**،8، اذار، لبنان.

ح- المواقع الالكترونية

اعلان القاهرة لتأسيس منتدى غاز شرق المتوسط (2019)، متاح على الرابط: **http://enterprise.press**

خديجة، حديد (2020). **ما هي أشهر حقول الغاز**، موقع تجارتنا، 2، اب، مصر.

عطفة، رنيم (2020). **ما هو الغاز الطبيعي؟**، موقع اراجيك مجتمع،4 نيسان، القاهرة، مصر.

موقعright home (2019). **تركيا المركز التجاري واللوجستي لقارات آسيا**، وأوروبا، وأفريقيا، 17، تشرين اول، تركيا.

نور، الدين (2020). **الاتحاد الأوروبي يحث تركيا على وقف التنقيب في البحر المتوسط ويسرع إجراءات العقوبات**، موقع الامن والدفاع العربي، 28، اب، مصر.

خ- المؤتمرات

ملكاوي، عصام فاعور (2013). **تركيا والخيارات الاستراتيجية المتاحة، بحث مقدم للملتقى العلمي بعنوان "الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية"**، الخرطوم، السودان، 3-2013/2/5.

د- المواقع الرسمية والوزارات

أرول، محمد سيف الدين (2020). **فرنسا واليونان..الجهات الفاعلة بالوكالة شرقي المتوسط**، وكالة الاناضول،16 ايلول،اسطنبول.

تميزر، مراد (2018). **روسيا صاحبة أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي المؤكد وفق إحصاءات الطاقة العالمية الصادرة عن "شركة النفط البريطانية"**، وكالة الاناضول، 22 حزيران، تركيا.

التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية (2015). **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا**، الأمم المتحدة.

حاتم، احمد (2020). **عام للنسيان.. الازمات الاقتصادية تتكالب على لبنان**، وكالة الاناضول، 7 اب، تركيا.

درويش، حسن(2020). **ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل.. مراحل ووساطات،** وكالة الاناضول،11، تشرين اول،تركيا.

سرتاج، حامي باش ارن(2020). **ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان انتهاك للقوانين شرقي المتوسط إسطنبول،** وكالة الأناضول، 12،اب، تركيا.

عابد، محمد (2016). **ثلاثة حقول غازية ونفطية جديدة تضرب تحالفات دولية،** وكالة الاناضول، 21، ايلول، تركيا.

علي، رهام (2019). **اكتشاف بئر غاز جديدة في الأردن يحيي الآمال بمصدر محلي للطاقة،** وكالة الاناضول، 11، حزيران، تركيا.

فردوس، بوكسل (2020). **اكتشاف الغاز يعزز ريادة تركيا العالمية في تجارة الطاقة،** وكالة الاناضول، 11، ايلول، تركيا.

نورشين، كوناي (2020). **الاتحاد الأوروبي.. رجل البحر المتوسط المريض،** وكالة الأناضول، 7، تشرين اول، تركيا.

وكالة الاناضول (2017). **امريكا تزيد احتياطياتها من الغاز وتقترب من المركز الرابع عالميا،** 21، نيسان، تركيا.

المراجع الاجنبية

Andrea, Beccaro and Anna, Sophie Maass(2017), **The Russian Web in the Mediterranean Region**, 2017, The Italian Institute for International Political Studies.

Angelos, Giannakopoulos (2016), **Energy Cooperation and Security in the Eastern Mediterranean: A Seismic Shift towards Peace or Conflict?**, Daniel Abraham Center for International and Regional Studies, USA.

British Petroleum (2020). **Statistical Review of World Energy 2020-69s edition,** www.bp.com.

Darbouche, Hakim and others,(2018)East Mediterranean Gas: what kind of a game-changer?", **The Oxford Institute for Energy Studies**, 25 Mar, England.

Donnelly, Jack. (2000), **Realism and International Relations**, Cambridge University Press.

El-Geziry, T.M. & Bryden, I. G. (2010). The circulation pattern in the Mediterranean Sea: issues for modeler consideration, **Journal of Operational Oceanography**, 3(2), 39-46.

Emerson, Michael (2008), **Making Sense of Sarkozy's Union for the Mediterranean**, Centre for European Policy Studies, CEPS Policy Brief.

Forbes, Andrew (2015). **The War at Sea: 1914-18**, Commonwealth of Australia.

James Stavridis,(2013) **Flash Point in the Eastern Mediterranean**, Foreign Policy‹USA.

Lasan, Nicoleta. (2012), International Relations Theories and Security, **The Public Administration and Social Policies Review** IV, No. 2

Sarah Vogler and Eric V. Thompson (2015) **Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security**. Foreign and Security Policy Program, Unaited Kingdom London.

Umbach, Frank (2008). **German Debates German Debates on Energy Security and Impacts on Germany's** 2007 EU Presidency, 1st edition`, Palgrane Macmillan, New Yourk.

Vincent, OoHara (2014**). On Seas Contested: The Seven Great Navies of the Second World War**, Naval Institute Press.

Williams, Michael C. (Apr., 1993), "Neo-Realism and the Future of Strategy", Review of International Studies, Vol. 19, No. 2, 103-121

Zenonas Tziarras(2019) **The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security**, RE・IMAGINING THE EASTERN MEDITERRANEAN SERIES, Poland.

المعلومات الشخصية

الاسم: علاء محمود السنيد

التخصص: الدكتـوراه فـي العلـوم السياسيـة

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2021